

تكريما
لروح
الشهيد



رأفت الشهيد الحي

صدمت فاجعة ارتقاء رأفت صالحة جميع زملائه وأصدقائه في الهيئة المستقلة، وبالقدر الذي سببته من حزن عميق، إلا أنها رسخت فينا جميعاً مواصلة مسيرة الدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة في هذا الوقت الذي لم يسبق وأن تم انتهاك حقوق المواطنين بهذه الطريقة جراء حرب الإبادة في قطاع غزة، وما رافقها من استهداف مباشر للمدنيين والأعيان المدنية.

بشعة ليلة الثلاثاء- الأربعاء الموافق 15 كانون ثاني 2025، بقصف منزل الزميل رأفت صالحة (أبو محمد) بدير البلح، ما أسفر عن استشهاد 12 من افراد أسرته وأنسابه، بمن فيهم زوجته وأبنائه الأربعة. واستقبلت الهيئة بمقرها بمدينة رام الله المعزين باستشهاد رأفت وأفراد أسرته.

لروح الشهيد رأفت وأفراد أسرته الرحمة والسلام، ولعائلاتهم الصبر والثبات.

ارتقاء رأفت المباغت وأفراد أسرته التي مُسحت من السجل المدني، نزل كالساعة من حيث طبيعة الاستهداف والتوقيت، فقبيل إعلان الهدنة كان رأفت يحث الخطى للعودة لمنزله بمدينة غزة بعد رحلة نزوح طويلة في دير البلح، وهو الأكثر تفاؤلاً وصلابة والأشد عزيمة بيننا.

فضمن سلسلة جرائمه المتواصلة بحق أبناء شعبنا ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي جريمة



نعي الزميل رأفت

وفي الوقت الذي يُشارك فيه أفراد أسرة الهيئة المستقلة الآلام التي كابدها الزميل رأفت قبل ارتقائه بفعل هذه الجريمة واصابته بجروح خطيرة في الرأس، بتر ساقه اليمنى تحت الأنقاض، وفقدان عدد من أصابع يديه، فإننا نتطلع للآمال التي كان مفعماً بها قبل استشهاده بوقت قصير واستعداده للعودة مجدداً لمنزله بمدينة غزة.

منزل عائلة شاهين الذي نزحوا اليه جنوب مدينة دير البلح، ما أدى لاستشهاد 13 مواطناً من أفراد عائلته وأنسابه.

إن هذا الفقدان المؤلم، والذي يتمثل بمسح أسرة كاملة من السجل المدني (الأب والأم والأبناء) يعكس حجم المأساة الإنسانية التي يعانيها المدنيون الفلسطينيون تحت الاحتلال، ويؤكد مجدداً ضرورة التحرك العاجل لوقف الجرائم المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

تنعى أسرة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، ببالغ الحزن والأسى، ابنها العزيز المدافع عن حقوق الإنسان الأستاذ رأفت صالحة (أبو محمد) مدير مكتب غزة والشمال، الذي ارتقى صباح الخميس ملتحقاً بزوجه فاتن شقورة وأفراد عائلته (محمد وأحمد وهلا وصبا)، متأثراً بالإصابات البالغة التي تعرض لها جراء الجريمة البشعة التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي ليل الثلاثاء/الأربعاء، باستهداف

بيان الهيئة المستقلة حول جريمة قصف الاحتلال واصابة المدافع عن حقوق الإنسان الزميل رأفت صالحة بجروح خطيرة واستشهاد عائلته



ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي جريمة بشعة ليلة الثلاثاء/الأربعاء 2025/1/15، جنوب مدينة دير البلح، استهدفت منزل الزميل رأفت صالحة (أبو محمد)، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مدينة غزة والشمال، ما أسفر عن استشهاد 12 من أفراد أسرته وانسبائه، بمن فيهم زوجته فاتن رمضان شقورة (أم محمد)، وأبنائه محمد (24 عاماً)، أحمد (22 عاماً)، هلا (22 عاماً)، وصبا (17 عاماً). كما أصيب الزميل رأفت بجروح خطيرة، وهو حالياً في حالة حرجة بمستشفى شهداء الأقصى، يعاني من إصابة خطيرة في الرأس، بتر ساقه اليمنى، وفقدان عدد من أصابع يديه، في ظل نقص الإمكانيات الطبية اللازمة لإنقاذ حياته.

تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة التي تضاف إلى سلسلة

وتطالب بفتح الجناية الدولية ولجنة التحقيق الدائمة المشكلة من مجلس الأمن، بالتحقيق في هذه الجريمة وغيرها من الجرائم التي تستهدف المدنيين.

وتؤكد الهيئة تضامنها الكامل مع زميلنا رأفت صالحة في مصابه الجلل، وتقدم خالص تعازيها ومواساتها له ولجميع العائلات الفلسطينية التي فقدت أحباءها جراء الإبادة والعدوان.

الجرائم بحق المدنيين في قطاع غزة، وتأتي في سياق الإبادة الجماعية المستمرة منذ أكثر من خمسة عشر شهراً.

وتتوجه الهيئة بنداء عاجل إلى منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل على الإخلاء الطبي العاجل للزميل رأفت للعلاج في الخارج، نظراً للظروف الطبية الحرجة التي يمر بها وتوفير إمكانيات العلاج للمرضى والجرحى.



رأفت صالحة يجسد رسالة الهيئة وروح غزة التي لا تنكسر

د. عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

تحت وطأة العدوان، كان رأفت صالحة نموذجًا للصمود والعطاء. استمر في العمل دون كلل أو تردد، متوجهًا يوميًا إلى المكتب الصغير الذي استأجرته الهيئة في دير البلح بشكل مؤقت، متحديًا المخاطر والدمار الذي يحيط بكل زاوية من القطاع. هناك، كان يقود فريق الهيئة العامل في الميدان، يوجههم بحكمة، ويحثهم على العمل بلا توقف رغم الظروف القاسية. كان يؤكد دائمًا على أهمية الحفاظ على الأمن الشخصي لكل زميل وزميلة، مشددًا على ضرورة العمل بروح المسؤولية والتضامن. وجوده في المكتب لم يكن مجرد حضور وظيفي، بل كان مصدر إلهام للجميع، حيث كان ينشر روح الأمل والعزيمة في نفوس فريقه. رأفت لم يكن فقط زميلًا؛ كان قائدًا وأخًا وداعمًا لكل من حوله، وجعل من عمله في الهيئة رسالة نبيلة تتجاوز حدود الواجب.

بكل معنى الكلمة، مميّزًا بأخلاقه الرفيعة واتزان، ودفع شخصيته الذي جعل كل من عرفه أو احتك به يبادلّه المحبة والاحترام. كان يحمل في داخله حزنًا عميقًا لم أفهم سببه، وكأنّه كان يعي شيئًا يفوق إدراك الآخرين. رغم قساوة الحرب وظروفها التي تهز أقوى النفوس، لم أسمع منه يومًا كلمة شكوى أو تبرّم. كان صابرًا، كأنّه يجسد صمود أهل غزة في أبهى صورته. قبل أيام قليلة من استشهاده، تحدثنا كعادتنا، كان متفائلًا بشكل استثنائي، يتحدث عن نهاية الحرب وكأنّها على الأبواب، ويرسم أحلامًا لمشاريع مستقبلية كان يأمل أن يحققها. ذلك التفاؤل، الذي اختتم به حديثه، سيظل ذكرى حية تضيف إلى مأساته لمسة من النور الذي كان يحمله في قلبه حتى آخر لحظة.

رغم كل الظروف الصعبة والخطرة التي كانت تحيط بغزة

في منتصف ليلة الثلاثاء الماضي، حيث تعصف البرودة بالقلوب قبل الأجساد، وتختنق الأنفاس بين دخان الصواريخ وركام البيوت، ويتعلق في العيون أمل هش بقرب انتهاء الكارثة، انهار منزل جنوب دير البلح بفعل صاروخ كان كافيًا ليمحو عائلة بأكملها من الوجود. ذلك الصاروخ، الذي لا نعرف زنته، كان جزءًا من أكثر من 80 ألف طن من المتفجرات التي ألقيت على غزة منذ بدء العدوان، على يد جيش يُوصف بـ«الأكثر أخلاقية» في «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». ومن بين الضحايا كان زميلنا رأفت صالحة وجميع أفراد أسرته، الذين لم تمنحهم الحرب أي فرصة للنجاة. رأفت نزح مرتين، فرّ من بيته إلى منزل شقيقته في رفح، ثم إلى منزل استأجره هو وأنسابؤه من عائلة شقورة، ليجدوا جميعًا نهايتهم فيه.

رأفت كان إنسانًا استثنائيًا



تستقبل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
التمازي باستشهاد الزميل المدافع عن حقوق الإنسان

الشهيد رأفت صالحة مدير مكتب غزة والشمال

وزوجته وأبنائه الأربعة الذين ارتقوا باستهداف المنزل الذي نزلوا إليه جنوب مدينة دير البلح، بقصف احتلالي ما أدى لاستشهاد ١٣ مواطناً من أفراد عائلته وأنسابه. وذلك ما بين الساعة الثانية والخامسة عصر يوم الأحد القادم ١٩ كانون ثاني الجاري بمقر الهيئة بحي المصيون مقابل مبنى المجلس التشريعي بمدينة رام الله

الإبادة الجماعية في غزة ليست مجرد أرقام تُسجّل أو عناوين عابرة في نشرات الأخبار، وليست مصطلحاً جافاً يتداوله القانونيون، بل هي حقيقة دامية اجتاحت الأرواح بلا رحمة ودون استثناء. في كل زاوية من هذا القطاع المحاصر، تتردد حكايات تُجسد حجم المأساة التي يعيشها الناس يومياً. تعريف «Genocide» في اللغة الإنجليزية يُشير إلى قتل عدد كبير من أفراد جماعة معينة بهدف تدميرها كلياً أو جزئياً. وفي غزة، لم تكن هذه الجماعة سوى شعب بأكمله، يكافح للبقاء على قيد الحياة تحت وطأة قصف لا يفرق بين بيت آمن ومكتب عمل، بين مسن ضعيف وطفل بريء. هنا، لم تكن الإبادة مجرد عنف عشوائي، بل كانت استهدافاً ممنهجاً لإطفاء نبض الحياة ذاته.

كغيرها من مؤسسات الوطن، دفعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان دفعت ثمنًا باهظًا في هذه الإبادة الجارية. 17 موظفًا، وخمسة مفوضين تطوعوا لخدمة مجتمعهم، لم يسلم أي منهم من الكارثة. جميعهم فقدوا منازلهم، بعضهم نزح

لن تندمل.

مكاتب الهيئة في غزة وخانيونس دُمرت بالكامل. المبنى المكون من سبعة طوابق استُهدف فيه مقر الهيئة بشكل خاص ومباشر. مكتب خانيونس أيضًا سُوي بالأرض، وسيارة الهيئة دُمرت في الأيام الأولى من الحرب. هذا المشهد لم يكن استثناءً، بل كان امتدادًا لمنظومة دمرت كل ما يرمز للحياة والعمل في غزة.

بعض موظفي الهيئة تمكنوا من مغادرة غزة إلى مصر بعد

خمس مرات أو أكثر. عاشوا في مراكز الإيواء أو خيم النزوح، وفقدوا أحبائهم أمام أعينهم. حسن فقد 12 من أفراد أسرته في الشهر الثاني للحرب، بمن فيهم والدته وزوجته وفلذات كباده مرح وبيسان وعمر، أنس ودّع شقيقتيه، عصام استشهدت والدته ثم شقيقه، وجميل خسر شقيقه وابنة شقيقه وأطفالها، مصطفى ارتقى ابنه البكر باسل، وتقريباً كل موظفي في الهيئة فقد أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية. هذه ليست مجرد أسماء أو أرقام؛ إنها أرواح نذفت وجراح

الشهيد رأفت صالحة



الشهيد الزميل المدافع عن حقوق الإنسان

رأفت صالحة مدير مكتب غزة والشمال

وزوجته وأبنائه الأربعة الذين ارتقوا
بإستهداف المنزل الذي نزحوا إليه
بمدينة دير البلح، بقصف احتلالي



2025\1\16-15



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

أن جمعوا كل ما يملكون لدفع تكاليف خروجهم وعائلاتهم، لكن تلك الرحلة كانت بداية لوجع جديد. التقيت بهم في القاهرة، ورأيت في وجوههم ملامح القهر والمرارة. عيونهم كانت شاخصة نحو غزة، حيث تركوا خلفهم أحبائهم وبيوتهم المدمرة. كان حديثهم يشبه صفحات روايات غسان كنفاني، مليئًا بالوجع والغربة، مع إحساس مؤلم باللجوء الذي لا يرحم.

ما حدث للهيئة وموظفيها ليس سوى نموذج صغير لما عاشه أكثر من مليوني فلسطيني في غزة. كل بيت هنا كان له نصيبه من الألم، وكل مؤسسة عاشت قصتها الخاصة من الدمار. الإبادة هنا ليست مجرد مصطلح قانوني؛ إنها واقع يعيشه كل شخص، وكل عائلة، وكل مؤسسة، وكل شارع في غزة.

بعد استشهاد رأفت، تواصلت مع أحد الزملاء في غزة لنواسي بعضنا وسط الألم الذي بدا أكبر من الكلمات. قال لي بصوت مشبع بالإصرار: «يجب أن نستمر بالعمل، وبشكل أقوى من أي وقت مضى. كانت كلماته كنبض الحياة وسط السكون الثقيل، استلهمت منها الأمل والعزيمة. شعرت أن ما قاله لا يعبر فقط عن إرادته الشخصية، بل عن روح غزة التي تأبى الانكسار، وعن الغزيين الذين يتطلعون إلى بداية جديدة، حيث يعيدون بناء مدنهم المدمرة بعزيمة لا تلين وإيمان بحقهم في الحياة الكريمة.

رغم كل هذا الدمار، غزة لم تُمَح. شعبها ما زال يقاوم، يحمل جراحه ويمضي. لن تُدفن هذه القصص تحت الركام، ولن تُنسى الأرواح التي ارتقت. غزة ستبقى حية، وصمود أهلها شهادة على جرائم لن تُنسى، وإرادة لن تُقهر.



الهيئة تستقبل المعزين بارتقاء الشهيد رأفت





مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تعزية ومواساة

(22 عاماً)، وصبا (17 عاماً) الذين سقطوا في جريمة استهداف قوات الاحتلال للمنزل الذي كانوا يقيمون فيه في دير البلح وسط قطاع غزة بعد نزوحهم من شمال غزة.

لزملينا الغالي وللشهداء الرحمة ولآل صالحة وشقورة والزملاء في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالغ العزاء وإنا لله وإنا إليه راجعون.

يتقدم مركز الميزان لحقوق الإنسان بأصدق مشاعر المواساة وأحر التعازي من عائلة صالحة وشقورة والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان باستشهاد الزميل المحامي الأستاذ رأفت صالحة، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في شمال غزة و12 فرداً من عائلته وانسابه بما فيهم زوجته فاتن شقورة وابنائهم محمد (24 عاماً)، أحمد (22 عاماً)، هلا



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

Statement Obituary and Condemnation

The Arab Network for National Human Rights Institutions mourns its dear colleague, human rights defender, lawyer Mr. Raafat Salha (Abu Muhammad), Director of the Gaza and North Office of the Independent Commission for Human Rights in Palestine, who passed away on Thursday morning, joining his wife Faten Shaqoura and his family members (Muhammad, Ahmad, Hala and Saba), as a result of the severe injuries he sustained as a result of the heinous crime committed by the Israeli occupation army on Tuesday/Wednesday night, by targeting the Shaheen family home to which they had fled south of Deir al-Balah city, which led to the martyrdom of 13 citizens from his family members and relatives.

This painful loss, which is represented by the erasure of an entire family from the civil registry (father, mother and children), reflects the extent of the humanitarian tragedy suffered by Palestinian civilians under occupation, and reaffirms once again the need for urgent action to stop the ongoing crimes against the Palestinian people.

While the members of the Arab Network for Human Rights and its institutions, along with the network's member, the Independent Commission for Human Rights in Palestine, share the pain that our colleague Raafat endured before his ascension due to this crime that caused him serious head injuries, the amputation of his right leg under the rubble, and the loss of a number of fingers, we look forward to the hopes he was filled with shortly before his martyrdom and his readiness to return to his home in Gaza City.

بيان نعى وإدانة

تنعي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان زميلها العزيز المدافع عن حقوق الإنسان المحامي الأستاذ رافت صالحة (أبو محمد) مدير مكتب غزة والشمال بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، الذي ارتقى صباح الخميس ملتحقاً بزوجته فتن شقورة وأفراد عائلته (محمد وأحمد وهلا وصبا)، متأثراً بالإصابات البالغة التي تعرض لها جراء الجريمة البشعة التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي ليل الثلاثاء/الأربعاء، باستهداف منزل عائلة شاهين الذي نزحوا إليه جنوب مدينة دير البلح، ما أدى لاستشهاد 13 مواطناً من أفراد عائلته وأنسابه.

إن هذا الفقدان المؤلم، والذي يتمثل بمسح أسرة كاملة من السجل المدني (الأب والأم والأبناء) يعكس حجم المأساة الإنسانية التي يعانيها المدنيون الفلسطينيون تحت الاحتلال، ويؤكد مجدداً ضرورة التحرك العاجل لوقف الجرائم المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

في الوقت الذي يُشارك فيه أفراد أسرة الشبكة العربية بمؤسساتها إلى جانب عضو الشبكة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، الآلام التي كابدها الزميل رافت قبل ارتقائه بفعل هذه الجريمة التي أصابته بجروح خطيرة في الرأس، وبتر ساقه اليمنى تحت الأنقاض، وفقدان عدد من أصابع يديه، فإننا نتطلع للأمال التي كان مفعماً بها قبل استشاده بوقت قصير واستعداده للعودة مجدداً لمنزله بمدينة غزة.

The Arab Network and its NHRI member, hold the Israeli occupation fully responsible for the martyrdom of our colleague Raafat and his family, and demand that the international community, and the International Criminal Court in particular, take immediate action to open investigations into these crimes and hold their perpetrators accountable, and ensure the protection of Palestinian civilians from the ongoing genocide.

We offer our sincere condolences to our colleague Raafat's extended family, and we offer our condolences to ourselves, all his loved ones and friends, and to all the Palestinian families who lost their loved ones as a result of the ongoing Israeli aggression.

May the soul of the martyr Raafat and his family rest in peace, and may their families have patience and steadfastness...

Arab Network of National Human Rights Institutions
16 January 2025

تحمل الشبكة العربية وعضو الشبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن استشهاد الزميل رأفت وعائلته، وتطالب المجتمع الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص، بالتحرك الفوري لفتح تحقيقات في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبها، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين من الإبادة الجماعية المتواصلة.

ونتقدم بخالص التعازي إلى العائلة الكبيرة للزميل رأفت، ونعزي أنفسنا وجميع محبيه وأصدقائه، وإلى جميع العائلات الفلسطينية التي فقدت أحباءها نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر.

لروح الشهيد رأفت وأفراد أسرته الرحمة والسلام، ولعائلاتهم الصبر والثبات...

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
16 يناير 2025





المنظمة العربية لحقوق الإنسان الرئيس

الرقم:

التاريخ: ١٩ - ١ - ٢٠٢٥

القاهرة في ١٩ يناير/كانون ثان ٢٠٢٥

الأخ الأستاذ / عصام عاروري
المحترم
المفوض العام للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان
فلسطين

باسمي واسم مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أتقدم لكم والزميلات والزملاء في فريق
هيبنتكم بصادق التعازي والمواساة في استشهاده المغفور له إن شاء الله الزميل الأستاذ رأفت صالحة وأسرتة في
واحدة من جرائم العدوان والإبادة الجماعية الوحشية للاحتلال الإسرائيلي.
وإذ ندعو الله أن يتغمد زميلكم وكل زملائنا في حركة حقوق الإنسان الفلسطينية بواسع رحمته، وأن
يلهمكم الصبر والسلوان، ويبارك مسيرتكم في نصره حقوق الإنسان في فلسطين حتى النصر والتحرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،
علاء شلبي
رئيس مجلس الأمناء
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
القاهرة - مصر ٢٠٢٥

٩١ شارع المرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر - الرقم البريدي: ١١٢٤١ ت: +٢٠ ٢٢٤١٨١٢٩٦ فاكس: +٢٠ ٢٢٤١٨٥٢٤٦

Website : www.aohr.net

Email: admin@aohr.net - infor@aohr.net - aohrarab@gmail.com



Mr. Issam ARURI
The Commissioner General of Independent Commission for Human Rights of Palestine

Dear Mr. Aruri,

First of all, I would like to greet you with respect.

I have received the e-mail and statement you shared with the Association of Mediterranean Ombudsmen (AOM) regarding the tragic loss of Mr. Raafat Salha (Abu Mohammed), Director of the Gaza and North Office at the Independent Commission for Human Rights (ICHR), who lost his life in an Israeli airstrike. I pray for Allah's mercy upon Mr. Salha and the 13 family members who lost their lives in the same attack, and I wish patience for you and all his loved ones during this difficult time.

Over the past 15 months of Israel's attacks, thousands of civilians, including women and children, have lost their lives. This is undoubtedly a violation of international humanitarian law. I sincerely hope that the ceasefire agreement will prevent further suffering and loss of more innocent lives, and ensure that the Palestinian people can live safely on their lands as soon as possible.

Within this framework, I offer you my condolences once again for Mr. Salha and his family members who lost their lives, and I hope that our cooperation will continue in the future. 29.01.2025

Yours sincerely,

Mehmet AKARCA
Chief Ombudsman of the Republic of Türkiye



APF Chairperson statement on the death of Raafat Salha, ICHR Director

The APF is deeply saddened by the death of Raafat Salha (Abu Mohammed), Director of the Gaza and North Office of the Palestine Independent Commission for Human Rights (ICHR).

The Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions (APF) is deeply saddened by the death of Raafat Salha (Abu Mohammed), Director of the Gaza and North Office of the Palestine Independent Commission for Human Rights (ICHR), an APF member.

Raafat died from injuries sustained during an Israeli airstrike on the Shahin family home in southern Deir Al-Balah, Gaza. The attack also resulted in the deaths of 13 members of his family, including his wife, Faten Shaqoura, and his children, Mohammed, Ahmad, Hala, and Saba.

The International Criminal Court (ICC) is currently investigating war crimes allegedly committed by the Israeli military, including starvation, murder, deliberately targeting civilians, and persecution. The death of



Raafat and his family highlights the crisis faced by Palestinian civilians from Israeli attacks. We call on the international community, particularly the ICC, to launch investigations into these crimes, hold those responsible accountable, and ensure the protection of civilians from further violence.

We also express hope for the current ceasefire agreement and the opportunity it presents to reduce violence and protect civilian lives. It is vital that this leads to meaningful dialogue and concrete steps towards peace and justice.

We offer our condolences to

Raafat's family, friends and colleagues. Raafat devoted his life to advocating for human rights and justice, and his loss is a significant tragedy for the ICHR and the Palestinian people.

Raafat's work and commitment to human rights will continue to inspire our efforts in advocating for justice and accountability. We stand in solidarity with the ICHR and all who seek to defend the rights of individuals facing human rights violations.

Samar Haj Hassan Chairperson,
Asia Pacific Forum of National
Human Rights Institutions

فعاليات ونشاطات دولية



من الإفلات من العقاب إلى المساءلة:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تستضيف ندوة جانبية في المحكمة الجنائية الدولية تتناول دور الدول الأعضاء في دعم استجابة المحكمة للوضع في فلسطين



في دعم استجابة المحكمة للوضع في فلسطين، تعزيز نداءات الضحايا الحاسمة من أجل العدالة، وتناول التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية، ومناقشة الخطوات التي يجب على الدول الأعضاء في جمعية الدول الأطراف اتخاذها لضمان المساءلة وتعزيز قدرة المحكمة الجنائية الدولية على معالجة انتهاكات القانون الدولي.

استضافت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين، بالتعاون مع دولة فلسطين، وجمهورية كولومبيا، ومنظمة القانون من أجل فلسطين، ندوة جانبية خلال الدورة الثالثة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. وكان الهدف من الندوة، التي حملت عنوان "من الإفلات من العقاب إلى المساءلة: دور الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية



وقد بدأت الفعالية، التي أدارتها **أنيشا باتيل** (عضوة مجلس إدارة القانون من أجل فلسطين وباحثة دكتوراه)، بكلمات افتتاحية ألقاها د. **عمار دويك** (المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان). والسفير **عمار حجازي** (ممثل فلسطين لدى مملكة هولندا وسفير فلسطين لدى المنظمات الدولية في لاهاي)، والسفير **خوان خوسيه كوينتانا** (نائب الممثل الدائم لبعثة كولومبيا في نيويورك).

وشارك في الندوة خمسة متحدثين بارزين: د. **أحمد مخللاتي** (جراح فلسطيني ورئيس قسم الحروق والجراحة التجميلية في مستشفى الشفاء في غزة)، و**شانتال ميلوني** (الممثلة القانونية لضحايا غزة في المحكمة الجنائية الدولية)، و**كينيث روث** (أستاذ زائر في كلية برينستون للشؤون العامة والدولية والمدير التنفيذي السابق لمنظمة هيومن رايتس ووتش)، و**حسان بن عمران** (عضو مجلس إدارة القانون من أجل فلسطين وباحث دكتوراه)، و**جوليا بينزاوتي** (خبيرة في القانون الجنائي الدولي والمحاكم الدولية).

الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت منذ فترة طويلة في فلسطين. ودعا دويك إلى إدراج الأحداث التي سبقت أكتوبر/تشرين أول 2023، والتي تعود إلى عام 2014، لضمان المساءلة الشاملة.

وتحدث دويك بالتفصيل عن الفظائع التي وثقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والتجهيز القسري واستهداف المدنيين، والتي تم توثيقها من خلال أكثر من 1000 شهادة تم جمعها في ظروف خطيرة - شهادات كلفت بعض موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان سلامتهم. وشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية كمناورة للأمل، ودعا إلى حشد الدعم السياسي والدبلوماسي لحماية مصداقيتها وتنفيذ أحكامها. وفي ختام كلمته، أكد دويك على أن التاريخ سيحكم على الأفعال، وليس الأقوال، في السعي لتحقيق العدالة.



كلمة الافتتاح لعمار دويك

أكد عمار دويك على ضرورة التحرك الجماعي لتخفيف معاناة الضحايا الفلسطينيين. ووصف إصدار المحكمة الجنائية الدولية لمذكرات الاعتقال بأنها خطوة حاسمة ولكنها غير كافية نحو العدالة، وحث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على توسيع التحقيقات لتشمل جرائم

إحباطه إزاء التقاعس العالمي وشلل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وانتقد عرقلة القرارات التي تعالج الأزمة من خلال الذهاب إلى مناقشات حول الدلالات والمعاني، مما قوض من أهميتها.

وأشاد كوينتانا بتفسير جنوب إفريقيا لاتفاقية الإبادة الجماعية، التي تضع واجب منع الإبادة الجماعية كالتزام قابل للتنفيذ على جميع الدول الأطراف. وحث الدول على اتخاذ إجراءات حاسمة لدعم العدالة الدولية ومنع المزيد من الفظائع.



شهادة الدكتور أحمد مخللاتي

بصفته جراح تجميل وترميم، روى الدكتور أحمد مخللاتي التأثير الكارثي للإبادة الجماعية الأخيرة على نظام الرعاية الصحية في غزة. ووصف مخللاتي إصابات الحروق غير المسبوقة الناجمة عن أسلحة غير تقليدية عالية الحرارة. وقال إنه في غضون ثلاثة أسابيع، استقبل مستشفى الشفاء أكثر من 90 مريضاً مصاباً بالحروق، وكان العديد منهم مصابين بجروح تغطي أكثر من 30% من أجسادهم، فيما واجه الأطباء نقصاً حاداً في الموارد أدى إلى معدل وفيات بلغ 80% بين ضحايا الحروق.

وسلط مخللاتي الضوء على الظروف المزرية أثناء الاحتلال الإسرائيلي لمستشفى الشفاء، حيث تم تدمير المرافق الحيوية، وإجلاء المرضى والموظفين قسراً، مما أدى إلى وفيات كان من الممكن منعها. ودعا مخللاتي إلى المساءلة الدولية عن الاستهداف المنهجي للبنية التحتية الطبية والعاملين.



كلمة السفير عمار حجازي

أشار السفير عمار حجازي إلى هذه اللحظة باعتبارها اختباراً محورياً للعدالة الدولية، مسلطاً الضوء على الاختيار بين التمسك بسيادة القانون أو الخضوع لنظام عالمي مهيمن وتميزي. وانتقد المعايير المزدوجة في المساءلة الدولية، مستشهداً باعتراف أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بأن دعم القوى الغربية لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية لم يكن قط يهدف تطبيق القانون على القوى الغربية.

ورأى حجازي أن قضية فلسطين تمثل تحدياً أخلاقياً وقانونياً للمجتمع الدولي، محذراً من أن الفشل في التصرف من شأنه أن يشجع الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ودعا إلى دعم ثابت لاستقلال المحكمة الجنائية الدولية ونزاهتها، ورفض الاستثناءات من المساءلة. وفي الختام، أكد حجازي على التزام فلسطين بالعدالة كواجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية.



كلمة السفير خوان خوسيه كوينتانا

من جهته، أدان السفير خوان خوسيه كوينتانا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب المستمرة في غزة، معرباً عن



مداخلة كينيث روث

تناول كينيث روث محاولات خلق «استثناء إسرائيلي» لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وركز على التحديات التي تواجه أوامر الاعتقال، والتهديدات التي تعيق تنفيذها، والتدابير الانتقامية ضد مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية. وانتقد روث دولاً مثل ألمانيا وإسرائيل لتقويضها لدولية فلسطين وإثارتها لمزاعم التكامل لعرقلة إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

كما أدان روث العقوبات والتهديدات ضد مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، وحث الدول على مقاومة التدخل السياسي، وإنفاذ الأحكام القانونية ضد محاولات العرقلة، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب. واستعان روث بقضايا تاريخية مثل محاكمة تشارلز تاييلور، وأكد على أهمية الحفاظ على نزاهة المحكمة الجنائية الدولية.

كلمة شانتال ميلوني

تحدثت شانتال ميلوني، الممثلة القانونية لضحايا غزة لدى المحكمة الجنائية الدولية، عن النضال القانوني المطول لمعالجة الانتهاكات في فلسطين. وسلطت الضوء على معالم بارزة مثل محاولة فلسطين في عام 2009 الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والتصديق على نظام روما في عام 2015، والتحقيقات اللاحقة للمحكمة الجنائية الدولية.

شددت ميلوني على ضرورة توسيع التهم أمام المحكمة لتشمل الجرائم ضد الإنسانية، مثل الاضطهاد والفصل العنصري، إلى جانب جرائم الحرب. وقد دافعت عن أهمية المساءلة لتشمل نطاقاً أوسع من الجناة، وأكدت على الحاجة إلى خطاب قائم على الحقوق لضمان العدالة للأجيال القادمة.

وسلّطت بينزاوتي الضوء على دور الدول في صياغة القانون الدولي، مشيرة إلى تأثير ذلك على المعايير القانونية. واختتمت كلمتها بحث الدول الأطراف في نظام روما على الوفاء بالتزاماتها، محذرة من أن عدم الامتثال يقوض نزاهة ومصادقية نظام العدالة الدولي.



كلمة حسان بن عمران

ركز حسان بن عمران على التداعيات القانونية الدولية للإبادة الجماعية المستمرة في غزة. واستشهد بتصريحات وأفعال المسؤولين الإسرائيليين، وجادل بأن سلوكهم يفي بالمعايير القانونية للإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي، مشيرًا إلى سوابق مثل قضية البشير.

وحدث بن عمران المحكمة الجنائية الدولية على تضمين تهم الإبادة الجماعية في مذكرات الاعتقال، ودعا إلى اتخاذ إجراءات دولية حاسمة لمواجهة ممارسات الإبادة الجماعية. وانتقد تقاعس المجتمع الدولي وأكد على الحاجة الملحة إلى دعم حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.



كلمة جوليا بينزاوتي

أكدت البروفيسورة جوليا بينزاوتي على التزام الدول بالامتثال الكامل للقرارات القضائية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وأكدت على أن الالتزام يجب أن يكون غير مشروط وخاليًا من الاعتبارات السياسية.

للتسجيل الكامل للندوة مع الترجمة الفورية للغة العربية، انقر/ي هنا https://youtu.be/knIX5_TRESQ

بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشبكة العربية تنظم ندوة خاصة وتطالب بمحاكمة مجرمي الحرب



بن ماجيكودونمي رئيس موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأستاذ أحمد أبو هولي مسؤول ملف اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والأستاذ أمجد الشوا نائب المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وشدد الدويك على أن هذه الندوة ومناسبتها تأتي في ظروف هي الأصعب والأشد قسوة على الشعب الفلسطيني، حيث خرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، فيما يشهد الحصار والجوع والدفع بالمواطنين للتهجير القسري من شمال قطاع غزة، أما في الضفة الغربية والقدس المحتلة فتزداد إجراءات الاحتلال قوة بحق المواطنين، من عمليات قتل خارج إطار القانون وحملات الاعتقال والمداومة ومصادرة الأراضي واعتداءات المستوطنين المحميين بجنود الاحتلال، والهجمة غير المسبوقة على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والتي بدورها تشكل العامود الفقري لملايين اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والشتات.

مضيفاً أنه وعلى ضوء التحديات الكبيرة التي تواجهها الأنوروا، والتي تهدد استمرارية تقديمها ومواصلة دورها الهام والحيوي، فقد ارتأت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تسليط الضوء

(تداعيات حظر إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال لعمليات «الأنوروا» في الأرض الفلسطينية المحتلة) عنوان ندوة نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عبر الربط الإلكتروني، بهدف تسليط الضوء على المخاطر والتبعات القانونية والسياسية والإنسانية الناجمة عن إجراءات وقرارات دولة الاحتلال الإسرائيلية حظر عمل الأنوروا، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 29 تشرين ثاني من كل عام.

وشارك في الندوة التي أدارها الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة، رؤساء ونشطاء وممثلون عن المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة، ومن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاته الإقليمية والعديد من المنظمات الشريكة، ونشطاء فاعلين وممثلين عن مؤسسات دولية وجماعات تضامن مع الشعب الفلسطيني.

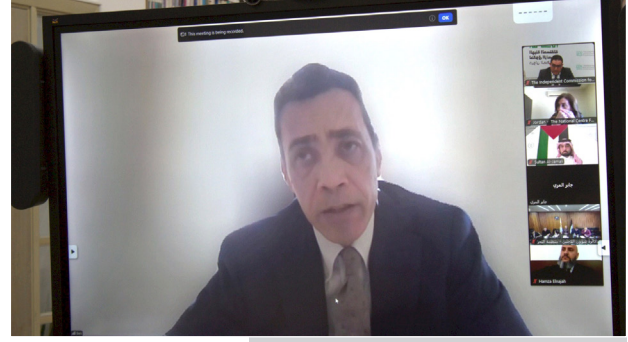
وتحدث في الندوة الأستاذة سمر الحاج رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأستاذ سلطان الجمالي أمين عام الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأستاذ عصام عاروري المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، الأستاذ

من الأشخاص، وحظر عملها سيؤدي إلى فقدان العديد من فرص العمل، مما يزيد من معدلات البطالة في قطاع غزة الذي يعاني أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة وخاصة بعد حرب الإبادة المتواصلة.

من جهته شدد العاروري على استمرار تمرد دولة الاحتلال الإسرائيلي التي نشأت بقرار من الأمم المتحدة، تمرداً على الأمم المتحدة وقراراتها التي نشأت من خلال إعلان الأمين العام للأمم المتحدة شخصاً غير مرغوب فيه ورفض استقباله واتهام الأمم المتحدة بمعاداة السامية، وقصف مدارس وكالة الغوث التي تحولت إلى مراكز نزوح، واغتيال موظفي الدعم الإنساني، بالإضافة لمنع أي وسيلة إعلام الدخول لمسرح الجينوسايد واغتيال الصحفيين، ومنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أداء دورها، وقصف قوات اليونيفيل في جنوب لبنان.

وبين العاروري أنه وبالرغم من مضي 77 عاماً على صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، دولة عربية على مساحة 46 بالمئة من فلسطين، ودولة يهودية على 54 بالمئة، رغم أن نسبة اليهود بكل الهجرات غير الشرعية تحت الانتداب البريطاني لم تتجاوز 30 بالمئة من السكان وكانوا يملكون 3 بالمئة من الأراضي، إلا أن الدولة الفلسطينية لم تقم، والغرب الاستعماري الدائم للكيان الغاصب ما زال يرفض الاعتراف بدولة فلسطين، مدسنة بذلك تاريخاً طويلاً من التنكر للأمم المتحدة.

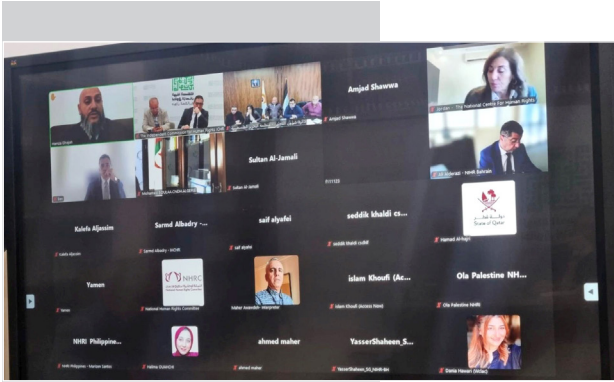
وأوضح الجمالي أن حرب الإبادة تواصلها قوات الاحتلال في قطاع غزة ولبنان الأكثر دموية ووحشية في عصرنا، لضرب المقاومة وتغيير طبيعة الصراع من خلال تصفية القضية الفلسطينية ومكوناتها عوضاً على حلها، وذلك بتدمير الأسس التي تقوم عليها، من خلال العمل على إلغاء صفة «الأراضي المحتلة»، وتحويلها من خلال الضم والإخلاء السكاني والاستيطان إلى «أرض إسرائيلية»، وإلغاء وتدمير مخيمات اللاجئين كافة أينما وجدت باعتبار أن وجود اللاجئين الفلسطينيين يعني أن أراضيهم محتلة وهو ما يناقض الرؤية الصهيونية، ولتحقيق ذلك لا بد من إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باعتبارها المؤسسة الوحيدة المعترف بها دولياً والتي تقوم على رعاية اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم وتؤشر على حقهم في العودة إلى فلسطين.



هذا العام على تداعيات قرار الاحتلال الإسرائيلي بحظر عمل الأونروا داخل الأراضي المحتلة ومناقشة التداعيات القانونية والسياسية لهذا القرار والخروج بتوصيات محددة لمواجهته.

وحذرت الحاج من التبعات والتداعيات الخطيرة لحظر إسرائيل عمليات الأونروا على المستويات الإنسانية، السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ليس فقط في فلسطين وقطاع غزة وإنما على المنطقة بأسرها، فحظر عملها سيؤثر بشكل كبير على حياة مئات الآلاف من اللاجئين الذين يعتمدون على هذه الخدمات للبقاء على قيد الحياة، وسياسياً، لا تقتصر مهمة الأونروا على تقديم المساعدات الإنسانية فقط، بل تلعب أيضاً دوراً في تعزيز الحقوق السياسية للاجئين، خاصة فيما يتعلق بحق العودة إلى الأراضي التي هجروا منها منذ عام 1948.

وبينت الحاج أن هدف إسرائيل لحظر عمل الوكالة، والمتمثل في مهاجمة ومحاربة حق العودة واستخدامه كأداة لفرض سياسة الأمر الواقع في قضايا اللاجئين وحقوقهم وتاريخهم. أما اقتصادياً، فتساهم الوكالة بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي الفلسطيني عبر توظيف مئات الآلاف



هذه المقار والمدارس، بالإضافة إلى استهداف 250 عامل من عمال الإغاثة.

وأوضح الشوا أن الوضع يزداد سوءاً فهناك ما يقارب 25 ألف مريض جزء منهم يتوفى يوميا لعدم توفر العلاج وعدم القدرة على اخلائهم خارج القطاع، علاوة على القيود المباشرة التي فرضها الاحتلال على دخول المساعدات الخاصة بالأونروا، قائلا، «لا نجد موقفا جادا ولا تحركا حقيقيا على الأرض حتى لإدخال أبسط المساعدات»

ودعا الشوا جميع الاطراف العربية والدولية لتعزيز الدعم الحقيقي والقانوني والمالي والمجتمعي للأونروا، مبيناً الارتباط الوثيق ما بين المجتمع الفلسطيني والأونروا، فمعظم سكان غزة بشكل خاص ارتبطوا بمنظومة الصحة والتعليم والمعونة الاجتماعية التي تقدمها، علاوة على ارتباط الوكالة الأممية بقضية اساسية وهي حق الشعب الفلسطيني بالعودة والتعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وجرى نقاش تم خلاله كتابة البيان الختامي متضمنا جملة من التوصيات التي من شأنها مواجهة قرار الاحتلال القاضي بحظر عمل الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعا الجمالي إلى تكثيف الجهود والتعاون والحركات في مختلف أنحاء العالم للضغط على حكوماتهم لتنفيذ قرارات الشريعة الدولية وقرارات محكمتي العدل والجناية الدوليتين وذلك تنفيذاً لالتزاماتهم كأطراف ثالثة بالقانون الدولي، لدعم قضيتنا العربية وإعمال الحق بتقرير المصير لشعوب المنطقة وخصوصاً للشعب العربي الفلسطيني وحقه بالعودة والعيش بحرية وسلام وأمان وكرامة في أرضه الفلسطينية ودولته المستقلة وعاصمتها القدس.

والالتزامات القانونية والدولية اتجاه الأونروا التحديات والافاق أكد ماجي كودونمي على دور الأونروا في تقديم المساعدات الطبية منذ بداية الإبادة الوضع كارثي والأطفال يعانون أهوال الحرب، تتعرض لضغط كبير في مواجهة الاتهامات التي تسوقها دولة الاحتلال لتشوية سمعتها وتعطيل عملها، ويعانون من استهداف موظفيهم وعائلاتهم ومقدراتهم وممتلكاتهم أكد على ان استهدافها يحمل ابعادا سياسية تتعلق بانكار حق العودة للاجئين وتقويض حقوقهم وهذا يتطلب مواقف سياسية جريئة من الدول ودعم سياسي لحماية القانون الدولي الذي بموجبه أنشئت الوكالة.

وأشار أبو هولي إلى أن الشعب الفلسطيني يخوض معركة قانونية وأن العدالة لا تتجزأ، فقد اتخذت إسرائيل قرارا استهدفت الأونروا ودمرت مقارها واستهدفت موظفيها وتعمل على تصفيتهم والسيطرة على مقرها الرئيس في الشيخ جراح، داعياً الأونروا رفض الخروج من مقرها في الشيخ جراح، والطلب من كل دول العالم زيارة المقر، وعليها أن ترفع قضية، فعندما يتم الحديث عن تجاوز موظف منها يتم تشكيل لجان، لذلك نطالب تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في قتل موظفي الاونروا من قبل قوات الاحتلال. والتصدي للهجمة التي تقوم بها إسرائيل في شيطنتها، ويجب تفعيل قرار مجلس الامن 2370، وصولا لضمان دفع الدول مستحقاتها للأونروا.

وشدد أبو هولي على أهمية التمسك بالوكالة، ويجب ان يكون أي دعم من خلال الأونروا، ودعم موظفيها للتعبير عن معاناتهم وتضامنهم مع زملائهم في غزة.

أكد أمجد الشوا نائب المفوض العام للهيئة المستقلة في قطاع غزة على استمرار الاستهدافات المباشرة التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي للمقار الأونروا التي تحمل علم الأمم المتحدة من مراكز ايواء ومدارس، فتم تدمير نحو 70% من



البيان الختامي للندوة الحقوقية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

وقد شارك في الندوة رؤساء وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونشطاء حقوقيون، وأعضاء من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب منظمات دولية وشركاء تضامنيين. استعرضت الندوة الأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية الناتجة عن قرار الكنيست الإسرائيلي بحظر عمل الأونروا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، ندوة حقوقية عبر الإنترنت بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تحت عنوان:

(تداعيات إجراءات وقرارات دولة الاحتلال الإسرائيلية بحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة).

الصلة، مع دعوة الأونروا للتمسك بمقرها الرئيسي في حي الشيخ جراح بالقدس وعدم التخلي عنه.

• التأكيد على رمزية الأونروا كهيئة دولية تعكس التزام المجتمع

بحظر عمل الأونروا يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة «اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة» لعام 1946 وقرارات الجمعية العامة ذات

أبرز التوصيات والمخرجات:

- وقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة منذ 14 شهراً.
- التأكيد على أن قرار دولة الاحتلال

يتم من خلالها مخاطبة الأجهزة الأممية والجهات الدبلوماسية للدول الغربية لتوضيح مخاطر قرار حظر الأونروا وآثاره الكارثية. وتوجيه رسالة إلى الدول العربية لحثها على الوقوف مع صمود الأونروا ودعمها ماليًا وسياسيًا لتغطية العجز المالي ومواجهة مخاطر هذا القرار.

- المطالبة بوقف جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة وضمن دخول المساعدات وبخاصة لوكالة الأونروا وحماية المدنيين

الختام:

تؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما يشمل حقه في تقرير المصير والعودة إلى دياره. وتدعو جميع الأطراف إلى العمل على مواجهة محاولات تفكيك الأونروا، باعتبارها رمزًا دوليًا لدعم اللاجئين الفلسطينيين وضمن استمرار خدماتها كركيزة أساسية من ركائز الحق والعدالة الدولية.

ختامًا، تجدد الندوة دعوة المجتمع الدولي للتحرك العاجل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمن حقوق الفلسطينيين في السلام والكرامة والعدالة.

الأمانة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

الدوحة - 2 ديسمبر 2024

غزة، إضافة لمقتل المدنيين الذين كانوا يحتمون في مقراتها المحمية بموجب القانون الدولي، وضمن تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة ومحاسبتهم وفقًا للقانون الدولي.

- التأكيد على التداعيات الإنسانية الكارثية لقرار حظر الأونروا على ملايين اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، حيث يعتمد 65% من السكان على خدمات الوكالة.

- تنظيم حملات تضامنية وإعلامية دولية لزيادة الوعي بالتداعيات الإنسانية والقانونية للقرار الإسرائيلي بحظر الأونروا، مع التركيز على دورها الحيوي في حماية ودعم اللاجئين الفلسطينيين.

- تشجيع المؤسسات الوطنية على دعوة حكوماتها لتقديم مبادرات تضامن عملية مع الشعب الفلسطيني، والعمل على بناء تحالفات ضغط دولية لإلغاء القرار الإسرائيلي.

- تعزيز التعاون مع المنظمات الأممية والإقليمية لتأمين الدعم اللازم للفلسطينيين، وضمن استمرار الخدمات المقدمة لهم مع استمرار حرب الإبادة الجماعية للفلسطينيين.

- إعداد مذكرة قانونية حقوقية باسم الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة وواقع الحال الميداني،

الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة وفق القرارات الدولية، والتأكيد على أن استهداف الأونروا ليس مجرد استهداف لخدماتها الإنسانية، بل يحمل أبعادًا سياسية تهدف إلى تقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء قضيتهم على المستوى الدولي. رفض أي محاولات للتخلي عن الأونروا أو استبدالها بمنظمات بديلة، لما يمثل ذلك من إضعاف للموقف القانوني المرتبط بوجود الأونروا ودورها الأساسي في حماية حقوق اللاجئين.

- دعوة المؤسسات الوطنية لحث دولها الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم دعم مالي وسياسي مستدام لوكالة الأونروا لضمان استمرار خدماتها الحيوية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

- حث المجتمع الدولي والمحاکم الدولية على اتخاذ خطوات حازمة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها بحق مؤسسات الأمم المتحدة، بما يشمل تقديم شكاوى قانونية استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل القرار رقم 2730 لعام 2024، وتعزيز جهود الدول التي بدأت اتخاذ خطوات قانونية في هذا الاتجاه مثل النرويج.

- الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في استهداف مقدرات الأونروا والعاملين فيها، بما في ذلك مقتل 247 موظفًا من موظفيها في قطاع



بمقر الأمم المتحدة: الهيئة المستقلة تطلع الدول على الوضع في فلسطين وتؤكد على مسؤولياتها القانونية الدولية لمحاسبة إسرائيل وداعميها

واستحوذت الإحاطة التي تم بثها عبر تلفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت ومنصات الهيئة الإلكترونية، على اهتمام ممثلي الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية والباحثين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

جرائم الحرب وإنهاء الاحتلال غير القانوني لفلسطين»، على القضايا القانونية والحقوقية المهمة، بما في ذلك المستمدة من الرأي الاستشاري الأخير لمحكمة العدل الدولية بشأن سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خلال جلسة إحاطة رفيعة المستوى نظمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وركزت الإحاطة، التي حملت عنوان «المسؤوليات القانونية الدولية لمنع الإبادة الجماعية ومحاسبة مرتكبي



وأشاد شيخ نيانج (السنغال)، رئيس اللجنة، بعمل خبراء الأمم المتحدة في التحقيق وتوثيق ما يحدث، وقال إنهم قاموا بفحص كميات هائلة من الوثائق والشهادات، وجمع الأدلة وفصل الحقائق عن المعلومات المضللة. وقال إن «جهودهم حيوية، ليس فقط لرواية قصة غزة، ولكن الأهم من ذلك لضمان المساءلة».

وأكد خبراء الأمم المتحدة على أهمية تسمية الإبادة الجماعية بالإبادة الجماعية، وحثوا الدول على إعادة تقييم أدوارها لتجنب التواطؤ في الجرائم ضد الشعب الفلسطيني.



الجماعية». واصفة نفسها بأنها «مؤرخة مترددة للإبادة الجماعية»، قالت السيدة ألبانيزي إن المجتمع الدولي يجب أن يعترف بما يحدث في غزة باعتباره إبادة جماعية و«يفهم التصميم الأكبر وراء ما يحدث في فلسطين اليوم». إن ما يعانيه الفلسطينيون ليس مجرد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - «لقد عانوا من هذه الجرائم طوال حياتهم»، كما قالت، لكن الوضع الحالي مختلف.

وسرّعت إسرائيل النزوح القسري للفلسطينيين الذي بدأ منذ عقود، لكن «ما يحدث اليوم أكثر حدة بسبب التكنولوجيا والأسلحة والإفلات من العقاب»، أضافت ألبانيزي. وقالت إنه حان الوقت للنظر في تعليق اعتماد إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة. واعترفت بأن هذا موضوع حساس، وقالت: «لا أحد منكم لديه أيدي نظيفة حقًا عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان»، لكن لم تحافظ أي دولة أخرى على احتلال غير قانوني ينتهك عقودًا من قرارات الأمم المتحدة كما فعلت إسرائيل، على حد قولها.

تلاينج موفوكينج: تدمير الرعاية الصحية في غزة والمجاعة المفروضة يشكلان جرائم ضد الإنسانية

من جهتها قالت تلاينج موفوكينج، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في الصحة، إن وعد القيادة الإسرائيلية العام الماضي بتدمير غزة قد تحقق. «لقد تحول القطاع الآن إلى أرض قاحلة من الأنقاض والبقايا البشرية» حيث يكافح الناجون للتمسك بالحياة وتحلل الجثث في أنقاض ما كان في السابق عيادات ومستشفيات. وقد تم الإبلاغ عن حوالي 560 هجومًا على المرافق الصحية، التي تواجه نقصًا في الطاقة والإمدادات الطبية والموظفين - ولم يتبق سوى 36

ديانا بوطو تتناول التكلفة البشرية للعدوان الإسرائيلي: تواطؤ المجتمع الدولي في «محور الإبادة الجماعية»

وتحدثت ديانا بوطو، عضوة مجلس مفوضي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، عن الوضع الحالي في قطاع غزة، حيث ذكرت أن الأمر سيستغرق أكثر من 18 عامًا لإزالة الأنقاض في غزة. وفي حين قُتل أو جرح أو اختفى ما يقرب من 10 في المائة من سكان القطاع، خضع 80 في المائة منهم لنوع من الإخلاء القسري، حيث تعامل إسرائيل الفلسطينيين «مثل كرات البينبول البشرية».

وسلطت بوطو الضوء على «محور الإبادة الجماعية»، الذي يشمل إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية التي تدفع باتجاه استمراره أو تدعمه أو تموله، ونددت بفشل المجتمع الدولي في التحدث بصوت واحد. ولفتت الانتباه إلى حالات لجنود إسرائيليين قاموا بتحميل أدلة جرائمهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مضيفة أنه لم تتم محاكمة أي شخص على هذه الجرائم. وأضافت «تخلوا كيف يكون العيش في مجتمع يعتبر أن هذا أمر مقبول أو يمكن التسامح معه».

فرانسيسكا ألبانيزي تدعو إلى الاعتراف العالمي بالإبادة الجماعية في غزة

وقالت فرانسيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، خلال كلمتها: «إذا ذهبت إلى الطبيب لأنك مصاب بالسرطان وتم تشخيصك بالحمى، فأنت أمام مشكلة كبيرة - الأمر نفسه ينطبق على الأشخاص الذين يتعرضون للإبادة



معلومات إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على أساس شهري. وقال: «نجمع المعلومات ونتحقق منها ونتوصل إلى استنتاجات بشأن أهمية المعلومات فيما يتعلق بالجرائم الدولية ونقدمها إلى المدعي العام»، مضيفًا أن اللجنة قدمت أيضًا معلومات إلى حكومة جنوب إفريقيا في قضيتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية. وأعرب عن أسفه لأن هذه الجهود أو قرارات مجلس الأمن لم تمنع وفاة واحدة في غزة.

أنيشا باتيل: يجب على الدول الوفاء بالتزاماتها القانونية وإلا ستكون متواطئة في فظائع إسرائيل

وأكدت أنيشا باتيل، عضوة مجلس الإدارة ورئيسة قسم البحث والخطاب في منظمة القانون من أجل فلسطين، أن الهجوم الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة يمثل أحدث فصل في نكبة مطولة امتدت لأكثر من 76 عامًا. وقالت باتيل «نحن على دراية تامة بالدعوات المؤلمة من الصحفيين الفلسطينيين الذين يتم استهدافهم بوحشية الآن بينما يقومون ببث تدمير وطنهم وحياتهم في الوقت المباشر الذي يحدث فيه ذلك»، مشيرة إلى أن الصفحات الأولى من أحدث تقرير لوزارة الصحة في غزة عن الضحايا كانت مليئة بأسماء الأطفال الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن عام واحد. وأضافت «المجتمع الدولي يدرك بالفعل هذه الفظائع»، مضيفه أن الوثائق تُظهر أن الأطفال والمدنيين يعانون من آثار مدمرة من أقوى القنابل.

وحددت باتيل المسؤوليات القانونية والعواقب المترتبة على فشل الدول في التحرك ضد ممارسات إسرائيل للإبادة الجماعية واستمرار وجودها في الأراضي الفلسطينية

مستشفى، وهي تعمل جزئيًا. واتهمت إسرائيل وحلفاءها بـ «فرض المجاعة والجفاف عن عمد وبشكل متعمد»، وحذرت من أن هذه الممارسات ستعوق جيلًا كاملاً.

وأشارت إلى الحاجة الملحة للدعم النفسي، وقالت إن العنف المطول خلق حاجة هائلة لذلك وجعله أيضًا غير متاح. وأفادت عن اعتقال واحتجاز العاملين في مجال الرعاية الصحية أثناء تأدية واجبهم، مع ظهور علامات التعذيب على بعضهم. وأكدت أن «تدمير الأنظمة الصحية التي خلقتها هذه الإبادة الجماعية يتعارض مع [...] الحق في الصحة البدنية والعقلية». وقالت للفلسطينيين، «أنا أشعر بالخجل والأسف العميق لأن العالم المتعدد الأطراف خذلكم».

كريس سيدوتي: عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي يتطلب المساءلة الفورية والعمل العالمي

كما تحدث كريس سيدوتي، مفوض اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل، الذي أشار إلى أنه عندما يطلب منه الصحفيون وصف ما يحدث، يجيب: «أنا عاجز عن الكلام». وقال: حتى «الدبلوماسيين القساة القلب» أخبروه بمدى حزنهم وذهولهم. واستشهد بتقرير اللجنة الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وقال إنه خلص إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أصبح غير قانوني، وأوصت الجمعية العامة بإحالة الوضع إلى محكمة العدل الدولية. وقال: «لقد اندهشت، حيث تحركت الجمعية العامة على الفور تقريبًا»، مشيرًا أيضًا إلى رأي المحكمة الصادر في يوليو/تموز 2024، بأن احتلال إسرائيل غير قانوني ويجب إنهاؤه على الفور.

وقال إن اللجنة لديها أيضًا تفويض بالمساءلة، حيث تقدم



وأضافت أن إسرائيل «تشن حرباً مفتوحة على الأمم المتحدة»، حيث تساءلت عن استمرار عضويتها في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ارتكاب هذه الجرائم، فقد تم حمايتها بحق النقض الذي تتمتع به الولايات المتحدة في مجلس الأمن. كما سلطت الضوء على التدابير العقابية التي فرضتها إسرائيل على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وفي الوقت نفسه، أقرت بتدفق التضامن من جميع أنحاء العالم. وقالت: «لم تكن الأيام أكثر قتامة من أي وقت مضى، لكن احتمالات العدالة لم تكن أعظم من أي وقت مضى». وأضافت: «لا تتخلوا عن الشعب الفلسطيني، ولا تتعاملوا مع صموده على أنه أمر مسلم به، ولا تجعلوا الإبادة الجماعية أمراً طبيعياً، ولا تصابوا بالخدر».

واختتمت الإحاطة بمداخلات وأسئلة من ممثلي وسفراء العديد من الدول، بما في ذلك مصر ونيكاراغوا وكوبا ومالطا وإندونيسيا وماليزيا وسريلانكا وإيران وأوغندا، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني الحاضرين.

وأعرب المندوبون عن إحباطهم العميق إزاء تفاقم الحرب في غزة وأكدوا على الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار والمساءلة وإيجاد حل طويل الأمد للقضية الفلسطينية. وفي حين دعا بعض المندوبين إلى وقف «القتل الجماعي» للفلسطينيين ودعمهم دون نفاق أو معايير مزدوجة، أكد آخرون على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وآراء محكمة العدل الدولية. كما أعربوا عن تضامنهم مع جميع كيانات وآليات الأمم المتحدة التي تعمل على القضايا المتعلقة بفلسطين، وحثوا على تخصيص الموارد الكافية لدعم تفويضاتها.

المحتلة، والتي تشكل أعمال عدوان وفصل عنصري في انتهاك للقواعد الأمرة في القانون الدولي. وذكّرت باتيل الحضور باستخلاصات محكمة العدل الدولية، مؤكدة أن الدول التي تساعد إسرائيل في أعمالها قد تتحمل عواقب قانونية. وقالت: «إن الحظر الكامل على نقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية هو التزام أساسي لا ينشأ فقط من الرأي الاستشاري للمحكمة ولكن أيضاً من اتفاقية الإبادة الجماعية».

وبخلاف حظر الأسلحة، هناك التزام على الدول بعدم المساعدة، وينطبق ذلك على جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية التي تدعم أفعال إسرائيل غير القانونية والفصل العنصري. وذكّرت باتيل الدول بواجبها في منع التواطؤ من قبل الأفراد والشركات داخل ولاياتها القضائية.

فداء عبد الهادي ناصر: تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في غزة ودعوة إلى التحرك ضد الإفلات من العقاب

تحدثت فداء عبد الهادي ناصر نائبة المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، في بداية ونهاية الندوة. وقالت إن الفلسطينيين في غزة لم يتحملوا «فصلاً أكثر قتامة» من العام الماضي، مع مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وإبادة 902 أسرة بالكامل، وسحق الآلاف تحت الأنقاض، وتهجير مليوني شخص قسراً في ظل مطاردة قوات الاحتلال الإسرائيلي لكل المدنيين. ومع تحول شمال غزة إلى مركز للهجوم، يواجه من تبقى منهم المجاعة، ويجب عليهم الاختيار بين التطهير العرقي والخضوع للهيمنة الاستعمارية.

الهيئة المستقلة تشارك في مؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيتها العامة الثالثة والعشرون



استعراض وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي، بمشاركة 50 منظمة دولية وإقليمية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني وخبراء ونشطاء حقوقيين.

شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في أعمال اجتماع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيتها العمومية الثالثة والعشرين، ومؤتمرها السنوي بالعاصمة الأردنية عمان، والذي جاء تحت عنوان



وجاءت مشاركة الهيئة من خلال ورقة قدمها الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة حول مدى فعالية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في الحد من الانتهاكات، وتحديد الأسباب والنتائج والمقترحات لإصلاح هذه المنظومة بما يعزز أدواتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وبين الدويك أن حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة كشفت عن وجود إشكاليات بنيويين في القانون



لحكوماتها بالانضمام الى جانب جنوب افريقيا في الدعوى المقامة ضد دولة الاحتلال بخصوص ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

كما شاركت الهيئة في الجلسة الخاصة باستعراض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأثر وبرامج الشبكة والتحديات المستجدة والرؤى والتوصيات، حيث قدمت الأستاذة علا عدوي مسؤولية العلاقات الدولية ورقة طالبت فيها بضرورة الاستمرار في المناصرة الدولية والتشبيك لحقوق الشعب الفلسطيني ودعم جهود المساءلة القانونية لدولة الاحتلال على جرائمها، واستمرار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية في الضغط على دولها للاطلاع بمسؤولياتها كأطراف ثالثة في القانون الدولي، واتخاذ خطوات عملية للضغط على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال وإجبارها على تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بوقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة وأيضاً بإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، وتعزيز

نشاطات الاستيطان وان يتم تفكيك المستوطنات، وان يتم تعويض الفلسطينيين على ما لحقهم من اضرار نتيجة هذا الاحتلال.

وتضمنت كلمة الدويك جملة من التوصيات أبرزها، دعم المضامين الواردة في وثيقة ميثاق المستقبل خاصة ما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة ومجلس الامن، وتقديم النصح والمشورة للدول بتبني هذه الوثيقة والعمل على تنفيذ ما ورد فيها. والعمل بشكل استراتيجي على التزامات الأطراف الثالثة كما ورد في الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الضغط على حكوماتها للإيفاء بالتزاماتها التي نص عليها الراي الاستشاري وقرار الجمعية العامة. ودعم جهود المساءلة خاصة امام الجنائية الدولية وأيضاً امام المحاكم الوطنية التي تتيح خيارات المساءلة وفق الية الولاية القضائية العالمية، وان تقدم المؤسسات الوطنية توصية

الدولي وهما، حوكمة مجلس الأمن، فهو غير تمثيلي، وغير ديمقراطي ولا يخضع للمساءلة، وغير فعال، وخاضع لابتزاز الفيتو وأيضاً وآليات انفاذ القانون الدولي، فلا توجد آليات منفصلة عن أرادة الدولي وبالتالي تنفيذه رضائي أو اختياري من الناحية العملية، موضحاً أنه ولمعالجة الإشكالية الأولى نصت وثيقة ميثاق المستقبل (الإجراء 39) على الالتزام بإعادة حوكمة مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته وجعلها أكثر تمثيلية للدول النامية وإفريقيا، وأيضاً مراجعة حق النقض الفيتو ووضع قيود عليه وجعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوع للمساءلة.

وقال «من الضروري العمل على موضوع التزامات الأطراف الثالثة وفق ما نص عليه الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الأخير الصادر في تموز الماضي بشأن عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، والذي نص على ان الاحتلال غير شرعي، ويجب ان ينتهي فوراً، وان تتوقف



الأردن، ممثلاً بالمركز الوطني، للاجتماع السنوي للشبكة العربية، معتبرة أن هذه الاستضافة تعكس التزام الأردن الدائم باحترام وتعزيز حقوق الإنسان.

كما أكد المتحدثون في المؤتمر السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد محمد النسور، ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيد جيوردانو سيجنيري، رئيس الفريق الإقليمي للحكومة وبناء السلام بالدول العربية من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، والسيد سلطان الجمالي، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية دور المجتمع الدولي في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، والدور المحوري الذي تقوم به هذه المؤسسات في حماية حقوق الأفراد وتعزيز سيادة القانون. والاستمرار في تنفيذ البرامج التدريبية والدعم التقني وإسداء المشورة لدعم الأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي.

والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي منظمة إقليمية

الجلسة الافتتاحية

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر جرى انتقال رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جمهورية مصر العربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة في السيدة سمر الحاج رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن.

شدد السيد عبد المنعم العودات وزير الشؤون السياسية والبرلمانية ممثلاً لرئيس الوزراء الأردني برعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، شدد على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خاصة مع التحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة. من جهتها، بينت السفيرة مشيرة خطاب الرئيسة السابقة للشبكة، أهمية الشبكة العربية كمظلة إقليمية داعمة للمؤسسات الوطنية الأعضاء، ودورها منذ التأسيس في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتمكينها من الاضطلاع بمهامها لتحقيق أهدافها. وعبرت السيدة سمر الحاج حسن رئيسة مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان عن فخرها باستضافة

الحماية القانونية والدولية للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولكوادر الهيئة المستقلة الذين قد يتعرضون للتنكيل أو الملاحقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات الحقوقية الدولية لتقديم الدعم القانوني والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين عبر الضغط على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، علاوة على استحداث تدريب متخصص في برامج الشبكة حول القانون الدولي والقضية الفلسطينية من منظور القانون الدولي.

وتضمن المؤتمر عقد عدة جلسات تناولت جهود الشبكة العربية في دعم جهود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على عدم افلاته من العقاب، ومدى تأثيرها والتحديات التي تواجهها ومقترحات توحيد الجهود لدعم هذا المسار. ومدى فعالية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في الحد من الانتهاكات وتحديد الأسباب والنتائج ومقترحات لإصلاح هذه المنظومة بما يعزز أدائها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تحدث خلالها ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأممية.

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

المؤسسات لدعم وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، وتعمل الشبكة على توفير منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى

تضم تسع عشرة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من مختلف الدول العربية، تأسست عام 2011 بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه



في الحروب والنزاعات والأعمال العدوانية بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة ودعم تقديم التقارير الصادرة للآليات الدولية المسؤولة عن المحاسبة. ومواكبة التوجهات العالمية المستجدة لحقوق الإنسان في المجالات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيرها. ومواصلة العمل على مسار «العقد الاجتماعي الجديد للتعليم في العالم العربي» اعتماداً على توصيات ندوة القاهرة حول مستقبل التعليم، وتنظيم المشاورات الوطنية والإقليمية لاعتماد العقد. والتأكيد على العلاقة التشاركية بين المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وواجب تطوير هذه الشراكة بصورة متوازنة تتسم بالتعاون والتكامل.

الأطراف الثالثة كما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الضغط على دولها للإيفاء بالتزاماتها التي نص عليها الرأي الاستشاري وقرار الجمعية العامة المتعلق بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية. وتوجيه دعوة عاجلة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لعقد دورة استثنائية وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة بهدف إجراء تحقيقات في لبنان حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت جراء العدوان الاسرائيلي الغاشم.

كما تضمنت التوصيات الختامية، رفع القدرات المتعلقة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

البيان الختامي

وخلال مؤتمر صحفي عقده القائمون على الفعالية تمت تلاوة أبرز التوصيات التي تضمنها البيان الختامي والمتمثلة في، دعم وتعزيز جهود المساءلة الدولية ضد الانتهاكات الإسرائيلية أمام المحكمة الجنائية الدولية وأمام المحاكم الوطنية التي تتيح خيارات المساءلة وفق آلية الولاية القضائية العالمية، بما في ذلك تقديم الدعم القانوني للمؤسسات الوطنية لرفع قضايا أمام المحاكم الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وتقديم المؤسسات الوطنية توصية لدولها بالانضمام الى دولة جنوب إفريقيا في الدعوى المقامة ضد الاحتلال الاسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية بخصوص ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. ووضع استراتيجية للعمل على التزامات

الهيئة المستقلة تشارك في مؤتمر كتمانفو النوع الاجتماعي في عمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان



شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في مؤتمر (دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) الذي عقد في العاصمة النيبالية كتمانفو، بتنظيم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال ومنتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان APF، بمشاركة ممثلين عن 19 مؤسسة وطنية منها 5 مؤسسات عربية وهي فلسطين وقطر وعمان والأردن والعراق.

وهدف المؤتمر الذي افتتحه رئيس الوزراء النيبالي، إلى دمج مفاهيم ومبادئ المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في خطط وسياسات وبرامج المؤسسات الوطنية وآليات عملها، واستكمالاً للجهود الدولية الهادفة لإعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بالاستناد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيه مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان عمان للعام 2012. على أن يصدر إعلان كتمانفو بشأن تضمين مفاهيم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وقت لاحق.

الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مبنياً تضمين الهيئة لمعايير المساواة في سياق عملها وخططها وبرامجها وسياساتها.

الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، واستهداف المدنيين وضحاياها بما فيهم النساء والأطفال، ومحاولات الاحتلال قطع النسل الفلسطيني من خلال فرض تدابير تسببت في حرمان النساء من حقوقهن الأساسية التي كفلها القانون الدولي لحقوق

ومثل الهيئة المستقلة في هذا المؤتمر المحامي بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في مكتب الهيئة بقطاع غزة، مستعرضاً واقع وحقوق المرأة في فلسطين مع استمرار حرب الإبادة

فعااليات ونشاطات محلية



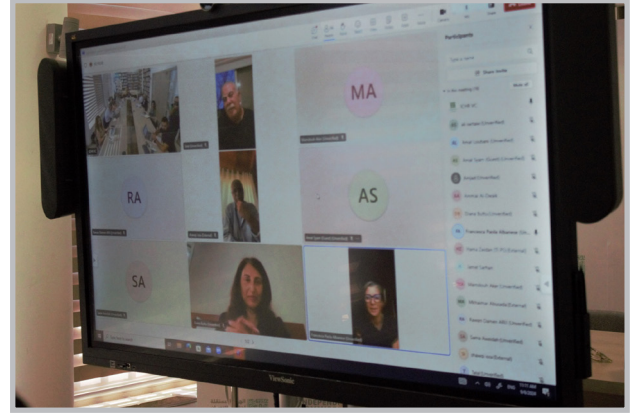
مجلس مفوضي الهيئة المستقلة يعقد اجتماعه السنوي ويستضيف المقررة الأممية لحالة حقوق الإنسان في فلسطين

الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، التي أكدت على أهمية الدور الذي تقوم به الهيئة ومواكبتها لحالة حقوق الإنسان مع تواصل حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة في الضفة الغربية، وتعاونها وعملها المشترك مع المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية، كمنتدى آسيا والمحيط الهادي للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة

الغربية والاجتياحات التي تتعرض لها المخيمات البلديات والمدن بشكل متواصل، وعمليات استهداف المدنيين التي راح ضحيتها المئات ما بين شهيد وجريح، والتدمير المتعمد لمنازل المواطنين والأعيان المدنية، والبنى التحتية، وحملات التهجير القسري التي يتعرض لها المواطنون في مختلف محافظات الضفة.

واستضاف المجلس خلال انعقاده السيدة فرانسيسكا ألبانيز، المقررة

عقد مجلس مفوضي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» اجتماعه السنوي بمقر الهيئة بمدينة رام الله وعبر الربط الإلكتروني مع غزة والداخل الفلسطيني المحتل والشتات، وتوقف مطولاً على حالة حقوق الإنسان في فلسطين خاصة في قطاع غزة وتداعيات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة، وتردي الأوضاع المعيشية والإنسانية وجرائم الحرب غير المسبوقة، وأيضاً، حالة حقوق الإنسان في الضفة



علاوة على مناقشة تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير سير العمل. وثنى المجلس الدور الذي تقوم به طواقم الهيئة ومفوضيها ومتطوعيها وقيامهم بواجباتهم رغم الظروف الصعبة بالغلة التعقيد خاصة في قطاع غزة رغم عمليات النزوح المتكررة وتدمير مقرات الهيئة.

للاتجاهات العنصرية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني.

كما ناقش المجلس التقارير التي تصدرها الهيئة خاصة في مواضيع العنف الجنسي، وانتهاكات حقوق الأطفال، وانتهاكات ذوي الإعاقة ومتابعة هذه التقارير مع المقررين الخواص التابعين للأمم المتحدة،

العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، داعياً إلى إيلاء الأهمية والنظر في عمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان ومدى التزام الدول التي تعمل بها باتفاقيات جنيف التي تفرض على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات للتصدي للانتهاكات لهذه الاتفاقيات، وأهمية التصدي

جلسة إحاطة حول تطوير القضاء في فلسطين بمشاركة وزير العدل والتجمع المدني



خلال جلسة إحاطة خاصة بتطوير المنظومة القضائية في فلسطين تحدث وزير العدل الدكتور شرحبيل الزعيم والدكتور محمد الأحمد الرئيس التنفيذي لمكتب التطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس الوزراء، بشكل موسع حول جهود الحكومة الفلسطينية في تعزيز سيادة القانون، وتحسين استقلالية القضاء وكفاءة إجراءاته، مع التأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية، وتعزيز الحوار المجتمعي لضمان



الشفافية والعدالة، والأولوية التي يحظى بها النظام القضائي في خطة الدعم والتطوير الحكومية.

وشارك في الجلسة التي جاءت في إطار الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية لتعزيز الشفافية والمساءلة، ونظمها الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته بالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ممثلون عن مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني، وأدارها الأستاذ عصام العاروري مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وأبدى المشاركون عدة ملاحظات على خطة الحكومة التطويرية وطرحوا تساؤلات وجهوها لممثلي الحكومة ووزارة العدل عن الخطة التطويرية متسائلين عن بعض بنود خططهم، على سبيل المثال لا الحصر كإعطاء أولوية خطة الحكومة للقضاء، أو جدوى القرارات المتعلقة بالمصادقة على الوكالات الدورية، وغيرها من

جهة والمديونية بملايين الشواكل من جهة أخرى، كما قدّم القاضي محمد العجلوني مداخلة في هذا السياق مؤكداً على احتياجات القضاء الفلسطيني سواء على مستوى التوظيف للكادر البشري وكذلك الجانب التقني، إلى جانب إشارتهم للخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن في تطوير المنظومة القضائية منذ تشكيل الحكومة الجديدة، والتحديات التي تواجه مسيرة استقلال القضاء. وأوضح المشاركون أهمية تمكين

مواضيع تم الاتفاق بين أطراف الحضور على استمرار الحوار للوصول إلى النتائج المرجوة للوصول إلى أعلى مستويات المحاكمة العادلة التي تصبوا إلى مصلحة المواطن العليا.

من جهته عقب مجلس القضاء ممثلاً برئيس المكتب الفني لمجلس القضاء القاضي رائد عساف على خطة الدعم والتطوير بأن القضاء يدخل للحكومة أموالاً مضاعفة مما يتم منحها لهم، بالإشارة إلى أن منظومة القضاء تعيش حالة من عدم الاستقلالية المالية من



عُقدت الجلسة بمقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وحظيت بمشاركة فعّالة وحضور مميز من المجتمع المدني والجهات الحكومية على حد سواء. وقد نفذت الجلسة الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون- استقلال نيابة عن الائتلاف ضمن مبادرة تنفذ بالشراكة مع مجالات لتقوية الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء.

واختتمت الجلسة بمداخلات من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، الذين طرحوا آراءهم واقتراحاتهم لتعزيز التعاون والحوار بين مختلف الأطراف ودعم عملية الإصلاح القضائي وتطويره، كأهمية تعزيز الشفافية والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وإطلاع الأخيرة لهم بمدى تنفيذ خططهم التطويرية وفعاليتها.

السلطة القضائية لضمان تطبيق قانوني عادل ومستقل في جميع القضايا، ومدى تأثير الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية على جميع الأصعدة بشكل يحدّ من خطة التطوير بما فيها منظومة القضاء، مع العلم أن وزير العدل والرئيس التنفيذي لمكتب التطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس الوزراء أشارا إلى الأولوية التي حظي القضاء الفلسطيني بها في خطة الدعم والتطوير.

الهيئة المستقلة ووزارة العمل تبحثان حماية حقوق العمال



وخلال لقاء الدكتورة إيناس العطاري وزيرة العمل والدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة تم بحث قضايا عمال قطاع غزة، سواء الموجودين في الضفة الغربية أو الموجودين في غزة، والمتواجدين في مصر الذين بدأت بعض المؤسسات بإنهاء عقودهم.

وطالبت الهيئة التدخل لدى المؤسسات التي انتهت عقود عمال قطاع غزة، خاصة من خرج منهم الى خارج قطاع غزة.

وجرى استعراض أهمية التعاون على عدة مستويات، أبرزها مستوى الشكاوى والتي من



شأنها تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال متابعة الشكاوى المقدمة من قبلهم، وعلى مستوى الرقابة على توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية في المنشآت والذي من شأنه حماية أرواح العاملين والحفاظ على الممتلكات وزيادة العملية الإنتاجية.

وتم التأكيد على أهمية التعاون المشترك لحماية حقوق العمال الذين تم تسريحهم من أماكن عملهم خاصة في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة الأوضاع، وأهمية الاستمرار في دعم عمال غزة المتواجدين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الدور المشترك للطرفين في التوعية بالاتفاقية رقم 190 حول القضاء على العنف والتحرش في مواقع العمل.



لقاء وكيل وزارة الداخلية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تناقش عدداً من القضايا والملفات مع وكيل وزارة الداخلية الأستاذ مالك طه، فقد استعرض الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة عدة ملفات أهمها، ملف حسن السلوك، وملف الجمعيات في الضفة وملف الجمعيات في قطاع غزة، علاوة على ملف الشكاوى والتعاون في حل شكاوى المواطنين. وقدم وفد الهيئة التهنئة للوكيل طه بمناسبة تعيينه في هذا المنصب. من جانبه شدد الوكيل على أهمية العلاقة مع الهيئة ومع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز التعاون لخدمة أبناء شعبنا، مؤكداً سعي الوزارة الدائم لتسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الوزارة.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل الهيئة المستقلة وشركاؤها ينظمون مؤتمرا بعنوان طفولة مسلوقة تحت وطأة الاحتلال



حقوق الطفل، وتوفير الحماية الدولية للمدارس والمؤسسات التعليمية في فلسطين، وضرورة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الفلسطينيين، ودعوة الهيئات الدولية لإرسال فرق حماية خاصة للأطفال الفلسطينيين، وبناء قاعدة بيانات إلكترونية مفصلة لتوثيق اعتداءات المستوطنين وجرائم الاحتلال على الأطفال الفلسطينيين بشكل يضمن التوثيق السريع والدقيق.

أوصى حقوقيون وقانونيون ومختصون وأكاديميون بضرورة إنشاء مركز عربي مختص بشأن الأطفال الفلسطينيين خاصة أطفال قطاع غزة لتبادل المعلومات والذي يسمح للمنظمات غير الحكومية بمشاركة المعلومات العاجلة والحساسة، ودعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمحاكم الدولية لمحاسبة الاحتلال على انتهاكاته بحق الأطفال الفلسطينيين وفق القانون الدولي الإنساني واتفاقية



جاء ذلك خلال مؤتمر (أطفال فلسطين في اليوم العالمي للطفل: طفولة مسلوقة تحت وطأة الاحتلال)، نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" بالتعاون مع كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال عقد بمقر الكلية بالجامعة.

وشدد المشاركون على ضرورة التشبيك مع جميع الجهات الفاعلة والناشطين الحقوقيين المختصين بقضايا الأطفال للتعاون في توثيق اعتداءات المستوطنين وجرائم الاحتلال ومتابعتها، ورفع مستوى وعي المجتمعات المحلية حول دور عمليات تشريح جثث الشهداء.

خلال الجلسة الافتتاحية شدد المتحدثون، الدكتورة نور عدس عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، والدكتور نعيم سلامة ممثل إدارة الجامعة، والأستاذ إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية في الهيئة المستقلة والأستاذ خالد قزمار رئيس الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين، والأستاذ ثائر خليل رئيس نيابة الأحداث، شددوا على أهمية مواصلة العمل على توثيق انتهاكات الاحتلال خاصة الانتهاكات الواقعة على الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة العمل على فضح ممارسات الاحتلال لدى مختلف المؤسسات الدولية وصولاً لمحاسبة ومحاكمة مجرمي الحرب، كما تحدث المشاركون في هذه الجلسة عن الجهود التي تبذلها مؤسساتهم والصعوبات والمخاطر الحقيقية التي تواجههم خاصة في قطاع غزة.

الجلسة الأولى

وجاءت الجلسة الأولى بعنوان "واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال من الاحتلال" والتي أدارها الدكتور أمجد حسان، قدمت الأستاذة سوسن صلاحات من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ورقة بعنوان الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الضفة الغربية. فيما قدم الدكتور فراس سلامة المستشار القانوني في هيئة شؤون الأسرى والمحررين ورقة

بعنوان الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الأطفال داخل سجون الاحتلال. الأستاذ سمير زقوت نائب مركز الميزان لحقوق الإنسان قدم ورقة بعنوان الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في قطاع غزة.

عبر الربط الإلكتروني عن الواقع الصعب لحياة المواطنين في قطاع غزة خاصة الأطفال الذي يعانون من قلة الغذاء والدواء علاوة على الاستهداف المباشر الذي يتعرضون له.

الجلسة الثانية

المستقلة ورقة بعنوان الإطار القانوني للمساءلة والملاحقة الدولية عن انتهاكات الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين. أما الدكتور جوني عاصي فقدم ورقة بعنوان التوصيف القانوني للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيين وفق القانون الدولي.

"التوصيف القانوني للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال والملاحقة وفق القانون الدولي"، عنوان الجلسة الثانية التي أدارها الدكتور باسل منصور. وقدم الأستاذ ثائر خليل رئيس نيابة حماية الأحداث ورقة بعنوان إجراءات التوثيق والتحقيق في جرائم الاحتلال من قبل النيابة العامة. فيما قدم الأستاذ بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في الهيئة





الجلسة الثالثة

"نتائج الحرب على غزة" عنوان الجلسة الثالثة التي أدارها الأستاذ ساهر صرصور. قدمت الأستاذة منى أبو سنيينة ورقة بعنوان الإطار القانوني لحماية الأطفال غير المصحوبين والتحديات التي تواجه المؤسسات الإنسانية في حماية الأطفال غير المصحوبين. كما قدمت الاستاذة سمر عثمان ورقة بعنوان التزامات وزارة التنمية للاستجابة للاحتياجات الطارئة للأطفال في قطاع غزة. فيما قدمت الطفلة دانا كايد مداخلة من مجلس أطفال فلسطين في قطاع غزة.



البرنامج التدريبي (الصحفي الحقوقي) يستهدف طلبة الإعلام بجامعة القدس المفتوحة والخليل



والأطر القانونية والدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية والعمل الصحفي، وتعزيز مهارات طلبة الإعلام ورفع كفاءتهم الفنية والعلمية في مجال إدماج حقوق الإنسان في عملهم الصحفي.

وطلبة قسم الإعلام في جامعة الخليل. ويهدف (الصحفي الحقوقي) إلى تطوير قدرات منتسباته ومنتسبيه في المجالات القانونية والحقوقية ذات العلاقة بالعمل الصحفي، وتعريف الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان

توصل الهيئة المستقلة لتقديم برنامجها التدريبي (الصحفي الحقوقي) للعام الثالث على التوالي الذي يستهدف طلبة كليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية، فقد تم تنفيذ هذا البرنامج التدريبي لطلبة كلية الإعلام بجامعة القدس المفتوحة،



التي تنفذها كلية الإعلام لتزويد الطلبة بالمعلومات اللازمة في الجوانب القانونية والحقوقية، والتي تزيد من الثقافة الحقوقية للطلبة، وتُفيدهم في إنتاج مواد إعلامية لها علاقة بالجانب الحقوقي، فيما تابع الدكتور يوسف الشيخ أعمال وإنتاجات الطلبة والمخرجات الإعلامية من هذا البرنامج.

وقال صوالحة، أدرجت الهيئة المستقلة في خطة عملها البرنامج التدريبي (الصحفي الحقوقي) والذي تنفذه للعام الثالث على التوالي لطلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية، لتطوير قدرات ومهارات الطلبة المنخرطين به في قضايا الحقوق والحريات خاصة ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحقوق الحصول على المعلومات ونشرها، وآليات حماية الصحفيين،

ففي جامعة القدس المفتوحة، تضمن التدريب مجموعة من المواضيع أهمها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، الحقوق والحريات العامة، حرية الرأي والتعبير، التنظيم الذاتي لمهنة الإعلام، الإعلام المؤسسي، فنون الإعلان، والتعريف بالأدوات وبالبرامج الإعلامية التي تنتجها وتنفذها الهيئة.

وقدم التدريب إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية، أنس بواطنة منسق التدريب والتوعية في الهيئة ومجيد صوالحة مسؤول الاتصال والتواصل في الهيئة المستقلة.

وأكد الدكتور عماد الهودلي عميد الكلية أن هذه الدورة تأتي ضمن سلسلة من النشاطات اللامنهجية



وشدد الدكتور سعيد شاهين رئيس دائرة الإعلام بجامعة الخليل على أهمية التعاون ما بين الهيئة والجامعة خاصة في مجال تطوير مهارات طلبة الإعلام في القضايا القانونية والحقوقية والصحافية، مشدداً ضرورة السعي نحو تطوير التعاون المشترك ليشمل طلبة ماجستير الإعلام وغيرها من مجالات التعاون. وقدم التدريب، أنس بواطنة مسؤول الضغط والمنصرة

بدائرة التدريب والتوعية وفريد الأطرش مدير مكتب جنوب الضفة، وبلال الملاح باحث ميداني بمكتب الجنوب، ومجيد صوالحة مسؤول الاتصال والتواصل في الهيئة المستقلة.

ولتنظيم مهنة الإعلام وعلاقتها بالمؤسسات ذات العلاقة وغير الرسمية بالإضافة إلى جوانب الإعلام المؤسسي والإعلان، وتمكين الطلبة في المرحلة الأخيرة من البرنامج التدريبي من إنتاج مواد إعلامية مكتوبة وإذاعية ورقمية في موضوعات ذات علاقة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية.

أما في جامعة الخليل فقد تناول التدريب الذي استمر على مدار يومين عدة مواضيع أهمها، المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، الحقوق والحريات العامة، حرية الرأي والتعبير، مهارات ومتطلبات تنظيم مهنة الإعلام، الإعلام المؤسسي، والتعريف بالأدوات وبالبرامج الإعلامية التي تنتجها وتنفذها الهيئة.





مبادرة وطنية جامعة

(وفاق) لوقف الأحداث المؤسفة في جنين ومخيمها

حوار وطني يجمع كل المؤسسات والفعاليات والقوى السياسية لوضع خطة شاملة للخروج من الأزمة الحالية، وصياغة ميثاق وطني يضمن عدم تكرار الأحداث الحالية في جنين وباقي المحافظات. كما شملت احترام القانون الفلسطيني والتزام جميع الأطراف بأحكامه، وتحريم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو المقرات والمركبات والعناصر الأمنية والمؤسسات الرسمية، والتزام أجهزة الأمن بتطبيق القانون وفق قواعد القبض والتوقيف واحترام كرامة المواطنين، والالتزام الصارم بضوابط استخدام القوة النارية.

كما نصت المبادرة على ضرورة المساءلة والمحاسبة عبر تحميل

والمجتمعية والحقوقية، أطلقت هذه المؤسسات مبادرة (وفاق)، والتي تقوم على عدة محاور تم الإعلان عنها خلال مؤتمر صحفي عقد بمدينة رام الله، بحضور ممثلين القوى الوطنية والسياسية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» والمؤسسات الأهلية. والمبادرة مفتوحة لمن يرغب من المؤسسات للتوقيع عليها.

وشملت المبادرة التي تلاها عمار دويك نزع فتيل الأزمة عبر التزام جميع الأطراف بإنهاء كافة أشكال الاشتباك والتوتر بشكل فوري، وسحب القوات الأمنية الفلسطينية من محيط المخيم، بالتزامن مع وقف المظاهر المسلحة في المخيم والمدينة، وفتح

أطلقت المؤسسات الأهلية والحقوقية والقوى السياسية والشخصيات الوطنية والمجتمعية والقطاع الخاص مبادرة (وفاق)، بهدف احتواء الأزمة الراهنة والتطورات المؤسفة التي تشهدها مدينة جنين ومخيمها، والتي تهدد السلم الأهلي ووحدته النسيج الاجتماعي، في وقت تتصاعد فيه اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا في مختلف أرجاء الوطن، من جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلى عمليات الضم والاستيطان وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، ووضع أسس لعلاقات وطنية متينة ومستدامة.

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية



المسؤولية القانونية لكل من ارتكب جرائم ضد الأشخاص أو الممتلكات وتقديمهم للمحاكمة وفق أحكام القانون، وكذلك التزام الأجهزة الأمنية بنشر نتائج التحقيق في حالات إطلاق النار التي أدت إلى مقتل مواطنين، وتقديم المخالفين للمحاكمة، وتعويض العائلات المتضررة. وأبرزت تأكيد الحق في المقاومة، واعتبارها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني تتم ممارسته في إطار الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ودعت إلى وقف التحريض الإعلامي.

أكدت المبادرة على الالتزام بتطبيق القانون الفلسطيني من جميع الأطراف وتحريم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو المقرات والمركبات وعناصر الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية والالتزام أجهزة الأمن بتطبيق القانون وفق قواعد القبض والتوقيف واحترام كرامة المواطنين، والالتزام الصارم بضوابط استخدام القوة النارية، وفي الوقت ذاته أكدت على الحق في المقاومة كحق مشروع للشعب يتم

داخلي فلسطيني، وآخر ما يحتاجه الشعب الفلسطيني في هذه الأوقات القاسية أن يرى أبنائه يتصارعون مع بعضهم“.

بدوره تحدث عضو المكتب السياسي عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رمزي رباح قائلاً، «نحن شعب في مرحلة تحرر وطني تحت الاحتلال، ووحدتنا الوطنية تعتبر الأساس والعامل الحاسم في المواجهة الناجحة لحماية حقوق الفلسطينيين“.

وأكد رباح على أن الحلول الأمنية

ممارسته في إطار الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

وقال الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية د. مصطفى البرغوثي إن الشعب الفلسطيني يعيش في أخطر مرحلة من مسيرته منذ النكبة عام ١٩٤٨، في ظل أخطار التصفية والتهديد العرقي الكامل، عدا عن خطر ضم الاحتلال للضفة الغربية وتهويدها وجريمة الإبادة الجماعية في غزة.

وأضاف البرغوثي، «مع الظروف الحالية من غير المقبول وجود صراع



غير مجدية ولن تؤدي إلى نتيجة، مطالباً بالانتقال إلى الحلول السياسية الوطنية على أساس الثوابت التي جرى الاتفاق عليها وتكريسها في اتفاق بكن.

من جانبه، قال الأمين العام لحزب الشعب وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بسام الصالحي، "إن المكانة السياسية والمعنوية للقائمين على المبادرة والداعمين لها من أوساط واسعة يجب أن تترك أثر من حيث المبدأ لدى كل الأطراف، ولا يعقل بأن لا يأخذ الموقف بالاعتبار

من جميع الجهات المعنية بالشأن". وأوضح الصالحي بأن المبادرة ستوجه لجميع أطراف الأزمة الحالية، وسيتم بعث رسائل لهم بالإضافة لطلب عقد لقاءات معهم، وستحدد الخطوات التالية على ضوء مدى التجاوب من الأطراف.

نص المبادرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة «وفاق»

المبادرة المجتمعية الوطنية لوقف الأحداث المؤسفة في جنين ومخيمها.

في ظل التطورات المؤسفة التي تشهدها مدينة جنين ومخيمها، والتي تهدد السلم الأهلي ووحدّة النسيج الاجتماعي، وفي وقت تتصاعد فيه اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا في

مختلف أرجاء الوطن، من جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلى عمليات الضم والاستيطان وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، نجد أنفسنا أمام واجب وطني وأخلاقي يستوجب التحرك العاجل لوضع حد لهذه الأزمة الداخلية التي تُضعف صمود شعبنا وتخدم الاحتلال. إن استمرار هذه الأوضاع يُهدد القيم التي قامت عليها نضالاتنا الوطنية، وفي مقدمتها الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

تكملة النص في الرابط

<https://www.ichr.ps/media-center/11416.html>

سعيًا لإيجاد استراتيجية فعالة وعادلة لرعاية مرضى التصلب المتعدد (M.S)

الهيئة المستقلة تسلط الضوء على أعمال الحق في الصحة لأصحاب هذا المرض



ومن خلال الأسئلة التي طرحت على المجموعات البؤرية التي عقدتها لاحقا مع عشرات المرضى.

وكانت ثمرة هذه الجهود التقرير الخاص الذي راجع هذه السياسات وخرج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات للجهات الرسمية من أجل إعمال الحق في الصحة لمرضى التصلب المتعدد على وجه الخصوص.

كما أنتجت الهيئة على تسجيل فيلماً تسجيلياً بغرض توفير قدر من الدعم النفسي لمرضى التصلب المتعدد، حيث عرض فيه ثلاثة مرضى طريقة تعايشهم مع هذا المرض رغم قسوته، وكيفية تغلبهم على أعراضه.

الطبيعي لمرضى التصلب المتعدد، وممثلين عن المؤسسات المجتمعية وعشرات المرضى بما فيهم والد أحد المرضى الذي تحدث في تسجيل صوتي عن معاناة ابنه ومعاناة مرضى قطاع غزة تحت وطأة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

وسعت الهيئة إلى تعميم هذه النشاطات على أوسع نطاق لتحقيق وتعميم الفائدة من خلال النقاشات الجادة حول الرعاية الصحية التي يحتاجها مريض التصلب المتعدد.

وشكلت الورشات واللقاءات مقدمة لتحديد الموضوعات التي كانت محل النقاش مع المرضى من خلال الاستمارة التي أعدت لهذا الغرض،

ضمن مراجعتها لسياسات واستراتيجيات الحق في الصحة خصصت الهيئة المستقلة للعام 2024، لمراجعة استراتيجيات وسياسات الرعاية الصحية المقدمة لمرضى التصلب المتعدد، ولتحقيق هذه الغاية تم تنظيم العديد من الفعاليات والندوات، واللقاءات مع مسؤولين ومختصين ووكيل وزارة الصحة الدكتور وائل الشيخ.

كما تم إحياء اليوم العالمي لمرضى التصلب المتعدد الذي يصادف الثلاثين من أيار من كل عام من خلال ورشتي عمل بمحافظة الخليل ورام الله والبيرة، بمشاركة أطباء أعصاب ومختصين بالصحة النفسية والعلاج



بهدف تسليط الضوء على احتياجاتهم إحياء اليوم العالمي لمرضى التصلب المتعدد

والمحافظة على خصوصية المرضى ومقبولية المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بها.

من جانبه طالب حفطي بضرورة وضع بروتوكول موحد لمعالجة والتعامل مع مرضى التصلب المتعدد في جميع المحافظات، متضمناً معايير واضحة وشفافة ومعلنة وموحدة للعلاج ولآلية الحصول على التأمينات الصحية المجانية لهؤلاء المرضى، وتوفير مركز خاص للعلاجات اللازمة (الاعصاب، النظر، العلاج الطبيعي والوظيفي والنفسي، المسالك البولية، وغيرهم الكثير).

وقدم الدكتور غانم محاضرة موجزة عن طبيعة مرض التصلب المتعدد وأعراضه والأدوية المتوفرة عالمياً ومحلياً له، وأسبابه المتعددة والتي منها العامل الوراثي أو التدخين وغيرها، مشدداً على أهمية تتبع مسار العلاج لتقليل الانتكاسات التي تصيب المريض والحد من تطور المرض، أن التحدي الأكبر الذي يواجه توفير أدوية هذا المرض ولاسيما الأدوية غير المعتمدة في القائمة الأساسية للأدوية لدى وزارة الصحة.

وشدد علان على الأهمية التي

التصلب المتعدد، الدكتور نبيل علان ممثلاً لوزارة الصحة، والأخصائي النفسي الدكتور محمد الخواجا، والدكتور زيد غانم طبيب الأعصاب.

وشدد د عيس على أن توفير الحق في الصحة لمرضى التصلب المتعدد يتطلب توفير عدة عناصر منها، توفير الأدوية الكافية بأنواعها المختلفة والعلاج الطبيعي، والكوادر لمتابعة ما يحتاجه المرضى، وتوفير الأدوات والخبرات المتقدمة اللازمة لتسريع التشخيص، توفير الموازنات الكافية، وبروتوكولات علاجية خاصة منشورة وواضحة وتمكن من توفير خدمات.

مؤكداً على أهمية تمكين مريض التصلب من الوصول الجغرافي وتوزيع الخدمات الصحية بشكل عادل بين المناطق الجغرافية المختلفة، الوصول للتأمين الصحي المجاني، والوصول للمعلومات الصحية الخاصة بالمرضى وحقهم في الوصول للجهات الإدارية لتوفير الخدمة الصحية أو في الوصول إليها، علاوة على وجود سياسات وتشريعات وإجراءات عمل فاعلة، وجودة الأنظمة التعليمية الصحية والتأهيلية والتدريبية للكوادر العاملة مع مرضى التصلب المتعدد،

ضمن الفعاليات التي تنظمها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بمناسبة اليوم العالمي لمرضى التصلب المتعدد (MS)، والذي يصادف الثلاثين من أيار/ مايو من كل عام، بهدف تسليط الضوء على احتياجات أصحاب هذا المرض في فلسطين، ولتوعيتهم وذويهم وأفراد المجتمع، والجهات الرسمية ذات العلاقة لتحسين ظروف حياتهم.

نظمت الهيئة وبالشراكة مع الجمعية الفلسطينية لمرضى التصلب المتعدد وشركة (Merck)، حلقات دراسية حول مرض التصلب المتعدد بمدينة رام الله والخليل بمشاركة عدد من المرضى، والأطباء والمسؤولين والمهتمين، وذلك في إطار دور الهيئة بمتابعة ومراقبة مدى إعمال الجهات الرسمية الفلسطينية لحقوق الإنسان في سياسات وتشريعات وممارسات الجهات الرسمية الفلسطينية ولاسيما حقه في الصحة.

ففي الحلقة الدراسية التي عقدت بمدينة رام الله تحدث الأستاذ معن د عيس الباحث الحقوقي في الهيئة، والأستاذ طارق حفطي من الجمعية عضو مجلس إدارة شركة الجمعية الفلسطينية لمرضى



بهذا المرض سيما مشكلة نقص الأدوية خاصة مع تواصل الإبادة الجماعية في قطاع غزة الأمر الذي أدى إلى تفاقم معاناتهم، داعياً إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير العلاجات اللازمة في القطاع.

وقدم الدكتور غيث موجزاً عن طبيعة مرض التصلب المتعدد وعن الأدوية المتوفرة عالمياً ومحلياً له، مبيناً إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه توفير أدوية هذا المرض ولاسيما الأدوية غير المعتمدة في القائمة الأساسية للأدوية لدى وزارة الصحة والتي يتم توفيرها وفق نظام الشراء بحسب ما يصفه طبيب الأعصاب المتخصص وتوافق عليه لجنة الشراء الخاص في الوزارة، ولكن من الناحية العملية يتم رفض أغلب طلبات الشراء الخاص بسبب ارتفاع تكلفة هذه الأدوية غير المعتمدة في القائمة الأساسية، وإن تمت الموافقة لا تتم إلا بعد فترة زمنية قد تتجاوز العام.

وأشار الدكتور غيث إلى تجارب دول محيطة بنا وفرت للمرضى قسماً أو مركزاً خاصاً يقدم فيه جميع الخدمات التي يحتاجها مريض التصلب المتعدد (طبيب أعصاب، طبيب عيون، مسالك بولية، اختصاصي علاج طبيعي).

وكشفت دحدول عن مجموعة كبيرة من التمارين التي بإمكان مريض التصلب المتعدد القيام بها في البيت، والتي من شأنها تحسين الأداء والقدرة والحد من الآثار الناجمة عن الانتكاسات التي تحدث للمريض. وبين ممثلو مؤسسة قادر وجمعية دار الأمل الخدمات التأهيلية التي بإمكان مؤسساتهم تقديمها لأصحاب هذا المرض.

وتضمن اللقاء كلمة مصورة لوالد أحد المصابين بمرض التصلب المتعدد من قطاع غزة بين فيها معاناة المصابين بهذا المرض سيما مشكلة نقص الأدوية خاصة مع تواصل



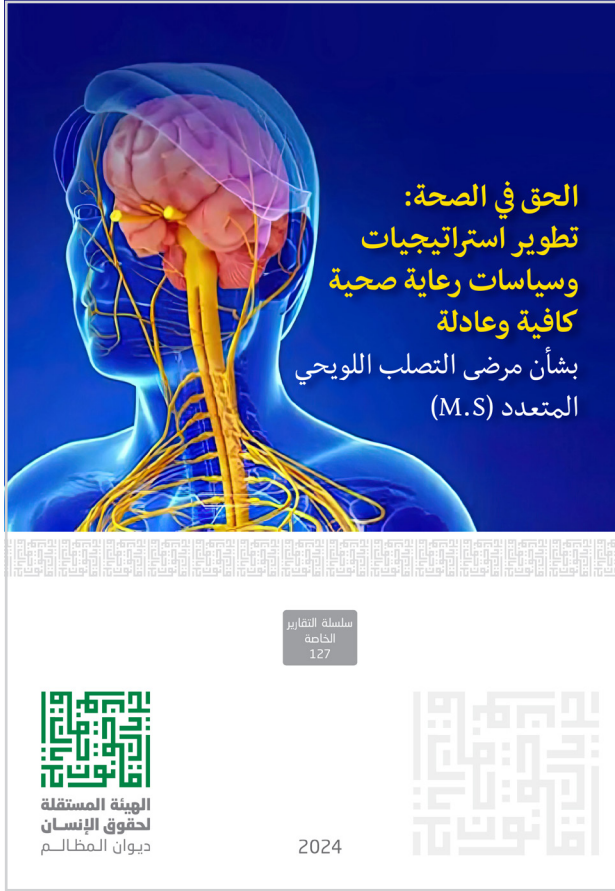
توليها وزارة الصحة لأصحاب هذا المرض وحرصها على توفير احتياجاتهم من العلاج والأدوية ضمن الإمكانيات المتاحة، متحدثاً عن طبيعة هذا المرض المناعي ومراحل ضرورة التشخيص المبكر له من خلال فحوصات الرنين المغناطيسي للحبل الشوكي والدماغ، فيعض الفحوصات متاحة داخل الوطن وبعضها يتم خارجه.

واعتبر الخواجا أن أهم العلاجات التي يجب أن تتوفر لمرضى التصلب المتعدد هو العلاج النفسي وهو من الأساسيات، لتجنب دخول المريض في حالة الاكتئاب، فالعلاج النفسي على سهولته إلا أنه يعطي نتائج إيجابية كبيرة جداً علاوة على أن الأدوية الحديثة المرتبطة بهذا المرض ليس لها أي تأثيرات جانبية، فيما تعطي نتائج إيجابية وفعالة.

أما في الحلقة الدراسية التي عقدت بمدينة الخليل، فقد تحدث كل من معن دعبس الباحث الحقوقي في الهيئة، والأستاذة رشا الهشلمون عضو مجلس إدارة شركة الجمعية الفلسطينية لمرضى التصلب المتعدد، وطبيب الأعصاب الدكتور غاندي غيث، والدكتورة نردين دحدول أخصائية العلاج الطبيعي، فيما تغيب ممثل وزارة الصحة.

وطالبت الهشلمون بضرورة وضع **بروتوكول موحد** لمعالجة والتعامل مع مرضى التصلب المتعدد في جميع المحافظات، متضمناً معايير واضحة وشفافة ومعلنة وموحدة للعلاج ولآلية الحصول على التأمينات الصحية المجانية لهؤلاء المرضى، وتوفير مركز خاص للعلاجات اللازمة (الأعصاب، النظر، العلاج الطبيعي والوظيفي والنفسي، المسالك البولية، وغيرهم الكثير).

وتضمن اللقاء كلمة مصورة لوالد أحد المصابين بمرض التصلب المتعدد من قطاع غزة بين فيها معاناة المصابين



الإبادة الجماعية في قطاع غزة الأمر الذي أدى إلى تفاقم معاناتهم، داعياً إلى بزل المزيد من الجهود لتوفير العلاجات اللازمة في القطاع.

ووفق منظمة الصحة العالمية، يبلغ عدد المصابين بمرض التصلب المتعدد في العالم، ما يقرب من 2.8 مليون مريض، بمستوى انتشار بلغ 35 مريضاً لكل 100000 إنسان. وهذا المرض يكثر في الدول البعيدة عن خط الاستواء، ربما بسبب نقص التعرض لأشعة الشمس وبالتالي نقص الحصول على فيتامين د، ويقل عدد المرضى في المناطق الحارة التي يكون فيها ظهور الشمس أفضل وأطول زمناً، وبالتالي إمكانية الحصول على كمية أكبر من هذا الفيتامين.

أما على المستوى الوطني، فقد بلغ العدد التراكمي للمواطنين المصابين بمرض التصلب المتعدد في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2022 (1029) مريضاً، بمعدل انتشار يساوي 36 مريضاً لكل 100000 مواطن. أي ما يقرب من مستوى الانتشار العالمي. وكان 67% منهم من الإناث و33% منهم من الذكور. وأغلبهم من الفئة العمرية بين 20 عاماً و49 عاماً، حيث بلغت نسبتهم من هذه الفئة 87%.

وقد أثمرت اللقاءات والجهود التي نظمتها وتابعتها الهيئة على مدار العام 2024، عن إصدار تقرير ضمن سلسلة تقارير خاصة رقم 127، بعنوان (تطوير استراتيجيات وممارسات رعاية صحية عادلة بشأن مرضى التصلب اللويحي المتعدد (M.S.))، للتعرف على واقع السياسات والممارسات المتبعة في تقديم الرعاية الصحية وخدماتها لهؤلاء المرضى من وجهة نظر المرضى؛ بهدف الكشف عن الإشكاليات التي تعترض تقديمها في مراحلها كافة، كعملية

التوعية بالمرض للمواطنين كافة وللمرضى وذويهم، وعمليات تشخيص المرض وتقديم الأدوية والعلاجات الأساسية والمساندة وزيادتها، وفق أسس قائمة على العدالة والمساواة وعدم التمييز.

جمع التقرير بين أسلوبي البحث الكمي والكيفي معاً، حيث تم إجراء مسح ميداني على عينة مناطقية من مرضى التصلب اللويحي خلال العام 2024؛ لفحص مدى رضا المرضى عن الخدمات الصحية التي يتلقونها، إضافة إلى تنفيذ عدد من ورشات العمل الموسعة، ولقاءات مع مقدمي الخدمات وواضعي السياسات. كما تم تنفيذ 4 مجموعات نقاش بؤرية معمقة مع المرضى للوقوف على أبرز نتائج المسح الميداني.

تم تقسيم التقرير إلى قسمين أساسيين: تناول القسم الأول البحث في الإطار الحقوقي والقانوني للرعاية الصحية لمرضى التصلب المتعدد، بما يشمل الحديث عن الإطار الحقوقي للرعاية الصحية التي ينبغي أن تقدم لهؤلاء المرضى في



التصلب المتعدد، وعيادات مخصصة لهم في مديريات الصحة القائمة في المحافظات المختلفة، وتوفير كوادر وأدوات وإمكانيات وموازنات كافية للرعاية الصحية الخاصة بهؤلاء المرضى، وتوزيعها على محافظات الوطن كافة توزيعاً عادلاً. وضرورة بذل جهود واهتمام عميق في عملية تشخيص المرضى المتصلة بالتصلب المتعدد، والتشخيص المبكر لهذا المرض. وضرورة أن تكون هناك توعية شاملة بمرض التصلب المتعدد وأعراضه والانتكاسات المتوقعة للمصابين به، تستهدف المواطنين والمرضى وذويهم والعاملين الإداريين الصحيين في الحقل الصحي ممن هم ليسوا مختصين بطب الأعصاب. وأن تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع المؤسسات الدولية والوطنية كافة لتحسين الرعاية الصحية المقدمة لمرضى التصلب المتعدد. وضرورة توفير علاج طبيعى ونفسي لمرضى التصلب المتعدد وتوفير النشرات التوعوية الخاصة بالرياضة والغذاء الأنسب للمريض، والموظف الصحي الذي يمكنه تقديم مثل هذه الخدمات. وضرورة الإسراع في تحديث إجراءات إعادة تشكيل الجمعية الفلسطينية للتصلب المتعدد، وأن تقوم الجهات الرسمية كافة وغير الرسمية بما عليها من واجبات بشكل سريع. وضرورة أن يقوم الإعلام الرسمي والأهلي والخاص بدور فاعل بشأن التوعية بهذا المرض. وضرورة أن تخصص الجامعات ولاسيما الكليات الصحية (أطباء، وأطباء أسنان، وصيادلة، وممرضون، وعلاج طبيعى، ...الخ) عدداً من الأبحاث التي يقدمها طلابها في المراحل التعليمية المختلفة و/أو التي تقدمت من باحثيها بشأن مرض التصلب اللويحي المتعدد (M.S)، بما فيها من قضايا توعية وتشخيص مبكر وأدوية أساسية ومساندة، وتوعية بالرياضات والنظام الغذائي المناسبين لهذه الفئة من المرضى.

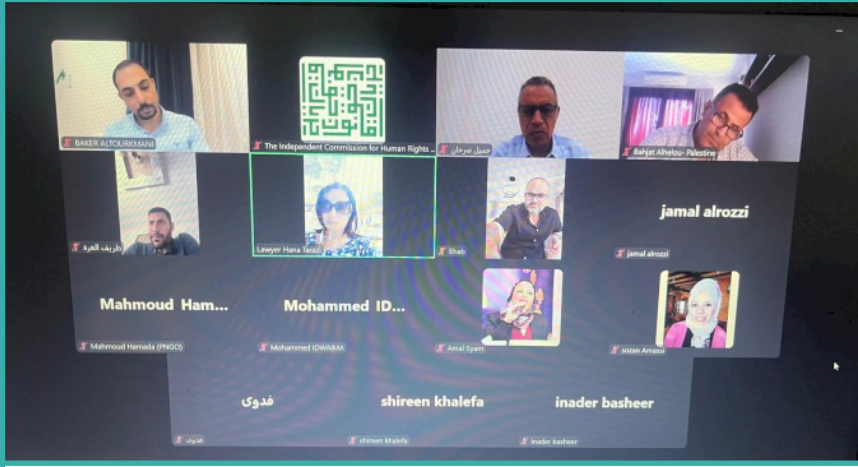
إطار الحق في الصحة على المستويين النظري الحقوقي والتطبيقي الفعلي لهذا الحق، إلى جانب التطرق إلى العمل الاجتماعي المؤسسي لمرضى التصلب المتعدد من خلال الجمعية الفلسطينية للتصلب المتعدد، وجهود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن التصلب المتعدد عبر السنوات الماضية من جهة والعام 2024 من جهة أخرى. في حين يتناول القسم الثاني من التقرير تقييم الهيئة لخدمات الرعاية الصحية المقدمة لمرضى التصلب المتعدد على أرض الواقع، من خلال الاعتماد على وجهة نظر المرضى، عبر البحث الكمي والنوعي معاً.

في إطار تقييمها لهذه الخدمات ركزت الهيئة على القضايا الصحية التفصيلية المرتبطة بتشخيص مرض التصلب المتعدد وأدويتهم والرعاية الصحية المساندة لهم (العلاج الطبيعي، الإرشاد الرياضي، الإرشاد الغذائي، الإرشاد النفسي)، والقضايا المرتبطة بالتوعية بمرض التصلب المتعدد (توعية المرضى وذويهم، وتوعية المجتمع، وتوعية الطواقم الصحية)، والقضايا المرتبطة بالتمييز وعدم المساواة بين المرضى في تلقي الرعاية الصحية، والقضايا المرتبطة بالتأمين الصحي الحكومي المجاني لمرضى التصلب المتعدد، ومسألة المعرفة بالجمعية الفلسطينية للتصلب المتعدد.

وخرج التقرير بمجموعة من الاستنتاجات أبرزها، عدم وجود بروتوكول طبي واضح المعالم ومكتوب ومنشور لرعاية صحة مرضى التصلب المتعدد. وجود مجموعة من المشاكل المرتبطة بتشخيص مرض التصلب المتعدد و/أو التأخر في التشخيص. وجود مجموعة من المشاكل المرتبطة بالأدوية والعلاجات المساندة (العلاج الطبيعي، والدعم النفسي، والإرشاد بالرياضة والغذاء الأنسب) الخاصة بالمرضى. وجود مجموعة من المشاكل المرتبطة بالتوعية بمرض التصلب المتعدد. الحاجة إلى مركز طبي جامع احتياجات مريض التصلب المتعدد كافة وعيادة متخصصة بذلك. وجود تمييز وعدم مساواة وانعدام العدالة في توزيع الخدمات. وعدم وجود جمعية فلسطينية فاعلة للتصلب المتعدد.

أما التوصيات فقد شددت على، ضرورة قيام الجهات الصحية بوضع بروتوكول صحي متكامل بشأن الرعاية الصحية لمرضى التصلب المتعدد، ونشره والرقابة على تنفيذه. وضرورة تخصيص مركز شامل متكامل لمرضى

خلال ورشة عمل نظمها الهيئة المستقلة التوصية بتعزيز آليات الضغط لوقف الانتهاكات المركبة بحق "ذوي الإعاقة" في قطاع غزة



أوصى حقوقيون ومختصون وممثلون عن مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة بضرورة إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في غزة وشمالها نظراً للظروف الأكثر تعقيداً بفعل جرائم الاحتلال المستمرة، والضغط على الجهات الدولية المختصة والمقررة الأممية الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للوقوف الفوري للانتهاكات المركبة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بقطاع غزة، وتفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة والعمل بشكل أكثر تنظيماً والتنسيق فيما بينها لضمان وصول الخدمات الإنسانية والإغاثية، وأداء أدوارها وفق معايير النهج المبني على حقوق الإنسان، وضمان توافر الأمن الغذائي الحماية من أشكال العنف المختلفة ومواءمة مراكز الإيواء، والعمل على توفير الحماية لمقدمي الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

المساعدة والعلاجات اللازمة لهم، والسعي لتوفير ما يمكن لمواءمة مراكز الإيواء وضمان حمايتهم من أشكال العنف المختلفة، واتخاذ تدابير حماية الأسرى والمختفين قسراً من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دور الإعلام في تسليط الضوء على أنماط الانتهاكات التي يتعرضون لها وإيصال صوتهم للعالم.

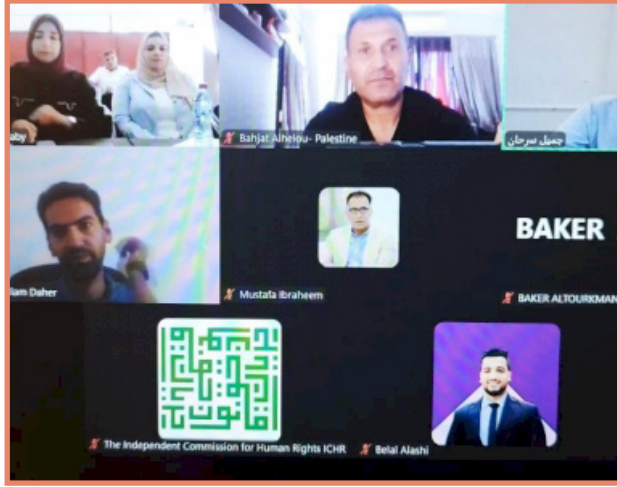
وبين المحامي بكر التركماني منسق الشكاوى والتحقيقات في الهيئة والذي أدار الورشة أهمية استعراض واقع الانتهاكات التي طالت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات قطاع الإعاقة، ونقاش التحديات التي تواجه مقدمي الخدمات لذوي الإعاقة وسبل مواجهتها، وآليات التعاون مع الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ودعم ذوي الإعاقة والتخفيف من حدة تداعيات حرب الإبادة عليهم.

نسب متفاوتة من الإعاقة تصل إلى الإعاقة الكاملة.

وأجمع المشاركون على ضرورة إيجاد آليات فاعلة لرصد وتوثيق الانتهاكات بحق ذوي الإعاقة، وتحديد احتياجاتهم ومراعاة خصوصية ذوات الإعاقة وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات والخدمات الإغاثية والنفسية وغيرها حيث تزداد صعوبة وصولهم مع تدمير البنية التحتية، وذلك للتخفيف من وطأة الحرب وتداعياتها على تلك الفئة التي تعاني بالأساس من إشكاليات تتطلب الدعم والمساندة باستمرار، وأشار ممثلو المؤسسات إلى جملة من المبادرات التي تم تنفيذها لتقديم بعض الأدوات المساعدة المتوفرة منها في ظل نقص شديد وعدم السماح لإدخالها للقطاع، مطالبين بضرورة الضغط لإدخال الوسائل

أكد المحامي جميل سرحان نائب مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال ورشة العمل الإلكترونية التي نفذتها الهيئة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة خلال حرب الإبادة المتواصلة، أن القطاع المؤسسي المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة يؤدي مهمات جسام في ظل أحداث صعبة، تضيق مع استمرار الحرب ذوي إعاقة جدد يعانون من

خلال ورشة عمل نظمتها الهيئة توصيات بحماية دولية عاجلة للأطفال في قطاع غزة



مع المؤسسات الأهلية على اختلافها للحد من آثار حرب الإبادة.

وناقش المشاركون جملة من القضايا المهمة التي يعملون في إطارها لتقديم خدمة شاملة متكاملة، اجتماعية ونفسية وأسرية وقانونية وصحية للأطفال، مؤكدين وجود انتهاكات خطيرة بحق الأطفال يجب توثيقها، مع ضرورة أن يتم الضغط لقيام المؤسسات الدولية بتدخلات حقيقية لا تقتصر على الإغاثة وإنما تمتد لحماية الأطفال، رغم أن حماية حقوق الأطفال في حرب الإبادة ليست أمراً سهلاً ولكن من المهم التعاون المؤسسي المحلي والدولي من أجل ذلك.

أوصى ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني ومختصون في مجال حقوق الطفل بضرورة توفير حماية دولية عاجلة للأطفال في قطاع غزة، وتوحيد الجهود والتشبيك ما بين مؤسسات المجتمع المدني لضمان وصول خدماتها لفئة الأطفال وذويهم في ظل حرب الإبادة ليشمل جميع مراكز الايواء، وتكثيف الجهود للضغط باتجاه سماح الاحتلال للأطفال مرضى السرطان بالسفر للعلاج وتوفير العلاجات اللازمة، مع أهمية تكثيف النقاشات بشأن الحق في التعليم وسبل تمكين الطلبة في قطاع غزة من هذا الحق.

جاءت هذه التوصيات خلال ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الطفل خلال حرب الإبادة في قطاع غزة، في إطار سلسلة من الورشات تنظمها مع الفاعلين من القطاعات المختلفة من مؤسسات المجتمع المدني بهدف دعم الفئات الهشة كالنساء وذوي الإعاقة وغيرهم للحد من تداعيات انتهاكات الاحتلال بحقهم.

أدارت الورشة منسقة الاتصال والتواصل في الهيئة نسمة الحلبي موضحة أن هذه الورشة بمثابة عصف ذهني للخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها محاولة التخفيف من حدة تداعيات الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال وتوفير ما يمكن أن يدعم حياة أفضل لهم في ظل استمرار حرب الإبادة، من خلال تسليط الضوء على أبرز الأدوار التي تؤديها مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالطفولة خلال الحرب، والتحديات التي تواجهها وتعيق أداءها، وآليات التعاون مع الهيئة المستقلة كمؤسسة وطنية في مجال حماية حقوق الطفل.

وفي كلمته الافتتاحية أكد نائب المدير العام لقطاع غزة المحامي جميل سرحان مثنياً دور مؤسسات المجتمع المدني رغم ما تعرضت له من استهداف أدى لتدمير مقراتها وإمكاناتها، إلا أنها أكملت مسيرتها ولم تستسلم وسعت للتقدم باتجاه دعم المجتمع بكل فئاته وخاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة، انطلاقاً من حسها المسؤول تجاه أبناء شعبنا، معرباً عن استعداد الهيئة للتعاون المستمر

خلال ورشة عمل نظمها الهيئة المستقلة

الدعوة لإنجاز خطة وطنية لمواجهة المعضلات القانونية الناشئة عن تدمير أرشيف محاكم غزة



لإشاعة الفوضى والجرائم وتغييب القانون وتعميق الأزمة الإنسانية في القطاع.

وأكد نائب المفوض العام للهيئة الأستاذ أمجد الشوا أن استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي في اجتياحاته البرية لقطاع غزة، وقصفه المتواصل والعنيف للمدنيين والمؤسسات والبنى التحتية المدنية بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون والعاملين فيها، وجميعها محمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

واستعرض منسق دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة المحامي بكر التركماني، أبرز ما تضمنته ورقة حقائق أعدتها الهيئة بعنوان: استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية، مشيراً إلى أن الورقة تبين سعي قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي، وتعميق المأساة الإنسانية، عبر استهداف أجهزة إنفاذ القانون وقطاع العدالة.

أوصى حقوقيون وقانونيون ومختصون من قطاع العدالة والمجتمع المدني بضرورة رفع مستوى التنسيق بين الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية، والعمل على تشكيل لجان مساندة لأجهزة إنفاذ القانون من أجل حل عدد من القضايا وتلقي الشكاوى والتظلمات، والسعي لإنجاز خطة وطنية لكيفية التعامل مع المعضلات القانونية الناشئة عن تدمير أرشيف المحاكم، وملفات النيابة العامة، كما أكدوا أهمية تحويل ورقة الحقائق التي أعدتها الهيئة حول استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة إلى عريضة يوقع عليها ممثلو منظمات المجتمع المدني لفضح ما يقوم به الاحتلال إزاء منظومة العدالة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل متخصصة نظمها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إلكترونياً، حول أثر حرب الإبادة على سيادة القانون والسلم في قطاع غزة، بهدف بحث آليات التدخل الممكنة للحد من التأثيرات العميقة والمتعددة التي طالت سيادة القانون والسلم الأهلي بفعل الحرب المستمرة على القطاع.

وحذر المشاركون من استمرار استهداف دولة الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون بشكل ممنهج خلال حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة،

الهيئة المستقلة تناقش مع مديرة مكتب المفوض السامي في قطاع غزة لنقاش واقع الانتهاكات مع استمرار حرب الإبادة



جانب من مشاركة الهيئة المستقلة في تدريب عدد من المحامين في قطاع غزة لتعزيز قدرات فريق مناصرة حقوق الإنسان، في إطار تعاونها مع مؤسسة الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية ضمن مشروع تعزيز دور الشباب الفلسطيني في حماية حقوق الإنسان.

تضمن التدريب المبادئ الأساسية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات الدولة في احترام وتطبيق حقوق الإنسان، إضافة إلى مهارات الرصد والتوثيق وآليات الهيئة في تلقي ومتابعة الشكاوى. قدم التدريب باحثو الهيئة أنس البرقوني ومحمد سرور وخالد أبو شاب.

وتأتي هذه الدورة التدريبية في إطار تعاون مشترك تنفذه الهيئة مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز قدرة الشباب على فهم حقوقهم وتطوير مهاراتهم في رصد وتوثيق الانتهاكات وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.



اجتمع طاقم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مع السيدة يوكانسوي مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في قطاع غزة لنقاش واقع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون مع استمرار حرب الإبادة وتداعياتها الكارثية على حقوق الإنسان، وذلك خلال زيارة نفذتها لمكتب الهيئة في دير البلح.

تناول اللقاء مجموعة من القضايا الرئيسية التي تتمركز حول أبرز الانتهاكات التي يتم رصدها والتحديات التي تواجه الهيئة في القيام بدورها في ظل غياب دور الجهات الرسمية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية المتعلقة بالجوانب القانونية والمرافق والخدمات الحيوية الضرورية في ظل استمرار حالة النزوح واتساع نطاق العمليات العسكرية في القطاع.

واستعرضت السيدة كانسوري أبرز البرامج الطارئة التي يعمل عليها مكتب المفوض السامي في القطاع حالياً المتمثلة بجهود الإغاثة ومدى ملاءمتها لحقوق الإنسان إضافة إلى رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال، مؤكدة أهمية استمرار العمل والتعاون المشترك مع الهيئة باعتبارها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ظل الأزمات المتتالية والتحديات الجسيمة.



الهيئة تواصل تقديم الدعم النفسي الجماعي الترفيهي للأطفال النازحين في مخيمات النزوح ومراكز الايواء بقطاع غزة

فقد نظمت يومًا للدعم النفسي والترفيهي للأطفال النازحين في مخيمات النزوح بدير البلح، تزامنًا مع يوم الطفل العالمي، وشهد النشاط مشاركة واسعة من الأطفال الذين عانوا من تداعيات حرب الإبادة الجماعية المستمرة على قطاع غزة، وتضمن فعاليات ترفيهية، أنشطة فنية، وألعاب جماعية للتخفيف من الضغوط النفسية عنهم وتحسين حالتهم المعنوية.

المؤتمرات الصحفية

غزة وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بمقرها بمدينة رام الله مؤتمرات صحفية، حذرت فيها من الدخول في مرحلة الإبادة الجماعية، وبكل أسف هذا ما قام به الاحتلال، كما طالبت بضرورة فتح معبر رفح وممرات إنسانية عاجلة لإدخال المقومات الأساسية للحياة، كمياه الشرب والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود لقطاع غزة، محذرة من دخول الحالة الإنسانية في القطاع مرحلة كارثية قد لا يمكن الرجوع عن نتائجها، والدخول في مرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة.

تشكل المؤتمرات الصحفية إحدى الأدوات التي تسعى الهيئة من خلالها لفضح جرائم الاحتلال وإيصال المطالبات للمجتمع الدولي، فبالرغم من صعوبة الأوضاع وخطورتها جراء الإبادة الجماعية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وصعوبة وانقطاع شبكات الهاتف والإنترنت إلى أن الهيئة المستقلة تمكنت من تنظيم العديد من المؤتمرات الصحفية، بمشاركة مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية، في مدينتي غزة ورفح، كما نظمت الهيئة ومنذ بداية العدوان على قطاع

المؤتمر الصحفي حول استمرار جرائم الاحتلال بحق الصحفيين، نظمته نقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير. مركز التضامن الإعلامي مواصي خانيونس.

نص بيان الهيئة خلال المؤتمر الصحفي حول استمرار جرائم الاحتلال بحق الصحفيين



الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ما هو إلا سياسة استهداف ممنهجة تهدف إلى تغييب الحقيقة وتكميم

يخاطرون بحياتهم في تغطية حرب الإبادة، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن سلوك سلطات الاحتلال بحق

مع استمرار حرب الإبادة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة لليوم 310 على التوالي، تتواصل انتهاكاتها بحق الصحفيين والصحافيات في إطار نهج يتخطى المواثيق والاتفاقيات الدولية كافة، التي تكفل حرية العمل الصحفي وتنص على حماية الصحفيين خلال النزاعات المسلحة باعتبارهم مدنيين.

إن الواقع المعاش في قطاع غزة والتزايد غير المسبوق في أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين من الصحفيين والصحافيات والعاملين والعاملات في وسائل الإعلام، الذين



الأفواه، وإعاقة أدائهم واجبههم المهني والأخلاقي والإنساني، ووقف تغطيتهم للأحداث ونقلهم الحقيقة عبر الصورة والصوت والكلمة، التي تفصح انتهاكات الاحتلال للعالم، حيث أدى هذا الاستهداف إلى استشهاد 166 من الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة والإعلام، منذ السابع من أكتوبر 2023.

ويُعد الاستهداف المتعمد للصحفيين والطواقم الإعلامية خلال النزاعات المسلحة انتهاكاً لقوانين الحرب التي تنص على وجوب حماية جميع المدنيين من الأعمال العدائية وعدم استهدافهم تحت أي ظرف من الظروف، كما تشير المادة 79 من البروتوكول الأول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف لعام 1949، وقد تم التأكيد على هذه الضمانات في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2006/1738، الذي أدان الاعتداءات التي تستهدف الصحفيين في النزاعات المسلحة، وحثّ الدول وجميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة على بذل قصارى جهدها لمنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي ضد المدنيين، بما في ذلك الصحفيين ووسائل الإعلام.

وتؤكد الهيئة المستقلة أن استهداف الصحفيين يُعتبر أيضاً انتهاكاً للالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حق الصحفيين في الحياة والسلامة الجسدية بموجب قانون حقوق الإنسان، والضمانات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبموجب المادة 19 من هذا العهد الدولي، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام قادرة على الوصول إلى المعلومات، وينبغي أن تتم التغطية الإعلامية بشكل حر دون خوف أو تهيب، ولكن لا يزال الوصول إلى غزة غير متاح للصحفيين الدوليين، وهذه القيود المفروضة على حرية الإعلام مفرطة، وتصل إلى حد الانتهاك الصارخ للحق في حرية التغطية الصحفية والحصول على المعلومات، حيث لا تقتصر انتهاكات دولة الاحتلال على اعتقال الصحفيين وقتلهم، بل تمتد إلى فرض قيود غير ضرورة وغير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير والعمل الصحفي.

وإزاء سلسلة الانتهاكات المتواصلة بحق الصحفيين مع استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، تجدد

الهيئة المستقلة مطالباتها للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير بالتحرك الفعلي والجاد وبالسرية الممكنة للضغط على سلطات الاحتلال لوقف استهداف الصحفيين ووقف الجرائم المتواصلة التي ترتكبها بحقهم وبحق المؤسسات الإعلامية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة ووضع حد لها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية لهم ومنع تكرار حوادث القتل والاعتقال، واجراء تحقيقات بشأنها، وملاحقة مرتكبيها ومساءلتهم وتقديمهم للمحاكمة.

خلال مؤتمر صحفي الهيئة المستقلة والمؤسسات الحقوقية والأهلية والنقابات تطالب الوقف الفوري «للابادة الجماعية»



لتقديم المساعدات الأساسية للنازحين في القطاع وضمان حصولهم على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء.

وشدد المتحدثون على أن هدف الاحتلال هو تحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة كجزء من سياسة الهندسة العرقية وتنفيذ مخطط التهجير، فقد القت «إسرائيل» على قطاع غزة ما يزيد عن (85,000) طن من المتفجرات، ووصل عدد الشهداء المسجلين رسمياً هناك إلى

الإنسان ومجمع النقابات المهنية ونقابة المحامين الفلسطينيين بمقر الهيئة في رام الله، مع دخول حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة عامها الثاني.

ودعا المشاركون في المؤتمر الأمم المتحدة إلى الطلب من الدول بعدم توريد الأسلحة إلى «إسرائيل»، باعتبار هذا الفعل بمثابة اشتراك في جريمة الإبادة الجماعية، والضغط على دولة الاحتلال من أجل تفعيل وتسهيل دور ووصول منظمات الإغاثة الإنسانية

طالبات المؤسسات الحقوقية والنقابات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة بشكل عاجل وفوري، ووقف العدوان الحربي الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة لوضع حد لمعاناة السكان وحماية أرواحهم وممتلكاتهم، وإجبار إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية الصادرة في كانون ثاني، وفي آذار، وفي أيار 2024، والقاضية بفرض تدابير مؤقتة على إسرائيل لمنع استكمال أعمال الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفية نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وشبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق



(41,495) شهيداً/ة، منهم (16,859) طفلاً/ة، و(11,429) امرأة، فيما نعتقد ان العدد الحقيقي للشهداء أكبر من ذلك بكثير، خاصة بعد احتساب من هم تحت الأنقاض والمفقودين أو من قتلوا في الأسر، والذين يتجاوز عددهم (10,000) إنسان، وعشرات الالاف من أصحاب الامراض المزمنة الذين قضى أغلبهم نتيجة غياب الرعاية الصحية. هذا بالإضافة إلى استهداف الصحفيين بالقتل حيث استشهد حتى تاريخه أكثر من (173) صحفياً، كما يتم استهداف الطواقم الطبية التي قضى منها حوالي (986) عامل/ة، واستهداف عاملي الإغاثة المحليين والدوليين، وأجهزة انفاذ القانون بهدف نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي.

ونتيجة لما يجري من إبادة جماعية، تحول معظم سكان القطاع إلى نازحين داخلياً، يعانون من المجاعة، وشح المياه وبخاصة في شمال القطاع، هذا بالإضافة إلى انتشار الأمراض المعدية بين أكثر من ثلثي سكان القطاع.

وتحدث في المؤتمر عصام العاروري مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وفادي عباس نقيب المحامين، وحلمي الأعرج مدير مركز حريات، ونادية حبش نقيبة المهندسين، فيما ألقت خديجة زهران البيان المشترك الذي تضمن تحذراً من كارثة إنسانية يواجهها النازحون مع دخول فصل الشتاء، ومكوث معظمهم في خيام غير معدة لمواجهة فصل الشتاء، ويهددها الغرق والتلف نتيجة الأمطار والرياح. وأن نتيجة العدوان وإجراءات الاحتلال في الضفة الغربية ارتقاء (742) شهيداً/ة، من

ضرباً وعزلاً وتجويعاً، علاوة على وقوع حالات اغتصاب، والتهديد بالاغتصاب، والتعري القسري، والحرمان من العلاج، والكثير من الممارسات التي أدت إلى استشهاد (40) أسيراً، وهو رقم غير دقيق حيث ما زالت «إسرائيل» تخفي مصير أسرى قطاع غزة وأعدادهم الحقيقية.

كما جرى تكثيف سياسة احتجاز جثامين الشهداء والتنكيل بهم وشبهة قتلهم بعد السيطرة عليهم، حيث تحتجز سلطات الاحتلال (582) جثماناً من بينهم (56) طفلاً، والكشف عن قبور جماعية وبعضهم ألقى بهم وهم مقيدون، كما جرى نبش وإعادة تسليم (516) قبراً على مراحل.

وحذر المتحدثون في المؤتمر الصحفي من كارثة إنسانية محققة نتيجة لتدمير البنية التحتية بشكل شبه كامل بما يشمل الصرف الصحي، وشبكاتي المياه والكهرباء، وانعدام غاز الطهي، وشح الأدوية والمستلزمات الطبية، والمستلزمات الصحية الخاصة بالنساء، ومطاعيم الأطفال الأساسية، ومستلزمات النظافة بشكل عام.

بينهم (167) طفلاً، قتل (23) منهم على الأقل على أيدي ميليشيا سموترتش وبنغفير، هذا بالإضافة إلى سياسة حصار واستباحة المدن والمخيمات والقرى والبلدات، وما يرافق ذلك من عمليات اعتقال وتدمير للبنى التحتية وللممتلكات العامة والخاصة، وتسليح سوائم المستوطنين ليعيثوا قتلاً وحرقة ونهباً وتدميراً، وتساعد هدم المنازل والتهجير القسري، حيث تم هدم (2,521) منشأة فلسطينية وتشريد (7,811) فلسطينياً وحوالي (26) تجمعاً بدوياً ورعوياً في السفوح الشرقية وجنوب الضفة الغربية، وتم لهذه الغاية تغيير التشريعات والقوانين لتسهيل عملية الضم، وتم فرض قيود إضافية على حرية الحركة، بالإضافة إلى الضغوطات الاقتصادية، وقرصنة المقاصة.

وذكر البيان أن عدد حالات الاعتقال منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى أكثر من (11,000) أسير/ة، وعدد يفوق الـ(1600) أسير/ة في قطاع غزة، يعانون من سياسة التعذيب الممنهج

نص البيان الصحفي المشترك الذي تمت تلاوته خلال المؤتمر الصحفي الذي نظّمته اليوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، شبكة المنظمات الأهلية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، مجمع النقابات المهنية- مركز القدس ونقابة المحامين الفلسطينيين.

نحن هنا باقون

عام على حرب الإبادة الجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة

البيان الصحفي

الأمطار والرياح، فإننا نحذر من كارثة إنسانية محدقة في ظل تدمير البنية التحتية بشكل شبه كامل بما يشمل الصرف الصحي، وشبكات المياه والكهرباء، وانعدام غاز الطهي، وشح الأدوية والمستلزمات الطبية، والمستلزمات الصحية الخاصة بالنساء، ومطاعم الأطفال الأساسية، ومستلزمات النظافة بشكل عام.

وفي ظل استهداف «إسرائيل» لعمل وكالة الأونروا والسعي لإلغاء صفتها القانونية، فإن الأزمة الإنسانية بكافة أشكالها تتفاقم ويشعر بها جميع سكان القطاع، وبخاصة الأطفال والنساء وكبار السن باعتبارهم فئات ضعيفة، يعتمدون أساساً على ما تقدمه الأونروا من مساعدات إنسانية، علماً بأن هذه الفئات هي الأكثر تضرراً من العدوان، مع أهمية الإشارة إلى أن عدد كبير من الأطفال الذين أصيبوا في هذا العدوان يعانون من فقدان الأطراف، وأن هناك حوالي (26,000) طفل/ة يعيشون بدون والديهم أو بدون أحد منهما.

إن ما يجري الآن في قطاع غزة من العمل على تقسيمه إلى منطقتين منفصلتين من خلال حاجز نيتساريم العسكري، ومحاولات الاقتطاع من مساحته الضيقة أصلاً لإنشاء منطقة عازلة، والآن تجري محاولات لتهجير سكان شمال القطاع نحو جنوبه من خلال استمرار «إسرائيل» بقصفها العنيف جداً لمنطقة الشمال وبخاصة منطقة جباليا، يؤكد على هدف «إسرائيل» هو الاستمرار في جريمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري والفصل العنصري.

وفي ذات الوقت تواصل «إسرائيل» عدوانها الحربي على الضفة الغربية المحتلة، فقد وصل عدد الشهداء/ات منذ

مع دخول العدوان الحربي الإسرائيلي عامه الثاني، على الأرض الفلسطينية المحتلة، مستهدفاً أساساً قطاع غزة، تستمر القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية متعددة المستويات والتي تطال جميع مناحي الحياة العامة، بهدف تحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة، كجزء من سياسة الهندسة العرقية وتنفيذ مخطط التهجير.

فقد القت «إسرائيل» على قطاع غزة ما يزيد عن (85,000) طن من المتفجرات، ووصل عدد الشهداء المسجلين رسمياً هناك إلى (41,495) شهيداً/ة، منهم (16,859) طفلاً/ة، و(11,429) امرأة، فيما نعتقد أن العدد الحقيقي للشهداء أكبر من ذلك بكثير، خاصة بعد احتساب من هم تحت الأنقاض والمفقودين أو من قتلوا في الأسر، والذين يتجاوز عددهم (10,000) إنسان، وعشرات الآلاف من أصحاب الأمراض المزمنة الذين قضى أغلبهم نتيجة غياب الرعاية الصحية. هذا بالإضافة إلى استهداف الصحفيين بالقتل حيث استشهد حتى تاريخه أكثر من (173) صحفياً، كما يتم استهداف الطواقم الطبية التي قضى منها حوالي (986) عامل/ة، واستهداف عاملي الإغاثة المحليين والدوليين، وأجهزة إنفاذ القانون بهدف نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي.

ونتيجة لما يجري من إبادة جماعية، تحول معظم سكان القطاع إلى نازحين داخلياً، يعانون من المجاعة، وشح المياه وبخاصة في شمال القطاع، هذا بالإضافة إلى انتشار الأمراض المعدية بين أكثر من ثلثي سكان القطاع. ومع قرب دخول فصل الشتاء، ومكوث معظم النازحين في خيام غير مُعدة لمواجهة فصل الشتاء، ويهددها الغرق والتلف نتيجة



والتهديد بالاعتصاب، والتعري القسري، وحرمانهم من العلاج، والكثير من الممارسات التي أدت إلى استشهاد (40) أسيراً، وهو رقم غير دقيق حيث ما زالت «إسرائيل» تخفي مصير أسرى قطاع غزة وأعدادهم الحقيقية.

كما جرى تكثيف سياسة احتجاز جثامين الشهداء والتنكيل بهم وشبهة قتلهم بعد السيطرة عليهم، حيث تحتجز سلطات الاحتلال (582) جثماناً من بينهم (56) طفلاً، والكشف عن قبور جماعية وبعضهم القي بهم وهم مقيدون، كما جرى نبش وإعادة تسليم (516) قبراً على مراحل.

والآن تستغل القوة القائمة بالاحتلال، انشغال العالم بما يحدث من تطورات على الجبهة الشمالية للإيغال أكثر بعدوانها، وبدا هذا واضحاً في الأسبوع الأخير من حيث عدد ونوعية الجرائم التي ترتكبها في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية والتي كان منها قيام الاحتلال بقصف جوي لمقهى في مخيم طولكرم أدى إلى استشهاد (20) شخصاً.

إننا نحمل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين المحميين بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونرى بأن الصمت المستمر للمجتمع الدولي على جرائم دولة الاحتلال يعد ضوءاً أخضر لتماديها في سياساتها وممارستها الإبادة والتوسعية بحق الفلسطينيين وتشجيعها لها على مواصلة. فهذه الجرائم تتطلب تحركاً دولياً فاعلاً وجاداً وعاجلاً لإلزام الاحتلال بوقف جريمة الإبادة الجماعية، وجريمة التهجير القسري، وجريمة الفصل العنصري، وجريمة العقاب الجماعي، وجميعها جرائم حرب، واجبة المساءلة لمرتكبيها وانصاف الضحايا.

بداية العدوان إلى (742) شهيداً، من بينهم (167) طفلاً، قتل (23) منهم على الأقل على أيدي ميليشيا سموترتش وبنغفير، هذا بالإضافة إلى سياسة حصار واستباحة المدن والمخيمات والقرى والبلدات، وما يرافق ذلك من عمليات اعتقال وتدمير للبنى التحتية وللممتلكات العامة والخاصة، وتسليح سوائب المستوطنين ليعيثوا قتلاً وحرقة ونهباً وتدميراً، وتساعد هدم المنازل والتهجير القسري، حيث تم هدم (2,521) منشأة فلسطينية وتشريد (7,811) فلسطينياً وحوالي (26) تجمعاً بدوياً ورعوياً في السفوح الشرقية وجنوب الضفة الغربية، وتم لهذه الغاية تغيير التشريعات والقوانين لتسهيل عملية الضم، وتم فرض قيود إضافية على حرية الحركة، بالإضافة إلى الضغوطات الاقتصادية، وقرصنة المقاصة.

كما تواصل «إسرائيل» بقضم ما تبقى من أراضي في الضفة الغربية، من خلال عمليات المصادرة وتوسيع وبناء المستوطنات، وفرض الحصار الاستيطاني المُحكم والخانق، وبخاصة في التجمعات البدوية والرعوية، في سياق سياستها لضم الضفة الغربية بشكل كامل وتحويل المدن والبلدات والقرى إلى معازل سكانية، وتغليف كل هذه الإجراءات بغلاف قانوني من خلال التشريعات والامور العسكرية التي تخالف أحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وترافق هذا العدوان الحربي عمليات اعتقال يومية، فقد وصل عدد حالات الاعتقال منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى أكثر من (11,000) أسيرة، وعدد يفوق الـ (1600) أسيرة في قطاع غزة، وتقوم «إسرائيل» بممارسة التعذيب الممنهج بحقهم، من خلال الضرب، والعزل، والتجويد، والاعتصاب،



ومن هنا فإننا:

ثالثة، الوفاء بالتزاماتها التي أشار إليها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة الأخير، الذي يطلب من إسرائيل بأن تنهي وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في مدة أقصاها (12) شهرا من تاريخه.

ندعو المجتمع الدولي إلى مقاطعة وفرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو تتبرج بأي شكل من الأشكال من وجود الاحتلال في الأرض المحتلة.

ندعو المحكمة الجنائية الدولية إلى وقف المماطلة والبدء فوراً بإصدار مذكرات الاعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في اقتراح جرائم الحرب.

ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة ما تقوم به «إسرائيل» من محاولات لإلغاء عمل وكالة الأونروا، وإجبار «إسرائيل» على إلغاء أي إجراءات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بعمل «الأونروا» في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ندعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للجرائم ضد الإنسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال، وضمان حياة المعتقلين الفلسطينيين في معتقلات ومعسكرات الاحتلال الإسرائيلي.

ندعو الحكومة الفلسطينية إلى إعلان عن قطاع غزة كمنطقة منكوبة، والطلب من مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة تطبيق مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني.

ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل وقف إطلاق النار في قطاع غزة بشكل عاجل، ووقف العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لمعاناة السكان وحماية ارواحهم وممتلكاتهم.

ندعو المجتمع الدولي إلى السعي الجاد لإجبار «إسرائيل» على تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية الصادرة في كانون ثاني، وفي آذار، وفي أيار 2024، والقاضية بفرض تدابير مؤقتة على إسرائيل لمنع استكمال أعمال الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

ندعو الأمم المتحدة إلى الطلب من الدول بعدم توريد الأسلحة إلى «إسرائيل»، باعتبار هذا الفعل بمثابة اشتراك في جريمة الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على «إسرائيل» من أجل تفعيل وتسهيل دور ووصول منظمات الإغاثة الإنسانية لتقديم المساعدات الأساسية للنازحين في القطاع وضمان حصولهم على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء.

ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الفلسطينيون من جرائم حرب، والتحرك الجاد والفوري لوقفها، وضمان الحماية الدولية لشعبنا، والتركيز على الأسباب الجذرية التي تسهم في مواصلة انتهاكات الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني.

ندعو المجتمع الدولي، باعتبار دوله دول أطراف

خلال مؤتمر صحفي نظمته بدير البلح الهيئة المستقلة تطالب بتدخل دولي لوقف المأساة الإنسانية شمال قطاع غزة



الدولي والقانون الانساني الدولي ومنظومة حقوق الانسان حتى قرارات مجلس الأمن الدولي»، مضيفاً: «الجميع مطالب اليوم بأن يخرج عن صمته وان يقوم بتحمل مسؤولياته تجاه هذه الكارثة الغير مسبوقه ليس فقط على مستوى قطاع غزة، بل أيضاً على مستوى العالم».

نص البيان الذي تمت تلاوته خلال المؤتمر الصحفي

نوجه اليوم تحذيراً حول خطورة ما يجري في شمال قطاع غزة، حيث تتعرض المنطقة لحملة تطهير عرقي ممنهجة، ويُجبر السكان على النزوح جنوباً، يتم بعدها نفس واحراق ما تبقى من منازلهم، بهدف تفريغ الشمال من ساكنيه وفرض واقع احتلال دائم، يترافق مع إقامة معسكرات عسكرية، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً يمهّد الطريق لإعادة الاستيطان في المنطقة.

والقتل، واستهداف المستشفيات بما فيها من طواقم طبية ومرضى وجرحى، كما فرض الاحتلال قيود متعددة على المرحلة الثانية من تطعيم شلل الاطفال في شمال قطاع غزة، الأمر الذي يهدد بصحة الاطفال. وطالب الشوا المجتمع المدني بضرورة اتخاذ قرارات صارمة لوقف العدوان والحصار على قطاع غزة بشكل كامل، وإنقاذ حياة الأطفال من تلك الأوضاع المأساوية، وفتح المعابر وإدخال المساعدات إلى القطاع، مؤكداً على ضرورة محاسبة الاحتلال الاسرائيلي على هذه المجازر المستمرة التي يرتكبها ضد المدنيين.

وصرح الشوا قائلاً: «نحن نتحدث عن مشاهد غير مسبوقه من هذا العدوان الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني في ظل صمت وفشل للمجتمع المدني للضغط على دولة الاحتلال الاسرائيلي لاحترام مبادئ القانون

أكد أمجد الشوا نائب المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، أن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تدهورت بشكل كبير في ظل الظروف الصعبة والخطيرة والمجازر المستمرة التي يعيشها أبناء شعبنا الفلسطيني؛ لمرور أكثر من عام على هذا العدوان الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي على القطاع.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي نظمته الهيئة المستقلة بدير البلح وسط قطاع غزة، حول خطورة ما يجري في شمال القطاع.

وأشار الشوا أن الاحتلال الاسرائيلي عمل على وقف امدادات الغذاء والدواء والماء والوقود بشكل كامل، بالإضافة الى قرارات الاخلاء القسري التي فرضها الاحتلال على ابناء شعبنا الفلسطيني، مؤكداً على استمرار اعمال الإبادة التي يمارسها الاحتلال بحق المدنيين في منازلهم بالحرق

الآليات العسكرية الإسرائيلية في محيط المنطقة، وتمنع حركة السكان. ويعاني المحاصرون من نقص حاد في المواد الغذائية والصحية الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والأدوية المنقذة للحياة.

قامت قوات الاحتلال خلال عملياتها العسكرية في شمال قطاع غزة باحتجاز أعداد غير معروفة من المواطنين من فئات عمرية مختلفة، واقتادت عدد منهم إلى أماكن مجهولة الأمر الذي يثير القلق على مصيرهم خاصة على ضوء ما تم توثيقه من جرائم وحشية بحق الأسرى الفلسطينيين.

بناءً على ما سبق، تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والأمم المتحدة باتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لوقف هذه الجرائم التي تُرتكب بحق المدنيين في شمال قطاع غزة، وتؤكد على ما يلي:

1. اتخاذ إجراءات تنفيذية وفورية لوقف عمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في جبالا وشمال قطاع غزة، وضرورة محاسبة قادة الاحتلال على هذه الجرائم، التي تصنف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما يتوجب وقف جميع عمليات التهجير القسري للسكان.

2. تحمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولياتها الإنسانية، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي لضمان وصول المساعدات الطبية والإغاثية إلى الضحايا المدنيين، وتقديم الخدمات المنقذة للحياة في المناطق المحاصرة، وفتح ممرات آمنة لوصول المساعدات وإخراج الجرحى والحالات الطبية الحرجة.

3. انفاذ قرارات محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بوقف الحرب ودخول المساعدات وفتح المعابر ووقف الإبادة الجماعية.

4. الكشف عن مصير الأسرى والمعتقلين من قطاع غزة، وإجبار سلطات الاحتلال على تقديم قائمة بأسماء جميع المعتقلين لديها وأماكن احتجازهم والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم وكذلك لمحاميتهم وعائلاتهم بالتواصل معهم لحين الإفراج عنهم.

5. وقف استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام والسماح بدخول مؤسسات الإغاثة الإنسانية الدولية إلى شمال القطاع للوقوف على حقائق الأوضاع الكارثية وتقديم المساعدة للضحايا.

ما يشهده شمال قطاع غزة يُعتبر تصعيداً نوعياً في مسار الإبادة الجماعية التي يتعرض لها كافة سكان القطاع، إلا أن هذه العمليات في الشمال بلغت مستويات غير مسبوقة من القتل والتجويع واستهداف المؤسسات الصحية والبنى التحتية ومصادر المياه ومقومات الحياة للسكان، منذ بداية العدوان الإسرائيلي، ما يفاقم الكارثة الإنسانية بشكل مقلق.

وعلى الرغم من صعوبة إحصاء دقيق لعدد الضحايا، فإن التقديرات تشير إلى سقوط أكثر من 500 شهيد منذ بدء الحملة العسكرية في 5 أكتوبر الجاري، أغلبهم من النساء والأطفال، والعدد مرشح للزيادة بشكل كبير مع استمرار العدوان الوحشي.

إن النزوح الجماعي لآلاف العائلات من شمال قطاع غزة نحو مدينة غزة والمناطق الجنوبية، وخاصة منطقة المواصي، أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية وزيادة الضغط الهائل على المناطق والمراكز التي تستقبل النازحين. وفي ظل انعدام الأمن الغذائي في كافة أنحاء القطاع، فإن الوضع في الشمال بات يندرج بحدوث مجاعة حقيقية في بعض المناطق نتيجة الحصار الخانق المفروض عليها.

التصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية، التي تمنح الاحتلال مهلة زمنية لتعزيز إدخال المساعدات الإنسانية، تمثل في حقيقتها غطاءً سياسياً يتيح لقوات الاحتلال مزيداً من الوقت لارتكاب المجازر ومواصلة عمليات التطهير العرقي بحق المدنيين العزل.

بالإضافة إلى الاستهداف المكثف لمنطقة جبالا ومحيطها، والتي تعرضت لقصف إسرائيلي وحشي وعمليات قتل وتفجير وحرق منازل على نطاق واسع، فإن منطقة بيت لاهيا وبيت حانون أيضاً تتعرض لحصار وعدوان كبيرين.

ففي 19 أكتوبر 2024، استشهد أكثر من 80 مواطناً جراء قصف الاحتلال لمنازل سكنية في منطقة مشروع بيت لاهيا، وأصيب المئات، بينما لا يزال العديد من المفقودين تحت الأنقاض دون معرفة مصيرهم. كما استهدف الاحتلال بشكل مباشر مستشفى كمال عدوان والعودة، وحاصر مراكز إيواء، مجبراً النساء والأطفال على الخروج واحتجاز الرجال، ولم تُعرف مصائر الكثير منهم حتى الآن.

وفي بيت حانون، شمال قطاع غزة، لا يزال حوالي 6,000 مواطن محاصرين في منازلهم وفي مراكز الإيواء، حيث تنتشر

مخاطبات أممية ومطالبات وجهتها الهيئة للمجتمع الدولي وبيانات موقف

في مخاطبة وجهتها للمقررة الأممية الخاصة بالصحة

الهيئة المستقلة تطالب بضرورة اتخاذ إجراءات فورية لإغاثة المنظومة الصحية في شمال قطاع غزة

والكوادر الطبية وتوقف جميع سيارات الإسعاف التابعة له عن العمل، مما يعقد عملية الوصول للمستشفى في ظل استمرار الهجوم الإسرائيلي على المنطقة وازدياد أعداد المصابين. كما أكدت الهيئة في مخاطبتها على حالة الاستهداف الممنهج خلال الهجوم المذكور، لمنظومة الخدمات الصحية والطبية، بكل مكوناتها اللوجستية، والبشرية والمرافق الصحية، مطالبة بضرورة التدخل للحد من تلك الانتهاكات، وتمكين المواطنين في تلك المنطقة من حقهم في تلقي الخدمات الصحية الضرورية والوصول إليها، حماية لحقهم في الصحة، والحد من الخسائر في الأرواح نتيجة غياب منظومة التدخلات الصحية الطارئة أو الاغاثية في تلك المنطقة، واستمرار استهداف المدنيين والطواقم الطبية وتعريض حياتهم للخطر أو الموت جراء انعدام أي وسائل منقذة للحياة بفعل الهجوم العسكري المتواصل.

المنظومة الصحية والخدمات الطبية وأوضاع المستشفيات الثلاثة العاملة في محافظة شمال قطاع غزة، أوضحت ما تعرض له مستشفى كمال عدوان الحكومي من أوامر إخلاء من جيش الاحتلال أدت إلى توقفه عن تقديم الخدمات الصحية، وأصبح العمل بداخله يشكل خطورة بعد أن قصف جيش الاحتلال محيطه، واستهداف العاملين فيه وإصابة مديره وعدد من كوادره ومرتابيه من المرضى، فيما تم استئناف العمل في المستشفى الاندونيسي تحت إشراف وزارة الصحة بطاقم طبي محدود دون الطواقم التخصصية في العمل الجراحي ومستلزماته، رغم وجود حالات خطيرة بحاجة لتدخلات عاجلة. وأشارت الرسالة إلى مستشفى العودة التابع للقطاع الخاص التي فرضت عليه حرب الإبادة الإسرائيلية استقبال المصابين والمرضى لتغطية عجز المستشفيات الأخرى، رغم افتقاره للإمكانيات الطبية الأساسية

طالبات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بضرورة توحيد الجهود الأممية لاتخاذ إجراءات فورية، لإغاثة المنظومة الصحية في شمال قطاع غزة، وتزويدها بمتطلبات بقائها قادرة على تقديم الخدمات الطبية الاغاثية والطارئة، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي، للتقيد بالمعايير القانونية الملزمة كدولة قائمة بالاحتلال، لحماية وعدم استهداف المستشفيات والكوادر الطبية، والسماح بتزويد مستشفيات شمال قطاع غزة، بكل ما يلزم من إمدادات لوجستية ومستلزمات طبية لإبقائها قادرة على تقديم الخدمات الصحية وإنقاذ حياة المصابين والمرضى، وتمكينهم من التنقل والسفر لتلقي الخدمات الصحية المنقذة لحياتهم. جاءت هذه المطالبات في رسالة إحاطة وجهتها الهيئة للمقررة الأممية الخاصة بالحق في الصحة السيدة تلينج موفيكينج، تضمنت توثيقات الهيئة فيما يتعلق بواقع



ICHR Urgently appeals the UN Special Rapporteur on the Right to Health for Immediate Action to Support the Health System in Northern Gaza Strip

The Independent Commission for Human Rights urged the unification of international efforts to take immediate action to support the health system in northern Gaza. It emphasized the urgent need to provide the system with essential resources to maintain its ability to deliver emergency and humanitarian medical services. The Commission also called for pressure on the Israeli occupation to comply with legal standards, ensuring that hospitals and medical staff are not targeted. Furthermore, it demanded the facilitation of logistical supplies and medical necessities to hospitals in northern Gaza to enable them to continue offering healthcare services, save lives, and allow patients to travel for life-saving treatments.

These demands were included in a briefing sent by the Commission to the UN Special

Rapporteur on the Right to Health, Ms. Tlaleng Mofokeng. The document detailed the state of the healthcare system, medical services, and the condition of the three operational hospitals in northern Gaza.

It highlighted the situation at Kamal Adwan Governmental Hospital, which had to halt its services following evacuation orders from the Israeli military. The hospital's operations were deemed dangerous after its surroundings were bombed, and staff members, including the director and several patients, were injured. Meanwhile, the Indonesian Hospital resumed operations under the supervision of the Ministry of Health but with a limited medical team, lacking specialized surgical staff and equipment, despite the critical cases requiring urgent interventions.

The briefing also addressed the conditions at Al-Awda Hospital, a private facility that has been treating patients and the injured to compensate for the shortcomings of other hospitals. However, it lacks basic medical capabilities and staff, with all its ambulances out of service. This has complicated patient access amid the ongoing Israeli assault and the growing number of casualties.

The Commission underscored the systematic targeting of the healthcare system, including its logistical and human resources and medical facilities, during the attacks. It called for urgent intervention to mitigate these violations and ensure that residents in the area can access necessary healthcare services, safeguarding their right to health and access to medical care.

الهيئة المستقلة تشيد بقرار «الجناية الدولية»



The Independent Commission Commends the ICC's Landmark Decision

The Independent Commission for Human Rights (ICHR), welcomes the historic decision by the Pre-Trial Chamber I of the International Criminal Court (ICC) to issue arrest warrants for Benjamin Netanyahu, Prime Minister of Israel—the occupying power—and Yoav Gallant, its former Minister of Defense.

This decision represents a significant milestone in the pursuit of justice, the provision of redress for victims, and the accountability of Israeli leaders for war crimes and egregious crimes against humanity committed against the Palestinian people, especially in the Gaza Strip. The ICHR welcomes the ICC's dismissal of Israeli objections to its jurisdiction, reaffirming the Court's legal authority to act. Notably, the ICHR had earlier

submitted a written statement as "amicus curiae" (friend of the court), countering objections raised by certain states to the issuance of these warrants.

The ICHR urges the ICC to broaden the scope of its investigations, prioritizing the crime of genocide, which continues to devastate Palestinian communities.

Furthermore, the ICHR calls on the state parties to the Rome Statute and the international community at large to uphold and enforce these decisions. It also warns against attempts by the occupying power and its allies to undermine the international legal order, emphasizing that such actions could have far-reaching and severe consequences for global security and stability.

ترحب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، «ديوان المظالم»، بقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات توقيف بحق رئيس وزراء «إسرائيل» الدولة القائمة بالاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير جيشه السابق يوآف غالانت.

وتعتبر الهيئة المستقلة أن إصدار هذه المذكرات يشكل خطوة محورية لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا ومساءلة ومحاسبة قادة الاحتلال عن جرائم الحرب والجرائم المروعة ضد الانسانية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، مع استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وتشيد برفض المحكمة الاعتراضات الإسرائيلية على ولايتها القضائية، مؤكدة صلاحيتها القانونية. وكانت الهيئة تقدمت في وقت سابق بمرافعة خطية بصفتها، صديق للمحكمة، ردت فيها على الاعتراضات المقدمة من بعض الدول بإصدار مذكرات الاعتقال.

وتدعو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المحكمة الجنائية الدولية توسيع نطاق التحقيقات، مع التركيز على جريمة الإبادة الجماعية.

كما تدعو المجتمع الدولي إلى احترام تلك القرارات وتنفيذها، وتحذر من محاولات زعزعة النظام الدولي التي تقوم بها دولة الاحتلال وحلفاؤها وداعموها، لأن من شأن ذلك أن تكون له عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار في العالم.



الهيئة المستقلة ترفض بشكل قاطع قرارات دولة الاحتلال حظر نشاطات «الأونروا»

تهدد القضية بأكملها، إذ تُظهر هذه المساعي رغبة الاحتلال في تقويض عمل الأونروا وتفكيكها، في وقت يكون فيه الفلسطينيون بأمرس الحاجة لدعم هذه المنظمة الدولية، خاصة في قطاع غزة الذي يعتمد أكثر من 65% من سكانه على خدمات الأونروا الصحية والتعليمية، واغلبية السكان على الدعم الإنساني والاغاثي في ظل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة. إن القرار يهدد استمرارية الخدمات الحيوية التي تقدمها الأونروا، باعتبارها الجهة الإنسانية الأكبر والأكثر قدرة على استقبال وتوزيع المساعدات الإنسانية في القطاع.

تؤكد الهيئة أنه لا بديل عن الأونروا، سواء من حيث التفويض الممنوح لها أو الخدمات التي تقدمها، وإن نقل أو توزيع مهامها وصلاحياتها لأية جهات أخرى مرفوض ونحذر من قيام أية

بما فيها اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946. كما تتعارض بشكل صارخ مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، خصوصاً القرار رقم 302 المؤسس لوكالة «الأونروا»، الذي جاء استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين في عام 1949، ومنح الوكالة تفويضاً لتقديم المساعدة والحماية لهم، في إشارة إلى التزام المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، بعد فشله في تنفيذ القرار 194 الذي يضمن حقهم في العودة. كما يمثل هذا القرار انتهاكاً علنياً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2730 لعام 2024، الذي يلزم دولة الاحتلال باحترام وحماية المؤسسات الأممية والعاملين في المجال الإنساني.

تحذر الهيئة من المخاطر والتبعات القانونية والسياسية والإنسانية الناجمة عن إجراءات الاحتلال التي

تعبر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عن استنكارها الشديد ورفضها القاطع للإجراءات والقرارات الصادرة عن دولة الاحتلال «إسرائيل»، والتي تتجسد في تبني «الكنيست» الإسرائيلي لمشروع قانون يقضي بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» داخل أراضيها. يعتبر هذا القرار سابقة خطيرة ستترتب عليها تداعيات كارثية على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الأونروا الأساسية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

تؤكد الهيئة على عدم قانونية هذه القرارات والإجراءات الإسرائيلية، باعتبارها اعتداءً صارخاً على مؤسسات الأمم المتحدة وميثاقها، ومخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية،

«الأونروا»، وتقديم الدعم السياسي والقانوني والمالي لها ولجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين، إضافةً إلى تقديم الدعم المالي لضمان استمرار عملها، والوقوف بحزم لمجابهة القرارات والإجراءات «الإسرائيلية» التي تستهدفها.

الإجراءات اللازمة لوقفه، والالتزام بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وسكان قطاع غزة الذين يعانون من سياسات الإبادة الجماعية والتجويع والإذلال التي تمارسها دولة الاحتلال. كما تدعو الهيئة الدول الأعضاء إلى الدفاع عن

جهات أخرى بتقديم نفسها كبديل عن الوكالة. وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدرك العواقب طويلة المدى لهذه القرارات على مؤسسات الأمم المتحدة.

وبناءً عليه، تدعو الهيئة المستقلة دول العالم إلى رفض القرار بحزم واتخاذ

ICHR Firmly Rejects the Israeli Occupation's Decision to Ban "UNRWA" Activities

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) strongly condemns and categorically rejects the Israeli Knesset's legislation that bans the activities of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). This decision is considered a dangerous precedent that will have catastrophic consequences for millions of Palestinian refugees who rely on UNRWA's essential services, especially in health and education.

ICHR emphasizes the illegality of these Israeli decisions and actions, considering them a blatant attack on United Nations institutions and their charter, as well as a clear violation of international law, norms, and treaties, including the 1946 Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations. It also contradicts UN General Assembly resolutions, particularly Resolution 302 of 1949, which established UNRWA in response to the Palestinian refugee crisis, mandating the agency to provide assistance and protection. This resolution

signifies the international community's commitment to the Palestinian refugee issue after failing to implement Resolution 194, which guarantees their right to return.

The Israeli decision constitutes an open violation of UN Security Council Resolution 2730 of 2024, which obligates the occupying state to respect and protect UN institutions and humanitarian workers.

ICHR warns of the legal, political, and humanitarian risks and consequences of the occupation's actions that threaten the entire issue, as these efforts demonstrate a desire by Israel "the occupying power" to undermine and dismantle UNRWA at a time when Palestinians are in dire need of this international organization's support, especially in Gaza, where over 65% of the population depends on UNRWA's health and education services, and the majority rely on humanitarian aid amidst the genocide facing Gaza. This decision threatens the continuity of vital services provided by UNRWA, the largest and most capable humanitarian

body to receive and distribute aid in Gaza.

ICHR asserts that there is no alternative to UNRWA, both in terms of its mandate and the services it provides and it warns against any attempt to transfer or distribute its tasks and authorities to other entities. It calls upon UN member states to recognize the long-term consequences of these decisions on United Nations institutions.

Accordingly, ICHR calls on countries worldwide to firmly reject this decision and take necessary measures to halt it, fulfilling their legal and moral responsibilities toward Palestinian refugees and the residents of Gaza, who suffer from the policies of genocide, starvation, and humiliation practiced by the Israeli Occupation. It also calls on member states to defend UNRWA, providing political, legal, and financial support to it and all UN agencies working in Palestine, and to offer financial support to ensure the continuation of its work, standing firmly against Israeli decisions and actions targeting it.

الهيئة المستقلة تقدم مذكرة قانونية (أصدقاء المحكمة) «للجناية الدولية» تؤكد اختصاصها بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين وتفند الاعتراضات



قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مذكرة قانونية (أصدقاء المحكمة Amicus Curiae) للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بهدف الرد على الاعتراضات التي قدمتها بعض الدول الداعمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.

وجاءت تقديم هذه المذكرة إثر جدل قانوني أثارته بريطانيا في مذكرة قدمتها بوقت سابق أمام الدائرة التمهيدية للمحكمة، زعمت فيها أنه يجب على المحكمة أن تأخذ اتفاقيات أوصلو بعين الاعتبار عند قيامها بتحديد اختصاصها، خاصة في تقييم ما إذا كان لها اختصاص بإصدار مذكرات اعتقال بحق الأشخاص الإسرائيليين، كون دولة فلسطين لا تستطيع ممارسة مثل هذه الاختصاص بموجب اتفاقيات أوصلو، وأن فلسطين تفتقر إلى الاختصاص لمقاضاة الإسرائيليين بموجب اتفاقيات أوصلو، وبالتالي لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس اختصاصها عليهم، أو أن تصدر مذكرات اعتقال بحقهم.

وقد بينت الهيئة المستقلة في مذكرتها بأن اتفاقيات أوصلو لا تمنع المحكمة الجنائية الدولية

للملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية في إسرائيل، ما يستدعي تدخل المحكمة الجنائية الدولية استناداً لمبدأ التكامل.

وعليه طلبت الهيئة المستقلة من المحكمة رفض أية اعتراضات على اختصاصها أو ممارستها لولايتها القضائية والتي قد تعرقل عمل المحكمة أو تعيق فعاليتها في تحقيق العدالة الدولية بفلسطين .

من ممارسة ولايتها القضائية على المواطنين الإسرائيليين الذين يخضعون للتحقيق في جرائم ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشددة على أن الدفوع المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تتم بعد إصدار أوامر الاعتقال وليس قبل ذلك، وأن اتفاقيات أوصلو ليست ذات صلة بتحديد قدرة المحكمة الجنائية الدولية على ممارسة ولايتها القضائية على المواطنين الإسرائيليين، علاوة على أن هناك إفلات من العقاب وغياب

رابط نص المذكرة القانونية التي قدمتها الهيئة المستقلة باللغة الإنجليزية

<https://www.ichr.ps/media-center/10937.html>



الهيئة المستقلة تحذر من تحريض سلطات الاحتلال ضد صحفيين في قطاع غزة

وإزاء هذا الوضع الخطير الذي شهد سقوط أعداد كبيرة من الصحفيين الفلسطينيين الذين دفعوا حياتهم ثمناً لنشر ونقل حقيقة ما يجري من جرائم في قطاع غزة منذ أكثر من عام، تدعو الهيئة المستقلة المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص المؤسسات الحقوقية ومؤسسات الأمم المتحدة التدخل الفوري لحماية الصحفيين الفلسطينيين، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب بحق المدنيين والصحفيين وعائلاتهم.

تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» من عمليات التحريض التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد ستة صحفيين من قطاع غزة يعملون لصالح قناة الجزيرة، واتهامهم صراحة القيام بأعمال وصفتها «بالعسكرية»، وهو ما تعتبره الهيئة تحريض خطير وصريح على حياة الصحفيين العاملين في الميدان خاصة في شمال قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية متواصلة.

ICHR Warns of Incitement by Israeli Occupation Against Journalists in Gaza

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) warns against the incitement being carried out by Israel, the occupying power, against six journalists from Gaza who work for Al Jazeera. These journalists have been openly accused of engaging in what has been described as "military activities". ICHR considers this a serious and explicit incitement to violence against journalists working on the ground, particularly in northern Gaza, which is experiencing continuous mass extermination.

In light of this dangerous situation, which has witnessed the loss of many Palestinian journalists who have sacrificed their lives to reveal the truth about the ongoing crimes in Gaza for more than a year, ICHR calls on the international community, especially human rights organizations and United Nations institutions, to intervene immediately to protect Palestinian journalists. It also calls for the accountability of those responsible for war crimes against civilians, journalists, and their families.

الهيئة المستقلة تحذر من جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بشمال قطاع غزة بحق المدنيين ومطالبتهم بالإخلاء قسراً



المسالك والشوارع التي ينبغي المرور عبرها، للوصول لتلك المنطقة، وبتاريخ 2024/10/6، أبلغ جيش الاحتلال مدير مستشفى كمال عدوان بضرورة بإخلاء المستشفى من جميع المرضى خلال أربع وعشرين ساعة.

وفقاً لمتابعات الهيئة لا يزال عشرات آلاف المواطنين المحاصرين في داخل منازلهم وفي بعض مراكز الإيواء خاصة في مختلف مناطق شمال شرق قطاع غزة، مع نقص حاد في المواد الغذائية والصحية الضرورية والمنقذة للحياة، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب ومستلزمات الإسعافات الأولية، وانعدام توفر الأدوية للأمراض المزمنة.

قسراً، والإخلاء الكامل لتلك المناطق. وتواصل قوات الاحتلال إحكام حصارها لمخيم جباليا والمناطق المحيطة به لليوم الثامن على التوالي، ووفقاً لتوثيقات الهيئة والإفادات التي حصلت عليها، فإنه وبتاريخ 2024/10/5، توغلت آليات الاحتلال العسكرية من عدة محاور باتجاه مخيم جباليا، وأطلقت نيران كثيفة وتمركزت في محيط الإدارة المدنية على شارع صلاح الدين، بالتزامن مع طلب قوات الاحتلال المتوغلة من السكان المقيمين والنازحين في تلك المنطقة، التوجه إلى منطقة المواصي جنوب قطاع غزة فيما يدعي الاحتلال أنه يندرج في نطاق (المناطق الإنسانية)، مع تحديد

تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» من تصاعد جرائم الإبادة الجماعية غير المسبوقة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلية بحق المدنيين في شمال قطاع غزة، خاصة مخيم جباليا والمناطق المحيطة به، واستمرار حصارها لليوم الثامن على التوالي واجتياح الآليات العسكرية المفاجئ والاستهداف المباشر للمواطنين والأعيان المدنية وسقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ومنع وصول الطواقم الطبية اليهم وانعدام وسائل التواصل والوصول للمرافق الآمنة والخدمات الصحية والمنقذة للحياة، بما في ذلك آبار المياه ما قد يؤدي لبدء جيش الاحتلال بإجراءات تنفيذية لتهجير السكان

مجلس الأمن الدولي، لعقد جلسة طارئة، والضغط باتجاه اتخاذ قرار مُلزم بتمكين المنظمات الدولية ذات العلاقة من القيام بدورها، ووقف العملية العسكرية، وفك الحصار المطبق على شمال قطاع غزة، وتمكين السكان من العودة إلى أماكن سكنهم.

الصليب الأحمر بضرورة الضغط على الاحتلال للقيام بدوره في الوصول إلى الضحايا المدنيين وتقديم الخدمات المنقذة لحياتهم بما في ذلك الخدمات الطبية والغذائية والمياه وحماية المستشفيات كما تطالب وزارة الخارجية الفلسطينية، بضرورة مخاطبة

تحذر الهيئة من استمرار جرائم الاحتلال بحق المواطنين والسكان في المناطق الشمالية لقطاع غزة، والتضييق على عمل المنظمات الدولية.

وتوجه الهيئة نداءً إغاثة عاجل للمنظمات الدولية الإنسانية، وخاصة

ICHR Warns of Genocide Crimes Committed by the Israeli Occupation in Northern Gaza and Forced Evacuation of Civilians

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) warns of an escalation in unprecedented genocide crimes committed by the Israeli occupation against civilians in northern Gaza, especially in Jabalia Camp and its surrounding areas.

The blockade has entered its eighth consecutive day, accompanied by sudden military incursions, direct targeting of civilians and civilian properties, and the deaths of dozens with hundreds more injured.

Medical teams are being prevented from reaching the wounded, with communication means cut off, and civilians unable to access safe shelters or life-saving medical services, including water sources. Such crimes signal the initiation of measures by the occupation forces to displace the population and fully evacuate these areas forcibly.

The occupation forces continue to tighten their blockade

of Jabalia Camp and the surrounding areas. According to testimonies gathered by the ICHR, on October 5, 2024, Israeli military vehicles advanced from multiple directions toward Jabalia Camp, firing heavily and positioning themselves around the Civil Administration building on Salah Al-Din Street. At the same time, the occupying forces ordered both residents and displaced persons in the area to head toward the Mawasi region in southern Gaza, claiming it to be a "humanitarian zone." The occupation specified the routes to be used for evacuation. On October 6, 2024, the Israeli army ordered the director of Kamal Adwan Hospital to evacuate all patients within 24 hours.

ICHR followed up that tens of thousands of citizens remain trapped in their homes and some shelter centers, especially in the northeastern parts of Gaza. Civilians are facing severe shortages of essential food, health supplies, clean drinking water,

first aid, and a lack of medications for chronic illnesses.

ICHR warns of the continuation of the crimes perpetrated by Israel, the occupying power, against civilians in northern Gaza and the increasing restrictions on the work of international organizations.

ICHR urgently calls on international humanitarian organizations, especially the Red Cross, to pressure the occupation to ensure access to civilian victims and provide life-saving services, including medical care, food, and water, while also ensuring the protection of hospitals and calls on the Palestinian Ministry of Foreign Affairs to contact the UN Security Council to hold an emergency session and pressure for a binding resolution to enable international organizations to carry out their duties, halt the military operations, lift the siege on northern Gaza, and allow residents to return to their homes.

بيان حول تصاعد عمليات الإعدامات الميدانية خارج نطاق القانون الذي تنفذه دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين

تستنكر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بشده إمعان إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في ممارساتها التعسفية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وتصعيدها لجرائم القتل والإعدامات الميدانية خارج نطاق القانون للفلسطينيين فيها خاصة في مناطق جنين وطولكرم، سواء من خلال إطلاق النار عليهم بشكل مباشر او بتنفيذها عن بعد باستخدام الطائرات المسيّرة دون طيار لتفادي تعريض قواتها للخطر.

فقد استهدفت مسيرتان في عمليتي اغتيال منفصلتين يوم السبت الثالث من آب الجاري تسعة فلسطينيين سقطوا شهداء، الأولى بإطلاق صاروخين على سيارة بالقرب من بلدة زيتا شمال طولكرم راح ضحيتها خمسة فلسطينيين، أما الثانية فقد استهدفت سيارة على الطريق الواصل بين بلدة بلعا وضاحية اكتابا شرقي طولكرم أدت لمقتل أربعة فلسطينيين منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف الاقتراب منهم واحتجزت جثامينهم.

تعد التصفية الجسدية للفلسطينيين وتعمد استهداف الأشخاص بالطائرات المسيّرة دون محاكمة أو لائحة اتهام قتلاً عمداً وهو جريمة حرب ترقى لجريمة ضد الإنسانية وفق ميثاق روما

الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

وتعكس عمليات الاغتيال توجهات السياسة الإسرائيلية الرسمية والعقلية العنصرية وتعليمات المستوى السياسي والأمني في دولة الاحتلال وتحريضه، ما يسهل استباحة حياة الفلسطينيين تكريساً لمنطق القوة العسكرية. فقد دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير الإسرائيليين بالأمس لحمل السلاح واستعماله بعد مقتل إسرائيليّين اثنين وإصابة آخرين في عملية طعن وقعت في إحدى ضواحي تل أبيب.

وتشهد الضفة الغربية المحتلة تدهوراً أمنياً غير مسبوق بالتزامن مع حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2023، فقد كثفت قوات الاحتلال عمليات الاعتقالات والقتل العمد للشبان الفلسطينيين، ومداهمات المدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية وتعمد تخريب بناها التحتية وتدمير المنازل والمحال التجارية. وقتل منذ ذلك التاريخ ما لا يقلّ عن 605 فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين، ومنهم العشرات الذين تم اعدامهم ميدانياً.

تحمل الهيئة المستقلة حكومة

الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين المحميين بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني. وترى أن تصعيد الإعدامات الميدانية لن يقود الا لمزيد من تصعيد دوامة الدم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وترى أن صمت المجتمع الدولي على جرائم دولة الاحتلال يعد ضوءاً أخضر لتماذيتها في سياساتها وممارستها القمعية بحق الفلسطينيين وتشجيعاً لها على مواصلته، وعليه تدعو الهيئة:

1. الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الفلسطينيون من عمليات إعدامات ميدانية وعمليات قتل عنصريه ممنهجة، والتحرك الجاد والفوري لوقفها، وضمان الحماية الدولية لهم، والتركيز على الأسباب الجذرية التي تسهم في مواصلة انتهاكات الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني .

2. دعوة المجتمع الدولي، باعتبار دوله دول أطراف ثالثة، لتفعيل استخدامه لآليات الولاية القضائية الدولية لتحقيق العدالة ووضع حد لإفلات دولة الاحتلال من العقاب.



جرائم الإعدامات الميدانية خارج نطاق القانون بحق الفلسطينيين، وملاحقة ومحكمة المتورطين في اقتراح جرائم القتل العمد بحقهم.

5. المجتمع الدولي للتحرك الجاد لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإنهاء الاحتلال طويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه والذي كفلته له مبادئ القانون الدولي.

3. الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 بالعمل من أجل احترام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقيات وضمان حماية حياة المدنيين الفلسطينيين، وملاحقة ومحاسبة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، والتي تعد جرائم حرب وفقاً للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، وبموجب البروتوكول الإضافي الأول الملحق بالاتفاقية.

4. المحكمة الجنائية الدولية البدء الفوري بإجراءات التحقيق في

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تدين التعذيب الذي تتعرض له الأسيرة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني خالدة جرار في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتحمله المسؤولية الكاملة عن حياتها وحياة جميع الأسيرات والأسرى الفلسطينيين



سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بشكل متكرر وعلى نطاق واسع.

وكان جيش الاحتلال قد اعتقل جرار من منزلها في مدينة رام الله في 26 كانون أول 2023، ضمن حملة الاعتقالات الكثيفة التي شنها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تزامناً مع ارتكابه إبادة جماعية في غزة. خالدة جرار هي نائب في المجلس التشريعي المنتخب سنة 2006، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان لا سيما عن النساء الفلسطينيات، وهي أسيرة محررة.

بناء على ما تقدم، فإننا في الهيئة المستقلة، ندعو المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية، خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والعفو الدولية، ومقرري الأمم المتحدة المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان وبمسألة التعذيب والاعتقال التعسفي، إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والتدخل الفوري للضغط على سلطات الاحتلال، من أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للأسرى الفلسطينيين وضمان معاملتهم وفقاً للقوانين الدولية، بما في ذلك إنهاء الفوري للعزل الانفرادي والاعتقال الإداري. والعمل على ضمان التحقيق المستقل والفاعل في الجرائم المرتكبة بحقهم.

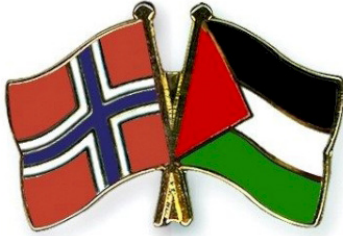
تابعنا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بقلق بالغ ما نقلته إحدى المحاميات بتاريخ 27 آب 2024، على لسان الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي النائب في المجلس التشريعي خالدة جرار، عن الأوضاع المأساوية التي تعانيها في سجون الاحتلال، ووضعها في العزل الانفرادي بظروف بالغة التعقيد وتفتقد لأبسط مقومات الحياة وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان المعنية بمعاملة المحتجزين.

تعكس إفادة الأسيرة جرار الأوضاع الكارثية التي تعانيها الأسيرات والأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعسكرات اعتقاله، لا سيما بعد الهستيريا الحربية السائدة في المجتمع الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر 2023، والتي أدت حتى الآن إلى استشهاد عشرات الأسرى تحت التعذيب، إضافة إلى إبادة شعب في غزة، وتطهير عرقي في الضفة.

وقالت محامية الأسيرة جرار التي تمكنت أخيراً من زيارتها بعد منع طويل، أنها تختنق في عزلها الانفرادي الذي وضعت فيه قبل حوالي 17 يوماً، والذي يفتقد للتهوية ودرجة حرارة عالية، وتقديم طعام رديء وقليل السعرات الحرارية. علماً أنها تعاني من أمراض مزمنة. وبحسب لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة فإن العزل الانفرادي هو شكل من أشكال التعذيب. والأخير هو جريمة ضد الإنسانية طالما ارتكب بشكل ممنهج، أي متكرر وعلى نطاق واسع، وهو ينطبق تماماً على حالة السجون الإسرائيلية.

وضعت إسرائيل النائب جرار رهن الاعتقال الإداري، أي بدون اتهام أو أدلة، سناً لأنظمة الطوارئ الصادرة عن سلطات الانتداب البريطاني سنة 1945، وهي في هذا السياق واحدة من آلاف الفلسطينيين الذي ما زالوا خاضعين لهذا الشكل من الاعتقال الظالم. وبحسب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن الاعتقال الإداري هو اعتقال تعسفي وينتهك حرية الإنسان ويتنكر ل ضمانات المحاكمة العادلة، وهو انتهاك ممنهج بحق الفلسطينيين، حيث تستخدمه

Condemnation of Israel's Decision to Revoke Diplomatic Status of Norwegian Representative office to the Palestinian Authority



Palestine Independent Commission for Human Rights and Palestinian Civil Society Organizations strongly condemn the recent decision by the Israeli government to revoke the diplomatic status of members of the Norwegian Representative office responsible for relations with the Palestinian Authority. This action represents a grave violation of Palestinian sovereignty and undermines the fundamental principles of diplomatic relations and international law.

We emphasize that this step is part of the provocative measures taken by the Israeli government against those who recognize the State of Palestine and support the Palestinian people resilience and their legitimate rights. Such actions are a clear attempt to intimidate and punish those who uphold principles of international law.

This decision, which contradicts the principles of international law and the Vienna Convention on Diplomatic Relations, is a blatant disregard for established diplomatic norms. It reflects Israel's continued efforts to challenge international consensus and isolate the Palestinian people from global support.

This decision is deeply regrettable, especially in light of the tireless efforts Norway has made over decades. Norway has long been a key partner in the development and promotion of human rights in Palestine. Its contributions have been pivotal in supporting the Palestinian people in their struggle for self-determination, justice, and peace. The revocation of diplomatic status from Norwegian officials is an unprecedented and hostile act that not only targets Norway's commitment to these values, but also threatens the broader international community's role in supporting Palestinian rights and development.

We call upon the international community to denounce this decision and to stand in solidarity with Norway and Palestine against these unjust measures. We urge all nations and international bodies to take immediate and decisive action to hold Israel accountable for this infringement on diplomatic norms and Palestinian sovereignty.

The Palestinian people have always valued the support of Norway and the international community in our pursuit of justice and human rights. We remain committed to these principles and will continue to resist any efforts to undermine our rights or the rights of our partners in the global community.

• Independent Commission for Human Rights (ICHR)

- Adameer Prisoners and Human Rights Association
- Center for Defense of Liberties and Civil Rights ("Hurriyyat")
- Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center (JLAC)
- The Palestinian Youth Association for Leadership and Rights (PYALARA)
- The Palestinian initiative for the promotion of global dialogue and democracy – MIFTAH
- A.M. Qattan Foundation
- AMAN: Coalition for Accountability and Integrity
- The Civil Commission for the Independence of Judiciary and Rule of Law (ISTIQLAL)
- Filastiniyat
- MUSAWA- The Palestinian Center the Independence of the Judiciary and Legal Profession
- Bisan Center for Research and Development
- The Palestinian Center for Development and Media (MADA)
- Wemen's Studies Center
- Sharek Youth Forum
- Human Rights and Democracy Media Center (Shams)
- Teacher Creativity Center
- The Palestinian Working Woman Society for Development
- Union of Agricultural Work Committees

بيان صحفي صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بخصوص وفاة الأسير مصطفى محمد أبو عرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي



تعبر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عن بالغ حزنها وأسفها لوفاة الأسير مصطفى محمد أبو عرة (63 عاماً) من بلدة عقابا بمحافظة طوباس، الذي أعلن عن استشهاده هذا اليوم 25 تموز 2024 بعد أن نقلته سلطات الاحتلال من سجن ريمون إلى مستشفى سوروكا نتيجة تدهور حالته الصحية في السجن.

تدين الهيئة بشدة تعمد حكومة الاحتلال منع العناية الطبية الواجبة عن الأسير أبو عرة ما أدى إلى استشهاده، علماً أنه رجل كبير في السن ويعاني من المرض وبحاجة للرعاية الطبية المستمرة.

وتتبع إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال سياسة ممنهجة في حرمان الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال بمن فيهم الأسرى المرضى من متطلبات الحياة الضرورية بما في ذلك العناية الطبية الواجبة، الأمر الذي يُعد أحد أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة. وقد ترقى إلى الإعدام خارج نطاق القضاء.

إن وفاة الأسير أبو عرة هي حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، الذين يتعرضون

منذ بدء عدوانه المدمر قبل عشرة شهور.

تدعو الهيئة المستقلة للمجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية، خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى تحمل مسؤولياتهم والتدخل الفوري للضغط على سلطات الاحتلال من أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للأسرى الفلسطينيين وضمان معاملتهم وفقاً للقوانين الدولية، كما تطالب بفتح تحقيق دولي مستقل في ظروف وفاة الأسير أبو عرة ومحاسبة المسؤولين عن الرعاية الطبية الواجبة.

لأبشع أنواع التنكيل والتجويب الممنهج خاصة منذ أكتوبر الماضي، بما يهدد حياتهم وسلامتهم البدنية والنفسية. استباححت إسرائيل الفلسطينيين بمن فيهم الأسرى العزل وذلك كله بدافع الانتقام والثأر.

وباستشهاد أبو عرة يرتفع عدد الأسرى والمعتقلين الذين أعلن رسمياً عن استشهادهم في سجون الاحتلال إلى 19 شهيداً منذ بدء حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة في حين يواصل الاحتلال إخفاء هويات العشرات من معتقلي غزة الذين استشهدوا في سجون ومعسكرات الاحتلال

بيان صحفي صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بخصوص إعدام المواطن أيمن راجح عابد بعد اعتقاله على يد جيش الاحتلال



تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» قوات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية جريمة إعدام المواطن أيمن راجح عابد (58 عاماً) نتيجة للضرب المبرح والتعذيب يوم أمس الثاني من أيلول/سبتمبر 2024، بعد اعتقاله كرهينة فجراً من منزله في بلدة كفر دان بمحافظة جنين، للضغط على ولده المطارد الجريح بهدف تسليم نفسه لسلطات الاحتلال، وهو أب لشابين آخرين معتقلين في سجون الاحتلال.

وتستنكر الهيئة بشدة سياسة سلطات الاحتلال احتجاز أقارب من تعتبرهم مطلوبين لديها كرهائن، وتعذيبهم حتى الموت وهو ما أكدته الكشف الأولي على جثمان عابد، والذي أظهر آثار الضرب والتعذيب والقيود على كلتا يديه، ما يؤكد وفاته نتيجة لتعرضه للضرب والتعذيب وسوء المعاملة، علماً أنه كان يتمتع بصحة جيدة قبل اعتقاله وذلك وفقاً لشهادة ذويه.

إن وفاة الأسير عابد هي حلقة جديدة من سلسلة الانتهاكات الجسيمة والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، الذين يتعرضون لأبشع الممارسات وأشكال التنكيل بهم والتجويب وحرمانهم من الرعاية الصحية ومتطلبات الحياة الأساسية، الأمر الذي يهدد حياتهم وسلامتهم البدنية والنفسية، كون دولة الاحتلال مستمرة في سياسة استباحة الأسرى الفلسطينيين العزل بدافع الانتقام والثأر والعقاب الجماعي.

تدين الهيئة بشدة سياسة حكومة الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وتعريضهم للتعذيب الشديد والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية بشكل ممنهج وصل حد جرائم الحرب، خاصة بعد أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وجرائم التعذيب على نطاق واسع بحق معتقلي قطاع غزة، ما أدى لاستشهاد عدة عشرات تم الإعلان عنهم، وآخرهم الأسير حسين صابر أبو عبيدة وأعلن عن وفاته يوم أمس الاثنين، وقبله الأسيرين عرفات الخواجا ونصر زياره وثلاثتهم من قطاع غزة، في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال إخفاء هويات العشرات

من معتقلي غزة الذين قتلوا في سجون ومعسكرات الاحتلال منذ بدء العدوان على القطاع، ويواصل حملات الاعتقال التعسفية والتي طالت أكثر من عشرة آلاف و 400 مواطن فلسطيني والآلاف من قطاع غزة. كما بلغت حصيلة حالات الاعتقالات التعسفية في الضفة الغربية منذ إعلان سلطات الاحتلال عن حملتها العسكرية التي ابتدأت منذ اسبوع أكثر من (130) حالة اعتقال.

تحمل الهيئة المستقلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن جريمة إعدام المواطن عابد، وغيره من الأسرى الذين ارتقوا تحت التعذيب، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات الأممية والمؤسسات الحقوقية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية كاملة لحماية حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، والتدخل العاجل والجاد للضغط على سلطات الاحتلال من أجل الوقف الفوري لسياسات الاحتلال الممنهجة بحقهم، وضمان حياتهم وحقوقهم واحترام إنسانيتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي. كما تطالب بفتح تحقيق دولي مستقل في ظروف وفاة الأسرى الفلسطينيين ومحاسبة المتورطين في ارتكاب جرائم التعذيب وقتل الأسرى.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تطالب مدعي عام الجناية الدولية ومقرر التعذيب بالتحقيق في جرائم الحرب بحق المعتقلين الفلسطينيين

المشتبه بهم، أن المساءلة يجب أن تشمل المستوى السياسي والعسكري في قيادة جيش الاحتلال، والعنصري بن غفير المسؤول عن مقتل عشرات الفلسطينيين والتسبب بإعاقات وصلت حد الإصابة باضطرابات ذهنية وسلوكية خطيرة، ويمكن التنبؤ بأن وزراء اليمين العنصري المتطرف سوف يحققون غايتهم في توفير الحماية للجنود القتلة.

هذا وقد جمعت الهيئة المستقلة ومؤسسات حقوقية فلسطينية أخرى افادات حول التعذيب الوحشي وإساءة المعاملة، ليس فقط في معسكر «سيدة تيمان» بل وفي كافة معتقلات وسجون الاحتلال التي بات معظمها خاضعا لسياسات وتعليمات بن غفير، الذي نعتبره المسؤول الأول عن هذه الجرائم هو ورئيس وزراء الاحتلال الذي يدعم موقفه، ونطالب بإصدار مذكرات توقيف بحقهم.

ومراكز التوقيف أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما وتطالب كلا من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمقرر الخاص بالتعذيب في الأمم المتحدة، بفتح تحقيقات خاصة ولقاء الضحايا وشهود العيان، وطلب الدخول الى كافة المراكز التي يتعرض فيها المعتقلون لأشد أنواع المعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية وممارسة تعذيب انتقامي بهدف إذلال المعتقلين والتلذذ بمعاناتهم، على أيدي الجنود والحراس المشبعين بايديولوجيا حكومة الاحتلال التي تصنف الفلسطينيين كوحوش بشرية لا ترتقي إلى مستوى الإنسان.

كما نطالب بإعلان أسماء المعتقلين الذين قضوا تحت التعذيب، وتسليم ملفاتهم الطبية لعائلاتهم وممثليهم القانونيين، والتحقيق في كل حالة تعذيب ووفاة.

تدلل المظاهرات التي شارك بها وزراء ونواب برلمانيون لدعم الجنود

تتابع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، باهتمام كبير، قيام حكومة الاحتلال بتوقيف عدد من الجنود المشتبه بقيامهم بتعذيب جنسي واغتصاب لمعتقل فلسطيني من قطاع غزة، اعتقلته قوات الاحتلال في آذار الماضي، وهو على ملاك الشرطة المدنية العاملة في قطاع غزة.

تنظر الهيئة بتشكيك كبير تجاه حصر إجراءات الاحتلال في هذه الواقعة تحديداً، بعد افتضاحها في الإعلام، وتجاهل جرائم التعذيب حتى الموت بحق عشرات الأسرى، وترى في ذلك خطوة استباقية لخداع المحكمة الجنائية الدولية والهيئات الدولية الأخرى، بأخذ خطوات شكلية تنتهي غالباً بعقوبات مخففة، مثل التوبيخ أو توقيف الترقيّة أو انزال رتبة أو السجن مع وقف التنفيذ، بعد تبرئة معظم المشتبهين.

تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفتح كافة سجون الاحتلال



ICHR Calls on the ICC Prosecutor and UN Special Rapporteur on Torture to Investigate War Crimes Against Palestinian Detainees

ICHR is following up on the occupation government's arrest of several soldiers suspected of sexually torturing and raping a Palestinian detainee from the Gaza Strip, who was arrested by the occupation forces last March and who served as a policeman in the civil police in Gaza.

ICHR views with skepticism the focus of Israel, the occupying power, on this particular incident, which came to light through the media, while ignoring other cases of torture that led to the deaths of dozens of detainees.

ICHR sees this as a preemptive move to deceive the ICC and other international bodies by taking superficial steps that usually end in light disciplinary punishments, such as reprimands, promotion suspensions, rank demotions, or suspended sentences, often after acquitting most suspects.

ICHR demands that all prisons and detention centers of the

Israeli occupation be opened to the International Committee of the Red Cross. It also calls on both the ICC Prosecutor and the UN Special Rapporteur on Torture to initiate special investigations, meet with victims and witnesses, and request access to all centers where detainees are subjected to the harshest forms of degrading treatment and retaliatory torture aimed at humiliating and inflicting suffering on detainees, carried out by soldiers and guards imbued with the ideology of the occupation that dehumanizes Palestinians.

ICHR demands the disclosure of the names of detainees who died under torture, the release of their medical files to their families and legal representatives, and investigations into each case of torture and death.

The demonstrations involving ministers and parliamentarians in support of the suspected soldiers underscore the need for

accountability to extend to the political and military leadership of the occupying army. This accountability should also include the actions of Itamar Ben-Gvir, who has been implicated in the deaths of dozens of Palestinians and in causing disabilities, including severe mental and behavioral disorders. It is likely that extremist right-wing ministers will succeed in their aim of shielding soldiers involved in criminal activities.

The Independent Commission for Human Rights (ICHR), along with other Palestinian human rights organizations, has documented extensive testimonies of brutal torture and mistreatment, not only at the "Sede Teman" camp but also across all detention centers and prisons under Israeli Occupation. These facilities operate under the policies and directives of top Israeli political and military officials.



الهيئة المستقلة ترحب بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية باعتبار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير شرعي ويتعين إنهائه

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تحمل طابعا عنصريا وينتهج اسوب التمييز العنصري في إدارة وادامة الاحتلال غير الشرعي، كما تطرقت المحكمة للتهجير القسري وعنف المستوطنين باعتبارها مخالفة للقانون الدولي الانساني، واعتبر الاستيطان والنقل القسري للسكان ضما فعليا.

جاء رأي المحكمة الجديد مؤكداً على مضامين ما وردت في العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والتي لم تلتزم بها إسرائيل، حتى ولم ينجح المجتمع الدولي في إجبارها على تنفيذها، بما في ذلك الرأي الاستشاري الصادر عن

إنهاء الاحتلال ورد الحقوق لأصحابها.

أكد القرار على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي، وعلى إسرائيل واجب إنهاء الاحتلال في أقرب وقت ممكن، وإعادة الأراضي التي سيطرت عليها في عام 1967 وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الاحتلال، خاصة نهب الموارد الطبيعية على مدار سنوات الاحتلال. كما أشار الرأي الاستشاري الى واجب هدم الجدار العازل في جزء من الأراضي الفلسطينية، وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وتفكيك وسحب المستوطنات. واعتبرت المحكمة ان

نرحب في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي يوم الجمعة 19 تموز 2024، والذي جاء بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول 2022. تضمن القرار توصيفاً قانونياً دقيقاً للأوضاع ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، والمبادئ التي تحكمه في القانون الدولي، وفي الوقت نفسه الالتزامات القانونية التي يتعين على دولة الاحتلال والدول الأخرى والمنظمات الدولية القيام بها من أجل

عليها الرأي الاستشاري، فيما يتعلق بعدم الاعتراف بالتغييرات التي أحدثتها الاحتلال ومحاولات الضم، وأيضاً اتخاذ خطوات لإلزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالإيفاء بالتزاماتها في القانون الدولي وانهاء الاحتلال.

مستقلة في المجتمع الدولي على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الاحتلال.

تطالب الهيئة جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة الاضطلاع بالتزاماتها ومسؤولياتها التي نص

ذات المحكمة في العام 2004 بشأن جدار الفصل العنصري.

إننا في الهيئة المستقلة، نعتبر أن هذا الرأي تاريخي ويمثل انتصاراً قانونياً لمظلومية الشعب الفلسطيني، وهو تأكيد جديد من أعلى هيئة قضائية

ICHR welcomes the advisory opinion issued by the International Court of Justice, considering the Israeli occupation of the Palestinian territories occupied in 1967, illegal and must be ended

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) welcomed the advisory opinion issued by the International Court of Justice of the United Nations in The Hague on Friday, July 19, 2024, based on the request of the United Nations General Assembly in December 2022.

The decision included an accurate legal description of the conditions related to the Israeli occupation of the Palestinian territories occupied in 1967, the principles that govern it in international law, and at the same time the legal obligations that the occupying state, other states, and global organizations must fulfill to end the occupation and return rights to their owners.

The decision affirmed that the ongoing Israeli occupation of the Palestinian territories is illegal. Israel must end the occupation as soon as possible, return the lands it controlled in 1967, and compensate the Palestinians for the damages they suffered as a result of this occupation,

especially the looting of natural resources over the years of occupation.

The advisory opinion also referred to the duty to demolish the separation wall in part of the Palestinian territories, stop all new settlement activities, and dismantle and withdraw the settlements.

The court considered that the practices of the Israeli occupation carried a racist character and adopted a method of racial discrimination in managing and sustaining the illegal occupation.

The court also addressed forced displacement and settler violence as violations of international humanitarian law and considered settlement and forced population transfer as actual annexation.

The new opinion of the court came confirming the contents of many international documents related to the Palestinian issue, which Israel has not adhered to, nor has the international

community succeeded in compelling it to implement, including the advisory opinion issued by the same court in 2004 regarding the apartheid wall.

ICHR stated in its statement, "We, in the Independent Commission for Human Rights, consider this opinion historical and a legal victory for the Palestinian people who faced injustice. It is a new affirmation from the highest independent judicial body in the international community of the Palestinian people's right to self-determination and freedom from occupation."

ICHR called on all relevant states and international organizations to fulfill their obligations and responsibilities outlined in the advisory opinion, regarding the non-recognition of the changes made by the occupation and attempts at annexation, and also to take steps to compel Israel, the occupying power, to fulfill its obligations under international law and end the occupation.

مطالبة بتوقيفه واخضاعه لمزيد من المشاورات

الهيئة المستقلة تخاطب الرئيس بخصوص القرار بقانون رقم 7 بشأن

تعديل قانون الخدمة في قوى الأمن

يتعلق بإلغاء دور مجلس الوزراء ووزير الداخلية في الاشراف على أجهزة الامن، واتباعها جميعا للرئيس، الامر الذي يخالف القانون الأساسي ويضعف الرقابة المدنية على عمل أجهزة الامن. كما سجلت الهيئة ملاحظات تتعلق بتعيين واعفاء قادة الأجهزة الأمنية من مهامهم دون الارتباط بمدة زمنية معينة، الامر الذي يعزز خلق مراكز قوى في المؤسسة الامني.

وطالبت الهيئة المستقلة السيد الرئيس اليعازر بوقف العمل بالقرار أعلاه، وذلك لما فيه من مخالفة صريحة لمبادئ دستورية راسخة في القانون الأساسي الفلسطيني، وإخضاع هذا القرار بقانون لمزيد من المشاورات الوطنية.

وانسجماً مع دورها الرقابي على السياسات والتشريعات الوطنية، أجرت الهيئة مراجعة للقرار بقانون المذكور، مسجلة عدة ملاحظات عليه خاصة ما

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تخاطب الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دولة فلسطين بخصوص القرار بقانون رقم (7) لسنة 2024م بشأن تعديل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005م وتعديلاته المنشور في العدد 217 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2024/8/26.

الهيئة تدعو إلى إلغاء تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء

المجلس التشريعي والمحافظين

الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية (من عین بدرجة وزير ویتراًس دائرة حكومية) الامتيازات التقاعدية المقررة للوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين، بما يعني حصولهم على الرواتب التقاعدية المقررة للوزراء من دون أن يدفعوا مساهمات إلى صندوق التقاعد العام، بل إن الصندوق يكون ملزماً في هذه الحالة بأن يعيد إليهم المساهمات التي دفعوها منذ تعيينهم في مؤسسات السلطة الوطنية.

وبينت الهيئة في المراجعة القانونية للقرار بقانون، ضرورة أن تكون الإصلاحات في قطاع الأمن ضمن رؤية واضحة وشاملة، تضمن تبعية قوى الأمن للمرجعية السياسية، وتخضع للرقابة المدنية، قائمة على أساس ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، وحماية الحريات العامة، وأهمية الالتزام بالأحكام والأسس الدستورية التي تكفل مبدأ توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين السلطات.

الموظفين والمتقاعدين، لا سيما في الوقت الذي تتعرض فيه أموال السلطة الوطنية الفلسطينية لقرصنة من حكومة الاحتلال الإسرائيلي. وفي مخاطبة أخرى مؤرخة في 2024/09/18، طالبنا فيها بسرعة نشر قرار الإلغاء في الجريدة الرسمية، ليصار إلى إنفاذه فعلاً، وتجنب أي تعقيدات قانونية قد تنشأ خلال هذه الفترة نتيجة تأخر نشر قرار إلغاء التعديل في الجريدة الرسمية.

وعليه، فإننا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نكرر مطالباتنا بضرورة إلغاء أو تجميد القرار بقانون المذكور بموجب قرار بقانون جديد، وتشكيل لجنة لدراسة كل ما يتعلق بمكافآت وتقاعد الوزراء ومن في حكمهم بما يتناسب مع الإمكانيات المالية للسلطة الفلسطينية.

هذا وكان قد نشر في العدد رقم (217) من الجريدة الرسمية بتاريخ 2024/08/26، قرار بقانون معدل لقانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي والمحافظين، تم بموجبه منح كبار

تابعنا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» نشر العدد (218) من الجريدة الرسمية بتاريخ 2024/09/25، ولم يتضمن العدد ما يشير إلى إلغاء أو تجميد أو وقف العمل في القرار بقانون رقم (08) لسنة 2024 بتعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي والمحافظين رقم (11) لسنة 2004 وتعديلاته، وذلك على خلاف ما تم إبلاغنا به في وقت سابق من هذا الشهر، من قبل جهات رسمية ذات علاقة أفادتنا: بأن الرئيس أصدر أمراً بتجميد التعديل وإحالة إلى لجنة لإخضاعه لمزيد من المراجعة. إن صدور عدد جديد من الوقائع دون الإشارة إلى أي تغيير في حالة القرار بقانون المذكور، يعني انه ما زال ساري المفعول ومنتجاً لآثاره القانونية.

وكنا في الهيئة المستقلة قد خاطبنا سيادة الرئيس بتاريخ 2024/09/01، مطالبين بإلغاء القرار بقانون المذكور، نظراً لتداعياته المالية على الخزينة العامة وصندوق التقاعد العام، ومساسه بحقوق

توثيقات الآثار الكارثية لحرب الإبادة الجماعية على غزة

المدنيين والأعيان المدنية المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وتتناول التطورات الحاصلة بالتفصيل على الضحايا، المشافي والمراكز الصحية، المياه والنظافة، الأمن الغذائي، النزوح الداخلي، الأضرار العينية، والاعتداءات في الضفة الغربية. بالإضافة إلى الاجتياحات البرية تواصل القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» قصفها المكثف من الجو والبحر والبحر على قطاع غزة، مما يؤدي إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والتهجير وتدمير البنية التحتية

تواكب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» التداعيات الكارثية التي تسببت بها حرب الإبادة الجماعية التي نفذتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة، في مختلف القطاعات ونواحي الحياة من خلال إصدار النشرة اليومية (العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة)، نشرة يومية تصدرها الهيئة المستقلة ترصد أبرز انتهاكات الاحتلال بفعل حربها العدوانية المفتوحة على قطاع غزة منذ 7 تشرين أول 2023، والتي تواصل فيها القوة القائمة بالاحتلال هجومها الحربي على السكان



فلسطين إلى اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة والبروتوكول الأول الملحق بها، لم يعد في وسع إسرائيل أن تأتي بمسوغ قانوني يبرر تقصيرها في تطبيق إحدى الاتفاقيتين أو كليهما، حسبما يقتضيه الحال، على الأسرى الفلسطينيين. وبلغت إلى أن ادعاء إسرائيل بأن الأسرى «لا ينتمون لطرف في النزاع» لم يعد له أي

الهيئة المستقلة تنشر بحثاً قانونياً حول الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين ك «أسرى حرب» في سجون الاحتلال

وبين البحث أنه وبعد انضمام فلسطين إلى اتفاقية جنيف الثالثة، أصبح من الواجب معاملة المواطنين الفلسطينيين الذين يشاركون في الأعمال الحربية ويخوضونها ضد السلطة التي تحتل أرضهم معاملة أسرى الحرب كونهم مواطنون في دولة طرف في نزاع مسلح. ويندرج هؤلاء الأسرى ضمن ثلاث فئات: أفراد في القوات العسكرية أو الأمنية الرسمية، ومنتسبون إلى جماعات المقاومة على اختلافها، ومنتفضون يقاتلون السلطة القائمة بالاحتلال من تلقاء أنفسهم وعلى أساس فردي دون تنظيم مسبق. ويؤكد البحث أنه، وبعد انضمام

تنشر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بحثاً قانونياً بعنوان الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل بعد انضمام فلسطين إلى اتفاقية جنيف الثالثة، من إعداد الباحثين معتز قفيشة من جامعة الخليل بفلسطين وإحسان عادل المدبوح من جامعة الرور في بوخوم بألمانيا، وتهدف الهيئة المستقلة من ترجمة ونشر هذا البحث الذي تم إعداده أولاً باللغة الإنجليزية ونشرته جامعة كامبردج ضمن المجلة الآسيوية للقانون الدولي، إلى تعزيز النقاش القانوني حول هذه المسألة وتقديم وجهة نظر بحثية من باحثين مختصين ومعروفين في المجال.

معنى بعد أن أصبحت فلسطين طرفاً في الاتفاقيات المذكورة. وينوه البحث إلى أن سياسة إسرائيل المعتمدة من جانب واحد ومعاملتها للأسرى الواقعين في قبضتها لا تستند لأي أساس في القانون الدولي، وهي على خلاف القواعد المستقرة في القانون الدولي الإنساني، وأنها، أي إسرائيل، لا تقيم أي تمييز فيما يتعلق بوضع هذه الفئات الثلاث، فمن وجهة نظرها يشكل جميع الذين يقاومون قوات الاحتلال إما «مجرمين» وإما «إرهابيين» وقد تفضي هذه الإجراءات التي تنفذها إسرائيل إلى تحريك المسؤولية بناءً على القانون الدولي الجنائي. فبما أن فلسطين غدت دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وبالنظر إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قررت في العام 2021 أنها تملك الاختصاص الذي يخولها المقاضاة على الجرائم التي تقع في الأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص، يمكن توجيه الاتهام للمسؤولين الإسرائيليين الذين

لا يتوانون عن حرمان الفلسطينيين من حريتهم (بمن فيهم الساسة والجيش والقادة ومسؤولو السجون، وحتى بعض المدعين والقضاة الإسرائيليين) بارتكاب جرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية. فقد يشكل مجرد احتجاز أسرى الحرب بعد انقضاء الأعمال العدائية، وبصرف النظر عن ظروف احتجازهم، أساساً لقيام المسؤولية الجنائية الدولية.

وأشارت خاتمة البحث إلى أن احتجاج الفلسطينيين الآخرين، ولا سيما الساسة وصناع الرأي، ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كون حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير عن الرأي مكفولة في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف التي تعد كل من فلسطين وإسرائيل طرفان فيها. وبالرغم من أن الاحتجاز الذي يقع على هذه الشاكلة تنتفي الصفة المشروعة عنه، فإنه يبقى على عاتق السلطة المحتجزة واجب يملئ عليها معاملة الأسرى على أساس

النصوص الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة، حسب مقتضى الحال. ويلفت البحث إلى أن الاتفاقية الرابعة مكرسة أساساً، في جزء منها، لتنظيم احتجاز وسجن المدنيين الذين يرتكبون جرائم عادية في وقت الاحتلال بغية إخضاعهم للمحاكمة أمام المحاكم المحلية في الإقليم الواقع تحت الاحتلال، وهذا ينطبق فقط على من يقتربون جرائم جنائية وليس النشطاء والقادة السياسيين، ويجب احتجاز أي أسير، ممن يقعون في قبضة السلطة القائمة بالاحتلال، إلى المحاكم الفلسطينية أو سجونها من أجل الفصل في قضاياهم أو قضاء محكومياتهم، إن وجدت، داخل المنطقة المحتلة. وينوه البحث إلى أن أسرى الحرب يجب الإفراج عنهم فور انتهاء الأعمال العدائية، كونهم لا يخضعون للمحاكمة بموجب القانون الدولي، لأن قتالهم يعد مشروعاً، ما التزموا بقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

<https://www.ichr.ps/reports/11208.html>

أصدرتها الهيئة المستقلة ورقة حقائق (استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية)

وجاء إصدار هذه الورقة لتسليط الضوء على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي، وتعميق المأساة الإنسانية، عبر استهداف أجهزة إنفاذ القانون وقطاع العدالة، في سياق خدمة هدفها الأساسي المتمثل في جعل قطاع غزة مكاناً غير قابل للحياة باعتباره أحد فصول الإبادة الجماعية التي تنفذها بحق الشعب الفلسطيني.

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق بعنوان (استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة، إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية)، بهدف إظهار ممارسات الاحتلال عبر استهداف أجهزة إنفاذ القانون وقطاع العدالة.



الناشئة عن تدمير أرشيف المحاكم، وملفات النيابة العامة، والملفات الموجودة في مكاتب المحامين. ومطالبة دول الأطراف الثالثة في اتفاقيات جنيف والأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بإدانة استهداف إسرائيل المتعمد لأجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات المدنية التي تقدم الخدمات الإنسانية والإغاثية في قطاع غزة. والضغط الحقيقي عليها لوقف الإبادة الجماعية التي تتأخر على تنفيذها بحق الفلسطينيين في القطاع، ومطالبتها بالامتنال لقرار محكمة العدل الدولية باتخاذ جميع التدابير لمنع استكمال الإبادة هناك، بما في ذلك التزامها بضمان وصول المساعدات والخدمات للفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة، كما يجب على المجتمع الدولي سواء الحكومات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، الضغط على إسرائيل لإجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم (2728) بشأن وقف إطلاق النار، ورقم (2720) حول توسيع وصول المساعدات إلى قطاع غزة.

ويتعتمد الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة استهداف مقار أجهزة إنفاذ القانون والعاملين فيها، وهذه السياسة لم تكن وليدة حرب الإبادة هذه، بل سبق أن استهدف الاحتلال عبر حروبه السابقة العديد من مقار هذه الأجهزة، وخاصة التابعة لجهاز الشرطة وآلياتها وأفرادها، ما أدى إلى استشهاد المئات منهم، وقصف الكثير من مقار أجهزة إنفاذ القانون وتدميرها بما فيها المحاكم والنيابات العامة، ودور الإصلاح والتأهيل.

وتشير المعلومات التي ينشرها المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة إلى أن «إسرائيل» القوة القائمة بالاحتلال تستهدف أجهزة إنفاذ القانون بشكل ممنهج وفق خطة تسعى إلى إنهاء سيادة القانون وتفكيك منظومة العدالة والأمن داخل قطاع غزة بهدف نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي.

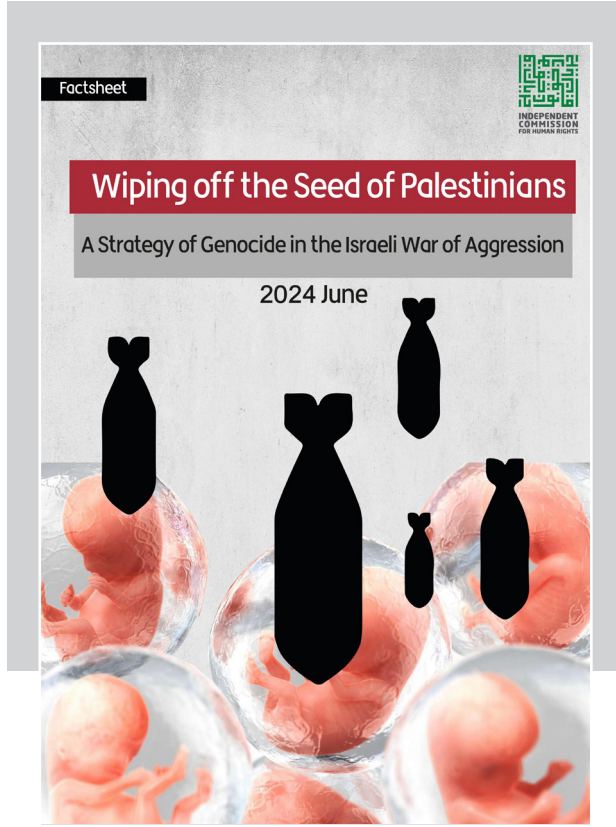
وبموجب أحكام القانون الدولي الإنساني فإن أجهزة الدولة القائمة على إنفاذ القانون، تُعد من الأعيان المدنية المحمية، واستهدافها بأي عمليات عسكرية، يُعد استهدافاً للمدنيين المشمولين بالحماية، والمحظور استهدافهم بموجب أحكام هذا القانون، إلا إذا انضمت هذه الأجهزة المدنية للقوات العسكرية.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في أحد آرائها الاستشارية العام 1996م، أنه على أطراف الصراع واجب التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية التي يمنع استهدافها والتي تشمل أي مؤسسة حكومية تعمل على إنفاذ القانون بما فيها جهاز الشرطة.

وأكد تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة أو ما يُعرف بتقرير (غولدستون) الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بشهر أيلول من العام 2009م، أن الهجوم العسكري الذي شنته «إسرائيل» على مقار جهاز الشرطة في القطاع هو فعل مخالف للقانون الدولي الإنساني باعتبار أن جهاز الشرطة في قطاع غزة هو هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القانون.

وخلصت الورقة لعدة توصيات أهمها، ضرورة السعي لإنجاز خطة وطنية لكيفية التعامل مع المعضلات القانونية

أصدرتها الهيئة المستقلة ورقة حقائق بعنوان قطع النسل كأحدى استراتيجيات الإبادة الجماعية في العدوان الحربي الإسرائيلي



غزة بما في ذلك الأعمال ذات الصلة بمنع الإنجاب داخل الجماعة، كما يجب على المجتمع الدولي سواء الحكومات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، الضغط على «إسرائيل» لإجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 2728 بشأن وقف إطلاق النار، ورقم 2720 حول توسيع وصول المساعدات إلى غزة، كما يجب على مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية المباشرة فوراً بإجراء تحقيقات جنائية مع أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية (الكابينيت) وقادة الجيش بمن فيهم رئيس الأركان بشأن ارتكابهم لأعمال الإبادة الجماعية بما في ذلك عبر فرض تدابير تحول دون الإنجاب داخل الجماعة.

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق بعنوان قطع النسل، إحدى استراتيجيات الإبادة الجماعية في العدوان الحربي الإسرائيلي، بهدف إظهار ممارسات الاحتلال في الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة.

وجاء إصدار هذه الورقة لتسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال مستهدفة قطع نسل الفلسطينيين في حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة وفرض تدابير تحول دون الإنجاب، بما في ذلك عبر قتل النساء الحوامل، وقتل الأطفال، وتدمير المراكز الصحية، والتجويع، وتحويل قطاع غزة مكاناً غير قابل للحياة.

وقد وجدت محكمة العدل الدولية في 26 يناير/ كانون ثاني 2024 أساساً معقولاً لارتكاب إسرائيل إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، حيث اتجهت المحكمة إلى فرض تدابير مؤقتة على إسرائيل لمنع ارتكاب جميع الأفعال المكونة لجريمة الإبادة الجماعية.

كما أشارت منظمات متخصصة عالمية وتقارير صحفية وحقوقية عديدة إلى الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل مستهدفة قطع نسل الفلسطينيين في حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة وفرض تدابير تحول دون الإنجاب، بما في ذلك عبر قتل النساء الحوامل، وقتل الأطفال، وتدمير المراكز الصحية، والتجويع، وتحويل قطاع غزة مكاناً غير قابل للحياة.

وخلصت الورقة إلى جملة من التوصيات أهمها، ضرورة تدخل دول الأطراف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تحمل مسؤولياتهم القانونية بإجبار «إسرائيل» على تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 26 يناير/ كانون ثاني 2024، والقاضي بفرض تدابير مؤقتة على إسرائيل لمنع استكمال أعمال الإبادة الجماعية في قطاع

أصدرتها الهيئة المستقلة

حول واقع تكدّس النفايات الصلبة في ظل العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع «القاتل الصامت»



والمدارس، والمستشفيات، نتيجة الظروف الأمنية الصعبة والاستهداف الإسرائيلي لكل جسم متحرك في القطاع، بالإضافة إلى نفاذ الوقود اللازم لتشغيل مركبات وشاحنات الجمع والتحويل وتدميرها خلال القصف الإسرائيلي.

وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية في نتائج فحوصات عينات من الضحايا وجود مواد سامة ثقيلة، كاليورانيوم بنسب تتجاوز كثيراً المعدلات الطبيعية في أجساد المفحوصين، وكشفت تقارير الباحثين الإيطاليين، بالتعاون مع وزارة الصحة حينها، تسمّم الأجنة، وتشوُّهها، وتهديد حالات العقم بين الرجال والنساء، نتيجة استخدام إسرائيل تلك الأسلحة المحظورة دولياً.

وخلصت الورقة إلى جملة من التوصيات أهمها، ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية بشكل عاجل وفوري، والضغط على الاحتلال لوقف حرب الإبادة، انسجماً مع قرار مجلس الأمن رقم 2735، وضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949م والوقوف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية بممارسة الضغط على دولة الاحتلال، واتخاذ الإجراءات التي

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ورقة حقائق بعنوان واقع تكدّس النفايات الصلبة في ظل العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع «القاتل الصامت»، بهدف إظهار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل قطاع غزة إلى منطقة معرّضة لجميع أنواع المخاطر الطبيعية والبيئية في سياق حرب الإبادة المتواصلة التي يشنها على قطاع غزة.

ويأتي إصدار هذه الورقة لتسليط الضوء على الكارثة البيئية والبشرية جرّاء تراكم النفايات الصلبة، واقتراح التدابير والتوصيات الواجبة على المجتمع الدولي وعلى دولة الاحتلال.

وبيّنت الورقة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم الكثير من الأسلحة على قطاع غزة، فقد تم القاء ما يزيد على 45 ألف قنبلة على القطاع خلال الأسابيع الأولى من العدوان والتي فاقت في قوتها القنابل النووية الثلاث التي ألقيت على هيروشيما في العام 1945م وذلك بالمقارنة بين مساحة قطاع غزة ومساحة هيروشيما.

فيما أشارت «الأونروا» إلى أن أكثر من 330 ألف طن من النفايات تراكمت في جميع مناطق قطاع غزة، ما يشكل مخاطر بيئية وصحية كارثية. تتراكم النفايات حول مراكز الإيواء،

تهدف إلى حماية أرواح المدنيين وعدم التعرض لممتلكاتهم، ومنع استخدام الغازات والمواد السامة كالفسفور الأبيض، كما طالبت المجتمع الدولي بالوقوف أمام مسؤولياته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول المعدات اللازمة لمعالجة النفايات، ودخول شاحنات وآليات جديدة. والسماح بإدارة مشاريع جديدة لإدارة النفايات الصلبة، بالإضافة إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي ومساءلته عن تنفيذ جرائم الاضرار بالبيئة والمياه الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار وفتح جميع معابر قطاع غزة بشكل فوري وعاجل، وإدخال جميع الحاجات والمستلزمات الطارئة للمرافق الصحية والبيئية للحد من المخاطر البيئية والصحية القائمة.

التدريب وبناء القدرات والتوعية والمناصرة

التدريب وبناء القدرات والتوعية والمناصرة

تنفذ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» برامج متكاملة كالتدريب، وبناء القدرات، والتوعية، والمناصرة بالتعاون والشراكة مع مؤسسات محلية أهلية ورسمية والوزارات ذات العلاقة، كوزارتي التربية والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية، والجامعات والكليات، ومؤسسات دولية كمكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تستهدف العاملين في القطاع الأمني، والشباب، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتمكين الأفراد من آليات الدفاع عنها، ونشر الوعي.



التدريب وبناء القدرات

فمع جهاز الشرطة، تعمل الهيئة المستقلة بشكل سنوي على تنفيذ العديد من التدريبات المتخصصة لمنتسبات ومنتسبي الشرطة الفلسطينية حسب الإدارات والاحتياج، بالتعاون مع الإدارة العامة للتدريب والإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، وتركزت التدريبات التي تم تنفيذها على عدة مواضيع منها، ضمانات حقوق النزلاء والنزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل، دور

والهيئات المحلية والمؤسسات القاعدية العاملة في مجال الرصد والتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية، ركزت في معظمها على تعزيز قيم حقوق الإنسان وبناء القدرات في مجال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطوير المهارات والمعارف لدى العديد من الطلبة والمؤسسات لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم، وبناء حملات مناصرة محلية لتحسين واقع الحقوق.

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وبالشراكة مع العديد من المؤسسات الدولية والوطنية مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصة، والتي استهدفت المكلفين بانشاء القانون في جهاز الشرطة الفلسطينية وهيئة القضاء العسكري والاستخبارات العسكرية والتوجيه السياسي والوطني واصحاب الواجب من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، بالاضافة لطلبة الجامعات

حقوق الإنسان، مهارات الرصد والتوثيق والتحقيق في قضايا حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، مناهضة التعذيب في القوانين والاتفاقيات الدولية.

على فلسطين، توحيد المصطلحات القانونية والإعلامية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، معالجة شكاوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفق نهج حقوقي، آليات تلقي ومتابعة الشكاوى وفق النهج المبني على

الشرطة في حفظ النظام وسيادة القانون وتعزيز السلم الأهلي، حقوق الإنسان وسلامة الإجراءات الجزائية، آليات الرقابة والمساءلة على جهاز الشرطة، تطبيقات في القانون الدولي الإنساني والجنائي ومدى انطباقه



برامج تدريبية لطلبة الجامعات

آليات تلقي الشكاوى لطلبة علم الجريمة بجامعة الاستقلال. مدخل إلى حقوق الإنسان لطلبة كلية القانون بجامعة الخليل. مدخل إلى حقوق الإنسان لطلبة كلية القانون بجامعة بيرزيت. مدخل إلى حقوق الإنسان لطلبة كلية القانون بجامعة النجاح. الحقوق والضمانات القانونية للأحداث لطلبة كلية القانون بالكلية العصرية الجامعية. القانون الدولي الإنساني، عقدت في مدينة دير البلح واستهدفت 10 من الباحثين العاملين في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وحرب الإبادة الجماعية. الحقوق والحريات العامة - الحق في حرية الرأي والتعبير نموذجاً، بالشراكة مع مؤسسة مسارات لطلبة الجامعات والناشطين والناشطات من الشباب في مجال حقوق الإنسان.

أنشطة التوعية والمناصرة

كالفعاليات التفاعلية مع الأطفال، ومخيمات رواد الحرية والكرامة، وعروض مسرحية وترفيهية تفاعلية بهدف التفرغ النفسي، نشاطات تفرغ نفسي جماعي للأطفال النازحين إلى مدينة رفح، مبادرة مدرسة الحق في التعليم.

المبادرات الطلابية

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هذا العام خمس مبادرات طلابية استهدفت الطلبة القانون بجامعة بيرزيت، والنجاح، والاستقلال، والخليل، والعصرية. تركزت المبادرات على نشر ثقافة حقوق الإنسان في العديد من القضايا الحقوقية والمجتمعية، فقد ركز طلبة بيرزيت في مبادراتهم على الحق في التجمع السلمي فيما تناولت مبادرة طلبة القانون في الكلية العصرية الجامعية حقوق وضمانات الأحداث، بينما ركزت مبادرة طلبة القانون في جامعة النجاح الوطنية على حقوق الطفل، أما مبادرة طلبة القانون في جامعة الخليل فقد حملت اسم حماية الحق في سياق تعزيز سيادة القانون، واختتمت بمبادرة لطلبة جامعة الاستقلال حول الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان.

جدارية حقوقية في يطا تم تنفيذها بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة، بالتعاون مع مديرية التنمية الاجتماعية، بمشاركة أطفال من ذوي الإعاقة.

ركن الحقوق، مبادرة تثقيفية توعوية بالحقوق والحريات سعت الهيئة لتنفيذها في أوساط طلبة الجامعات، وهذا الركن الذي تم تنفيذه في 13 موقعاً مختلفاً في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، يشتمل على إصدارات الهيئة وتقاريرها المختلفة.





الإنتاج الإعلامي والمنصات الإعلامية

تعتمد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منصات التواصل الاجتماعي بصفاتها وسائل إعلامية فاعلة لتعزيز وحماية ومناصرة حقوق الإنسان ولتعميم المعرفة ونشر الأخبار والمعلومات حول حقوق الإنسان في فلسطين وأثر الانتهاكات الإسرائيلية على مستويات التمتع بها، وبهدف إعلاء صوت الضحايا من السكان المدنيين، مع مراعاة الترجمة للغة الإنجليزية وأيضاً لغة الإشارة.

واكبت الهيئة بشكل مباشر وفاعل تداعيات حرب الإبادة الجماعية التي نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. استخدمت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وموقعها الإلكتروني بطريقة مهنية مختلف أنواع الإنتاج الإعلامي، المرئي والمسموع، المكتوب والبوستات/ لإيصال صوت الضحايا من المدنيين الأبرياء، ولتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان الإعلام الاجتماعي.

البرنامج الإذاعي هنا غزة

برنامج إذاعي تنتجه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وهو البرنامج الإذاعي الأول الذي انفردت الهيئة في إنتاجه إعداداً وتقديماً من داخل قطاع غزة خلال فترة الإبادة، ويتم بثه عبر شبكة راديو أجيال ومنصات شبكة أجيال الإذاعية، ليشكل رافعة أخرى للأدوات الإعلامية الخاصة بها، يعطي صوت الضحايا ويحفظ الحقيقة من الاندثار، هنا غزة ينقل معاناة أهل غزة واحتياجاتهم الإنسانية وحقوقهم المسلوبة بفعل حرب الإبادة الجماعية.

بودكاست أصوات من تحت الركام

سلسلة شهادات حية توثقها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إعلاء لصوت الضحايا وحفظا للحقيقة من الاندثار، الرواية رواية اصحابها تنتفض من تحت الركام والخراب والدمار الذي خلفه العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

وهو إحدى الأدوات والإنتاجات الإعلامية التي تنتجها الهيئة، كنوع من التوثيق نقلاً عن أصحابها بشكل مباشر، والبودكاست (أصوات من تحت الركام) شكل إعلامي جديد واكبت فيه الهيئة المعطيات والمستجدات وتداعيات حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.



بودكاست شهادات وقصص من الحرب

منصة خاصة تتيح للأسرى المحررين من قطاع غزة إعلاء صوتهم وسرد ما تعرضوا له من تعذيب ومعاناة شديدة ومعاملة قاسية ومهينة وحاطة للكرامة الإنسانية، على أيدي جيش الاحتلال. كما تشكل هذه المنصة نافذة لطواقم الدفاع المدني والطواقم الطبية والطواقم الصحفية التعبير عن المخاطر التي يواجهونها والاستهدافات المتكررة والمباشرة التي يتعرضون لها خلال أدائهم لواجبهم المهني والإنساني، والتي ارتقى بسبب هذه الاستهدافات مئات الشهداء من طواقم العمل الإنساني.

عدل بودكاست



برنامج أسبوعي تنتجه الهيئة المستقلة بالتعاون مع شبكة وطن الإعلامية، يستضيف شخصيات بارزة في العمل الحقوقي والإنساني، مسؤولين وصناع قرار لتسليط الضوء على قضايا حيوية هامة تتعلق بمساندة أبناء شعبنا في قطاع غزة على وجه الخصوص، وما يتعرضون من انتهاكات جسيمة نتيجة تداعيات حرب الإبادة الجماعية.

أطلقت الهيئة موجة مفتوحة بمناسبة اليوم الدولي للإبادة الجماعية واليوم العالمي لحقوق الإنسان عبر شبكة وطن الإعلامية والإذاعات المحلية الشريكة، راديو الرابعة في الخليل، وراديو بلدنا في بيت لحم وراديو هوا نابلس وراديو البلد في جنين.

إحياء المناسبات والأيام الحقوقية

والإذاعية، والبوستات الخاصة بهذه المناسبات، وعادة ما تنظم الهيئة الفعاليات الخاصة بهذه المناسبات مع الشركاء المحليين والدوليين.

للمجتمعين الدولي والمحلي، من خلال سلسلة فعاليات تتضمن، المؤتمرات الصحفية، الوقفات الجماهيرية، والإنتاجات الإعلامية المختلفة كالحلقات التلفزيونية

تحيي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" المناسبات والأيام الحقوقية العالمية والمحلية بهدف تسليط الضوء على هذه المناسبات وإيصال رسائل خاصة





